التقاضي الالكتروني وأثره على الدعوى الجزائية في التشريع بالمملكة العربية السعودية والمقارن

Electronic litigation and its impact on criminal litigation in Saudi and comparative legislation

إعداد

الدكتور/ عبدالرحمن بن فهم محمد السلمي

أستاذ القانون الدولي العام – جامعة الملك عبدالعزيز – جدة

البريد الإلكتروني : abfa1401@gmail.com

ملخص البحث:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات عنصراً أساسياً لا غنى عنه في كافة القطاعات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها، حيث باتت أداة محورية تساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في إنجاز المهام بكافة أشكالها، من خلال تحسين الدقة وتقليص الوقت المستغرق في الأداء. هذه التطورات التقنية قد أسهمت بشكل كبير في تبسيط العمليات الإدارية وتطويرها، مما يتيح تحقيق الأهداف المؤسسية بسرعة ودقة أعلى.

تُعد الإدارة الإلكترونية إحدى أبرز نتائج التطور التقني في مجال الاتصالات والمعلومات، وقد نشأت كاستجابة عملية لاستخدام تكنولوجيا الحوسبة في القطاع العام، بهدف تطوير أساليب العمل التقليدية وتحويلها إلى طرق أكثر مرونة وكفاءة. كما تمكّن الإدارة الإلكترونية من الاستفادة من الإنجازات التكنولوجية الحديثة لتقليص التكاليف، وتوفير الوقت، مع ضمان تحقيق فعالية أكبر في الأداء المؤسسي.

وفي سياق هذا البحث، سنبحث في مدى إمكانية تحويل الإجراءات الإدارية التقليدية المتبعة في المحاكم إلى النظام الإلكتروني، وذلك بهدف الوصول إلى العدالة بشكل أسرع، وأكثر كفاءة من حيث الوقت والجهد. يُعد التقاضي الإلكتروني من الموضوعات المعقدة التي تضم بعداً قانونياً وإدارياً يتشابك مع الجانب التقني، الذي يتطلب تطبيق الأنظمة المعلوماتية المتقدمة وضمان أمن المعلومات بشكل صارم، بما يتلاءم مع تطور التقنية الحديثة.

يتناول البحث تساؤلاً جوهرياً: هل يتطلب الانتقال من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني تعديل التشريعات القائمة أم يستلزم الأمر إصدار تشريعات جديدة تتواكب مع التقدم التكنولوجي؟ كما سيتم تحليل مدى انسجام التقاضي الإلكتروني الجزائي مع النظام القانوني المعمول به في المملكة العربية السعودية، بما يشمل ضمانات المتهم في القضايا الجزائية وكيفية تطبيق آلية الحبس الاحتياطي عن بُعد، مع دراسة التحديات التي قد يطرأ تأثيرها على تطبيق هذه الأنظمة في الواقع القانوني.

الكلمات المفتاحية :التقاضي الإلكتروني، التقاضي الإلكتروني الجزائي، المحكمة الإلكترونية عن بُعد، ضمانات المتهم، الحبس الاحتياطي عن بُعد، التشريع السعودي، الأمن المعلوماتي.

Research Summary:

Information technology has become an essential element in various sectors and institutions, whether small or large, as it serves as a fundamental tool in enhancing efficiency and effectiveness in task execution with precision and speed. Consequently, institutions are compelled to leverage this technology to achieve quick and accurate results in their operations.

Electronic administration is one of the core outcomes of the evolution of communication and information technologies. It represents a practical response to the demands of the digital age, as it has contributed to modernizing traditional work methods, transforming them into more flexible and efficient processes. It has also helped reduce the time and costs involved, reflecting technological progress across various domains.

Based on this, this research focuses on the potential transition of some administrative procedures practiced by courts from the traditional system to the electronic system, aiming to achieve justice in a faster and more efficient manner in terms of time and effort. Electronic litigation is a complex topic that involves two main

aspects: the legal and administrative, and the technical, which requires the implementation of advanced information systems and ensuring data and information security in line with technological advancements.

In this context, the research will address the crucial question of whether the transition from the traditional system to the electronic system necessitates amendments to the current legislation or if new legislation is required to align with technological advancements in the judicial field. The study will also examine the compatibility of electronic criminal litigation with the laws in force in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on the guarantees for the accused and the application of remote pretrial detention within the Saudi judicial system.

Keywords: Electronic litigation, electronic criminal litigation, remote electronic court, guarantees for the accused, remote pretrial detention, Saudi legislation, information security.

المقدمة

في ظل الطفرة التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما رافقها من تطور ملموس في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، أصبحت هذه التقنيات عنصراً أساسياً في شتى ميادين الحياة، بما في ذلك القطاع الإداري والقضائي. فقد باتت تقنية المعلومات من أبرز الأدوات التي أسهمت في تسريع العمل، وتحقيق الكفاءة والدقة، مما جعلها أداة لا غنى عنها في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء. وفي هذا السياق، برزت الإدارة الإلكترونية كأحد أبرز ثمار هذا التطور التقني، لتكون رد فعل طبيعي على استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في القطاع العام، بهدف تحسين وتطوير العمل الإداري التقليدي إلى أساليب أكثر مرونة وفاعلية. ذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه من فوائد من حيث توفير الوقت، وتخفيض التكاليف، وتقليل الجهد المبذول.

❖ سبب اختيار موضوع البحث:

تتميز الإدارة الإلكترونية بقدرتها على العمل دون الحاجة للأوراق أو القيود الزمنية أو المكانية، مما يتيح إنجاز الأعمال بسرعة ودقة. هذه الخصائص جعلت الإدارة الإلكترونية بديلاً مثالياً للنظم التقليدية التي تعتمد على المباني، والمكاتب، والأفراد، والمستندات الورقية. وفي هذا الصدد، يطرح البحث إشكالية أساسية تتمثل في إمكانية تحويل الإجراءات الإدارية التقليدية التي تمارسها المحاكم إلى آلية إلكترونية تسهم في تسريع تحقيق العدالة، وتقليل الوقت والجهد. من هنا، يأتي هذا البحث لدراسة مدى إمكانية تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي، وتحديد ما إذا كان

هذا التحول يستلزم تعديلات تشريعية على القوانين القائمة أو يحتاج إلى سن تشريعات جديدة تتماشى مع التطورات التقنية المتسارعة في هذا المجال.

❖ **مشكلة البحث:**

يعدّ موضوع التقاضي الإلكتروني من الموضوعات القانونية المتعددة الأبعاد، التي تتجلى خصوصيتها من خلال تداخل عنصرين جوهريين؛ الأول يرتبط بالجانب القانوني والإداري الخاص بتنظيم الإجراءات القضائية، والثاني يختص بالجوانب التقنية المتعلقة بهندسة الأنظمة المعلوماتية وضمان سلامة أمنها السيبراني. ومن هذا المنطلق، تبرز المشكلة الرئيسية لهذا البحث في تساؤل جوهري يتعلق بمدى كفاية الأطر التشريعية السارية حالياً لتأطير التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي، وبالتحديد في مجال التقاضي الجزائي، وما إذا كانت التشريعات الحالية قادرة على استيعاب هذا التطور التكنولوجي أم أن الأمر يتطلب تعديلات تشريعية جوهرية أو سن قوانين جديدة تواكب التحولات الحاصلة في هذا المجال.

ووفقاً لذلك، يثير هذا البحث عدداً من الأسئلة القانونية العميقة التي سيتم تناولها والبحث في أبعادها، وهي كالتالي:

١. ما هو الأساس القانوني الذي يستند إليه التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي؟ وهل تواكب الأطر القانونية الحالية المبادئ الدستورية والحقوق والحريات المنصوص عليها في النظام الأساسي للمملكة، خصوصاً في مجال العدالة الرقمية؟

٢. هل يُعتبر التقاضي الإلكتروني الجزائي متوافقاً مع أحكام النظام السعودي في غياب النصوص القانونية المنظمة لهذا النوع من التقاضي؟ وهل يستدعي هذا التحول تدخل المشرع السعودي لإصدار تشريعات جديدة تُنظم هذه الآلية القانونية المتطورة؟

٣. في ظل غياب الحضور الفعلي للخصوم، هل يحقق التقاضي عن بعد مبدأ المواجهة بين الأطراف المتنازعة بما يتوافق مع مبادئ العدالة الطبيعية؟

٤. كيف تؤثر التقنيات الحديثة في مبدأ الاقتناع الحر للقاضي الجزائي، خصوصاً في غياب الحضور المادي للمتهم وأطراف النزاع، وما تأثير ذلك على استقلالية القاضي في تكوين قناعته الشخصية وإصدار حكمه؟

تهدف هذه التساؤلات إلى تسليط الضوء على التحديات القانونية التي يطرحها الانتقال إلى التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي، مع مراعاة الأبعاد التقنية والإجرائية التي تضمن حماية الحقوق الأساسية للأفراد وتحقيق العدالة

❖ أهداف وأهمية البحث

يسعى هذا البحث إلى الإسهام الفاعل في دراسة وتحليل جوانب التقاضي الإلكتروني الجزائي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تأثير الثورة التكنولوجية الحديثة في تطوير النظام القضائي السعودي. يهدف البحث إلى استكشاف الأبعاد القانونية والتقنية لهذا النظام، الذي يُعد انتقالًا محوريًا من النظام التقليدي إلى نظام التقاضي الإلكتروني المتطور، الذي يتماشى مع تطورات العصر الرقمي ويواكب التغيرات المتسارعة في جميع المجالات.

من خلال هذا البحث، سيتم التطرق إلى **التكييف الفقهي** و**القضائي** و**القانوني** للنظام القضائي الإلكتروني الجزائي، مع دراسة أهميته في تحقيق العدالة الجنائية الناجزة. ويهدف كذلك إلى بيان أثر التحول إلى التقاضي الإلكتروني في تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة بطرق أكثر كفاءة وفاعلية، بما يتلاءم مع تطلعات المملكة في مجال التحول الرقمي، ويعزز من القدرة على تقديم العدالة في وقت أقل وجهد أبسط.

إن هذه الدراسة، إضافة إلى كونها تتناول موضوعًا قانونيًا حديثًا ذا طابع خاص، تسعى إلى تحليل التحديات والمشكلات التي تواجه التطبيق الفعلي للتقاضي الإلكتروني، وتقديم الحلول التي تضمن تطبيقه بفعالية داخل الإطار التشريعي السعودي. كما يطمح البحث إلى التأثير في المشرع السعودي لدفعه نحو **تطوير التشريعات القضائية** لتواكب الابتكارات التكنولوجية في عالم التقاضي، بما يضمن تحقيق العدالة الشاملة لكل أفراد المجتمع السعودي في إطار من الشفافية والفعالية.

في الختام، يُتوقع أن يسهم البحث في تقديم رؤية واضحة لآفاق التقاضي الإلكتروني الجزائي في المملكة، ومجالات تطبيقه في المستقبل، بما يحقق **الموازنة بين التطور التكنولوجي** وضمانات **الحقوق** الإنسانية والعدالة الناجزة.

❖ **الدراسات السابقة**

في إطار دراسة التقاضي الإلكتروني وأثره على الدعوى الجزائية، تم إجراء عدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جوانب متعددة، وتهدف إلى استعراض هذه

الدراسات لتوضيح التصورات القانونية والتطبيقية لهذا النظام القضائي المتطور في مختلف البلدان.

- **الدراسة الأولى:** حازم محمد الشرعة (٢٠١٠) "التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق" تناولت هذه الدراسة موضوع التقاضي الإلكتروني من خلال بابين رئيسيين. في الباب الأول، ناقش الباحث المفاهيم الجديدة التي طرأت على النظام القضائي نتيجة التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات، مركزًا على التحولات التي شهدها القضاء التقليدي مع إدماج التكنولوجيا. وقدّم تحليلًا عميقًا حول المفاهيم التقنية مثل نظم المعلومات القضائية وأتمتة المحاكم. أما الباب الثاني، فقد تطرق إلى التطبيقات الجزئية لنظام التقاضي الإلكتروني في بعض الأنظمة القانونية المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مما أتاح فرصة لفهم الجوانب العملية لهذا النظام. خلصت الدراسة إلى أن تطوير النظام القضائي ليواكب المستجدات التكنولوجية أمر لا غنى عنه، وشددت على أهمية سن التشريعات اللازمة لضمان تحقيق العدالة وحقوق الأطراف في بيئة إلكترونية.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة الشرعة على المفاهيم النظرية والتطبيقات الجزئية لأنظمة التقاضي الإلكتروني في الدول المتقدمة فقط، بينما تسلط

دراستنا الضوء على التحديات الاجتماعية والثقافية والقانونية التي تواجه الدول العربية تحديدًا في تبني هذا النظام. كما أن دراستنا تمتد لتشمل تحليل التحديات الواقعية التي تحول دون التطبيق الشامل.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية :تتفق الدراستان في التأكيد على ضرورة تطوير الأنظمة القضائية لتواكب التطور التكنولوجي. كما تشتركان في الدعوة إلى صياغة تشريعات تكفل تحقيق العدالة في بيئة التقاضي الإلكتروني.

- **الدراسة الثانية:** صفاء أوتاني (٢٠١٢، سوريا) "المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق"تُعتبر هذه الدراسة من الجهود الرائدة في مناقشة المحكمة الإلكترونية، حيث تناولت الموضوع من خلال فصلين. ركز الفصل الأول على تقديم تعريف شامل للمحكمة الإلكترونية باعتبارها أحد الأنظمة الحديثة التي توظف التكنولوجيا لإدارة القضايا وحل النزاعات، مشيرةً إلى فوائد هذا النظام من حيث تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف. أما الفصل الثاني، فقد تناول دراسة تطبيقية للمحاكم الإلكترونية في عدد من الدول، مع التركيز على نماذج تطبيقية من الدول الغربية مثل ألمانيا وكندا، بالإضافة إلى تحليل محدود لتجربة بعض الدول العربية. أبرزت الدراسة أهمية وجود إطار قانوني متكامل يضمن حقوق الأطراف أثناء سير

الدعاوى القضائية إلكترونيًا، مع الإشارة إلى ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية لتحقيق النجاح في هذا المجال.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت هذه الدراسة على الجانب المفاهيمي والتطبيقي للمحاكم الإلكترونية مع إشارة محدودة إلى الدول العربية، بينما تركز دراستنا بشكل أكبر على تحليل الإشكاليات والعوائق التي تواجه الدول العربية، مثل القصور التشريعي والعوائق الاجتماعية والثقافية.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في إبراز أهمية وجود إطار قانوني متكامل لحماية حقوق الأفراد وضمان العدالة أثناء استخدام المحكمة الإلكترونية. كما تشتركان في التأكيد على الفوائد العملية للنظام القضائي الإلكتروني، مثل تسريع الإجراءات وتحقيق كفاءة أكبر في إدارة القضايا.

الدراسة الثالثة: صفاء أوتاني (٢٠١٢، السعودية) "المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق"نشرت هذه الدراسة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، وركزت على المحكمة الإلكترونية كحل قانوني حديث يتكامل مع التطورات التقنية في إدارة القضايا. تناولت الدراسة مفاهيم المحكمة الإلكترونية مع تحليل تطبيقاتها في الدول العربية والغربية. وناقشت إمكانية استبدال المحكمة التقليدية بنظام المحكمة الإلكترونية بشكل كامل، مشيرةً إلى الجدل القانوني والأخلاقي حول هذا التحول. كما

تطرقت الدراسة إلى التطبيقات العملية للنظام في عدة نظم قضائية، مع التركيز على التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيق هذا النموذج.

أبرزت الدراسة دور المحكمة الإلكترونية في تعزيز كفاءة النظام القضائي، لكنها أشارت أيضًا إلى ضرورة تطوير الأنظمة القانونية والبنية التحتية التقنية لتحقيق الانتقال الكامل إلى النظام الإلكتروني.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: تناولت الدراسة الجدل القانوني حول استبدال المحاكم التقليدية بالإلكترونية، بينما تركز دراستنا على تحليل التحديات التي تحول دون تبني هذا النظام بشكل شامل في الدول العربية. كما أن هذه الدراسة ركزت بشكل أكبر على التطبيقات العملية في سياق المقارنة بين الدول العربية والغربية.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في تسليط الضوء على أهمية تطوير البنية التحتية القانونية والتقنية لضمان نجاح المحكمة الإلكترونية. كما تشتركان في تناول التطبيقات العملية للنظام القضائي الإلكتروني، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجه الدول العربية.

- **الدراسة الرابعة** :الكرعاوي (٢٠١٦م، العراق) "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزمه"تمحورت هذه الدراسة حول مفهوم التقاضي عن بعد كنظام قضائي حديث

يعتمد على تنفيذ كافة إجراءات التقاضي إلكترونيًا عبر شبكة الإنترنت. شملت الدراسة تحليلًا عميقًا لماهية هذا النظام، بما في ذلك كيفية تقديم الدعاوى، وإجراءات سير الدعوى الإدارية إلكترونيًا، بدءًا من التسجيل وحتى صدور الحكم. كما تناولت الدراسة الجوانب الفنية والتقنية اللازمة لضمان فعالية هذا النظام، مثل تأمين الاتصال الشبكي وسرية البيانات.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة الكرعاوي على تحليل مفهوم وإجراءات التقاضي عن بعد من الناحية الإجرائية والفنية، بينما تتناول دراستنا الجوانب الأوسع التي تشمل التحديات الاجتماعية والقانونية والثقافية التي تواجه الدول العربية عند تبني هذا النظام.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في الإشارة إلى أهمية استخدام التكنولوجيا في تحسين النظام القضائي وتسهيل الوصول إلى العدالة. كما تشتركان في التأكيد على أهمية توفير بنية تحتية تقنية وتشريعية لضمان نجاح التقاضي الإلكتروني.

- **الدراسة الخامسة:** ليلى عصماني (٢٠١٦م، وهران) "نظام التقاضي الإلكتروني، آلية لإنجاح الخطط التنموية"تناولت الباحثة موضوع التقاضي الإلكتروني من خلال ثلاثة محاور رئيسية. أولًا، ناقشت مفهوم التقاضي الإلكتروني بصفته أحد

النظم القانونية الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا لتيسير عملية التقاضي. ثانيًا، استعرضت آلية تنظيم المحكمة الإلكترونية من حيث الهياكل الإدارية والإجراءات التي تضمن كفاءة النظام. ثالثًا، تطرقت إلى واقع المحاكم الإلكترونية في الجزائر وبعض الدول الأخرى، مشيرة إلى التجارب الناجحة والتحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام. خلصت الدراسة إلى أن التقاضي الإلكتروني يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين الوصول إلى العدالة، تقليل التكاليف، وتعزيز الكفاءة في إدارة النزاعات القضائية.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت هذه الدراسة بشكل خاص على دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق التنمية المستدامة، بينما تهدف دراستنا إلى تحليل التحديات البنيوية والثقافية التي تواجه الدول العربية في اعتماد هذا النظام.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تشترك الدراستان في التأكيد على أهمية نظام التقاضي الإلكتروني كأداة لتحسين الكفاءة القضائية وتيسير الوصول إلى العدالة. كما تتفقان في الدعوة إلى تحسين البنية التشريعية لدعم هذا النظام.

- **الدراسة السادسة:** العبيدي (٢٠١٧م، العراق) "التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق: دراسة مقارنة"ركزت هذه الدراسة على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني، مع التركيز على قانون المرافعات العراقي. تضمنت الدراسة

مقارنة بين النظام القضائي العراقي وبعض الأنظمة القضائية الأخرى، مع استعراض كيفية تطبيق التقاضي الإلكتروني في الدول العربية والأجنبية. ناقشت الدراسة التحديات التي تواجه العراق في تطبيق هذا النظام، مثل القصور التشريعي، وضعف البنية التحتية التقنية، وعدم وجود توافق اجتماعي واسع لدعم التحول إلى النظام الإلكتروني. كما قدمت توصيات لتعزيز هذا النظام، منها تعديل التشريعات الوطنية وتوفير بيئة تقنية آمنة وفعالة.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة العبيدي على تحليل النصوص القانونية والإجراءات التشريعية المتعلقة بتطبيق التقاضي الإلكتروني، بينما تركز دراستنا على فهم التحديات الشاملة التي تواجه الدول العربية في هذا السياق، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في تناول التحديات التي تواجه الدول العربية، مع التأكيد على أهمية تطوير التشريعات والبنية التحتية. كما تشتركان في تقديم توصيات لتحسين النظام القضائي الإلكتروني.

- **الدراسة السابعة:** الغيام (٢٠٢٠م، المغرب) "مشروع قانون التقاضي الإلكتروني: أين ضاع العنوان والمضمون؟ "تناولت هذه الدراسة مفهوم "المصلحة الفضلى للصحة العامة" في سياق عمل الهيئات القضائية التي تبث في قضايا الأفراد،

مع التركيز على ضمان حقوق الدفاع والضمانات القضائية أثناء اعتماد نظام "التقاضي عن بعد". كما استعرضت الدراسة التشريعات المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية في المغرب، معتبرةً أن التقاضي الإلكتروني أحد الإجراءات المستحدثة التي تهدف إلى الحفاظ على استمرارية العمل القضائي في ظل الأزمات. وقدمت الدراسة تحليلًا لمشروع قانون يهدف إلى دمج التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي المغربي، مشيرةً إلى أهمية تطوير هذا المشروع لضمان ملاءمته للواقع القضائي ومتطلبات العدالة.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة الغيام على العلاقة بين التقاضي الإلكتروني والطوارئ الصحية، مع مناقشة مشروع قانون في المغرب، بينما تتناول دراستنا التحديات العامة في تبني نظام التقاضي الإلكتروني في الدول العربية من منظور شامل.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في التأكيد على أهمية التقاضي الإلكتروني كأداة للحفاظ على استمرارية العمل القضائي. كما تتشابهان في الدعوة إلى تطوير الأطر التشريعية لضمان فعالية هذا النظام.

- **الدراسة الثامنة:** عامر (٢٠٢٠م، العراق) "التقاضي في المحكمة الإلكترونية"ركزت هذه الدراسة على مفهوم الحكومة الإلكترونية والتحول إلى البيئة الرقمية في ضوء الثورة التكنولوجية الحديثة. استعرض الباحث موضوع التقاضي

الإلكتروني من جوانب متعددة، بما في ذلك تعريفه، أنواعه، ووسائله، بالإضافة إلى التبادل الإلكتروني للبيانات. كما تناولت الدراسة المحكمة الإلكترونية باعتبارها جزءًا من نظام الحكومة الرقمية، مشيرةً إلى المتطلبات القانونية اللازمة لتطبيق هذا النظام، مثل تعديل التشريعات، وتوفير البنية التحتية التقنية. خلصت الدراسة إلى أن التحول إلى المحاكم الإلكترونية يساهم في تسهيل إجراءات التقاضي وتحقيق عدالة أسرع وأكثر كفاءة.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة عامر على موضوع الحكومة الإلكترونية بشكل أوسع، مع تضمين المحكمة الإلكترونية كجزء من هذا النظام، بينما تركز دراستنا على التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه تبني هذا النظام في الدول العربية.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في الإشارة إلى فوائد التقاضي الإلكتروني ودوره في تحسين الكفاءة القضائية. كما تشتركان في الدعوة إلى تحديث التشريعات لدعم هذا التحول.

- **الدراسة التاسعة:** الطياري الظهوري (٢٠٢٠م، مصر) "إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي"ناقشت هذه الدراسة إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الجزائية الإماراتية، مسلطة الضوء على تقنية الاتصال عن بعد ودورها في تحسين كفاءة العمل القضائي. تناولت الدراسة ثلاثة محاور رئيسية:

الإطار العام لاستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية، مزايا التطور التكنولوجي في قاعات المحاكمة، وأثر هذه التقنيات على ضمان المحاكمة العادلة. أشارت الدراسة إلى أن المحاكمة عن بعد تُسرّع من الإجراءات القضائية وتقلل التكاليف، لكنها أكدت على ضرورة مراعاة حقوق الدفاع وضمان الحياد أثناء استخدام هذه التقنيات.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة الطياري على الإجراءات الجزائية بشكل خاص، مع تسليط الضوء على القانون الإماراتي، بينما تسعى دراستنا إلى تحليل التحديات الشاملة لتبني التقاضي الإلكتروني في الدول العربية بشكل عام.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في التأكيد على أهمية التقنيات الحديثة في تحسين الكفاءة القضائية وضمان سرعة الفصل في النزاعات. كما تشتركان في الدعوة إلى وضع ضمانات قانونية تحمي حقوق المتقاضين.

- **الدراسة العاشرة:** سمية عبد العاطي محمد (مصر، ٢٠٢١) "القضاء الافتراضي: دراسة فقهية مقارنة"تناولت الباحثة في هذه الدراسة مفهوم القضاء الافتراضي من منظور فقهي وقانوني، وقسمت دراستها إلى أربعة مباحث رئيسية. استعرض المبحث الأول مفهوم القضاء الافتراضي، بينما ركز المبحث الثاني على القضاء في المحكمة الإلكترونية. ناقش المبحث الثالث وسائل الإثبات باستخدام الأدوات الإلكترونية، فيما تناول المبحث الرابع إصدار الأحكام في القضايا الإلكترونية

وحجية القضاء الافتراضي. خلصت الدراسة إلى أن القضاء الافتراضي يُعدّ ضرورة ملحّة في ظل التطور التكنولوجي، إلا أنه يتطلب تعديلات قانونية لضمان الاعتراف بالأحكام الصادرة عن المحاكم الإلكترونية كأحكام ملزمة قانونيًا.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة سمية عبد العاطي على الحجية القانونية للأحكام الصادرة إلكترونيًا من منظور فقهي وقانوني مقارن، بينما تركز دراستنا على التحديات الاجتماعية والثقافية والإدارية التي تواجه تطبيق القضاء الإلكتروني في الدول العربية.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في التأكيد على أهمية تحديث القوانين لضمان فعالية القضاء الإلكتروني وشرعية أحكامه، وتشتركان في الدعوة إلى تطوير الأطر التشريعية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي.

- **الدراسة الحادية عشرة:** حسين سعيد الغافري (مصر، ٢٠٢٤) "التقاضي الإلكتروني وأثره على الدعوى الجزائية في التشريع العماني والمقارن"ناقشت هذه الدراسة الآثار القانونية للتقاضي الإلكتروني على الدعوى الجزائية في التشريع العماني مقارنةً بأنظمة قانونية أخرى. تناولت الدراسة التحديات التي تواجه النظام القضائي العماني، خصوصًا في غياب نصوص قانونية واضحة تنظم إجراءات التقاضي الإلكتروني. كما استعرض الباحث أهمية تحديث التشريعات بما يضمن تسريع الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة في النظام الجزائي. وأبرزت الدراسة دور التقنيات

الحديثة في تحسين الكفاءة القضائية، مع التأكيد على ضرورة وضع ضمانات تحمي حقوق الأطراف في القضايا الجزائية.

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: ركزت دراسة الغافري بشكل أساسي على التشريع العماني والقضايا الجزائية، بينما تستهدف دراستنا تحليلًا أوسع للتحديات التي تواجه القضاء الإلكتروني في الدول العربية، بما يشمل مختلف الأنظمة القضائية والتخصصات القانونية.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراستان في الإشارة إلى أهمية تحديث التشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية وضمان عدالة الإجراءات القضائية. كما تشتركان في تسليط الضوء على الحاجة إلى حماية حقوق الأطراف في نظام التقاضي الإلكتروني.

- **تعقيب على الدراسات السابقة:**

تشترك الدراسات السابقة في تقديم رؤى متعددة حول التقاضي الإلكتروني، مسلطة الضوء على أهميته في تحسين الأنظمة القضائية وتيسير الوصول إلى العدالة، مع التركيز على الفوائد مثل تقليل التكاليف وتسريع الإجراءات. ومع ذلك، تظهر الدراسات تحديات مشتركة تتعلق بغياب التشريعات الملائمة، وضعف البنية التقنية، والحاجة إلى تدريب الكوادر القانونية، فضلاً عن التحديات الثقافية والاجتماعية في

تقبل هذا النظام. وبرغم تنوع الزوايا البحثية، هناك نقص واضح في الدراسات التطبيقية التي تستعرض تجارب ميدانية، مما يبرز الحاجة إلى تطوير التشريعات وتعزيز الأبحاث الميدانية والتجارب المقارنة لضمان تكامل هذا النظام ضمن بيئات قضائية عربية متنوعة.

❖ **منهج البحث**

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أسبابها ونتائجها، بهدف تقديم رؤية دقيقة وشاملة لمفهوم التقاضي الإلكتروني الجزائي في ظل التشريعات السعودية. كما تم استخدام المنهج المقارن عند الحاجة، لإجراء مقارنة بين الأنظمة القانونية التي تبنت التقاضي الإلكتروني الجزائي، وذلك لاستعراض أبرز التشريعات التي أدخلت هذا النظام القضائي الإلكتروني في مختلف الدول، بما يمكن من استنتاج أوجه التشابه والاختلاف وتقديم تصورات حول تطبيقه في النظام القضائي السعودي.

يتسم هذا المنهج بقدرته على تحليل الواقع التشريعي الحالي في المملكة العربية السعودية، من خلال التطرق إلى القوانين المعمول بها في المملكة فيما يتعلق بالإجراءات القضائية الرقمية، خاصة في مجالات التقاضي الجزائي، بالإضافة إلى تقديم تحليل نقدي لتلك التشريعات. في الوقت نفسه، يهدف المنهج إلى اقتراح توصيات تشريعية قد تسهم في تطوير النظام القضائي السعودي بما يتواكب مع التقدم

التكنولوجي ويسهم في تعزيز العدالة الناجزة وحماية الحقوق والحريات في إطار المنظومة القانونية المعتمدة في المملكة.

❖ **خطة البحث**

سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

المبحث الأول :تعريف التقاضي الإلكتروني وأبعاده الإيجابية والسلبية.

المبحث الثاني :آثار التقاضي الإلكتروني على حجية الأحكام الصادرة من الغرف الإلكترونية.

المبحث الثالث :تأثير الإجراءات الجزائية عن بعد في الدعوى الجزائية، وتأثير ذلك على المتهم والقاضي، بالإضافة إلى مسألة الحبس الاحتياطي في إطار المحاكم الإلكترونية.

المبحث الأول

تعريف التقاضي الإلكتروني وأبعاده الإيجابية والسلبية والتجارب الدولية

تمهيد وتقسيم:

يُعدُّ التقاضي الإلكتروني من أهم التحولات التي شهدتها الأنظمة القضائية المعاصرة، ويشكل نقلة نوعية في مسار العدالة، حيث يوفر للمتقاضين والمحاكم أداة فعالة في تسريع الإجراءات وتيسير الوصول إلى الحقوق.

في هذا المبحث، سنسعى إلى استكشاف ماهية التقاضي الإلكتروني في إطار النظام القضائي السعودي، من خلال تحديد مفهومه بشكل دقيق، كما سيتم التركيز على أهمية هذا النظام في تحقيق العدالة الناجزة والوقوف على أهميته في تحسين فعالية النظام العدلي السعودي. كما سنسلط الضوء على أبرز التجارب الدولية التي استخدمت هذا النظام، ونبين تأثيره في تغيير مجريات التقاضي من خلال المزايا التي يوفرها، مع التأكيد على التحديات التي قد تطرأ من جراء تطبيقه، سواء كانت على صعيد الحقوق والحريات أو على مستوى إجراءات المحاكمة.

سيتوزع هذا المبحث على ثلاثة مطالب رئيسية، كالتالي:

المطلب الأول :تعريف التقاضي الإلكتروني وأبعاده القانونية.

المطلب الثاني :الأبعاد الإيجابية والسلبية للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي.

المطلب الثالث :التجارب الدولية في تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني ودروسها المستفادة.

المطلب الأول

تعريف التقاضي الإلكتروني وأهميته

تمهيد وتقسيم:

إنَّ التقاضي الإلكتروني، بوصفه أداة حديثة ضمن أدوات تحقيق العدالة، يتطلب دراسة قانونية معمقة تُبرز أبعاده القانونية والإجرائية. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تعريف دقيق لهذا النظام الجديد، من خلال بيان معناه في اللغة والاصطلاح، مع تسليط الضوء على مفهوم "التقاضي عن بُعد" باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام، مع توضيح أهمية هذا التحول في سياق تحسين وتطوير العدالة الناجزة في النظام القضائي السعودي. وفي سبيل ذلك، سوف يتم تناول الموضوع من خلال فرعين رئيسيين على النحو التالي:

الفرع الأول :تعريف التقاضي

الفرع الثاني :أهمية التقاضي الإلكتروني

الفرع الأول

تعريف التقاضي

أولًا: تعريف التقاضي في اللغة

في اللغة، يُشتَقُّ من جذر "قضا"، الذي يدل على المعنى المرتبط بالجزاء والتنفيذ. فبقولنا "تقاضيت حقي"، نقصد أنني طالبت بحقي وتم البت فيه. كما يُقال "قاضيته" أي حكمت عليه أو تناقشت معه قضائيًا، فيما يمكن أن يُقال أيضًا "استقضى عليه" أي طلب من السلطة القضائية أن تقوم بالبت في أمره. يشير مفهوم القضاء في اللغة إلى الحكم والفصل في الأمور، ويُجمع على "أقضية" و"قضايا"، وهي تدل على الحالات التي يتم فيها اتخاذ قرار حاسم وملزم. هذه المفاهيم تتداخل لتؤسس الفهم الأساسي للتقاضي، الذي يعني في جوهره المطالبة بالحقوق أمام جهة مختصة وتقديم الأدلة والبراهين للفصل فيها. [١]

تُظهر هذه التعريفات في مجملها أنَّ التقاضي هو عملية تتضمن طلبًا للفصل في نزاع قانوني، سواء كان ذلك من خلال حضور الأطراف في المحكمة أو عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة.

تناولت قضية القضاء كإجراء قانوني يتمثل في فرض حكم أو فصل نزاع بين أطراف متنازعة. في اللغة العربية، يُقال "قضى يقضي" بالكسر بمعنى إصدار حكم، ومنه

[١] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ص. ٢٥٥ (الطبعة الثانية، ٢٥٧).

قوله تعالى" :وَقَضىٰ رَبُّكَ أَلا تعبدوا إلا إياه " [١]. كذلك، يُذكر القضاء في سياق آخر فيقول: "تقاضى زيد عمراً الدين؛ أي أخذه منه" [٢] بناءً على ذلك، يتضح أن فعل "التقاضي" ينبع من المصدر "تقاضى" بصيغة التفاعل التي تدل على المشاركة، وبالتالي يشير إلى عملية التحاكم والتخاصم بين أكثر من طرف، وهو المعنى الذي انبثق منه المعنى الاصطلاحي.

ثانياً: تعريف القضاء في الاصطلاح

في الاصطلاح القانوني، يُعرَّف القضاء بأنه فصل الحكم في شؤون الناس وتصريف أمورهم، سواء في الحقوق المالية أو الدعوات القانونية، وفي تحديد الحلال والحرام. كما يعد القضاء من أسمى المهام التي تؤدى في الحياة الدنيا بعد الخلافة، باعتباره أداة لفرض العدالة وحماية الحقوق. كما ورد في قول مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقي الأندلسي: "لا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء"[٣].

ويُعرف القضاء كذلك بأنه الإجراء الذي يتم فيه رفع القضايا إلى الحاكم، حيث يقوم بفرض حكمه بناءً على النصوص الشرعية أو القانونية. ويُذكر في تفسير الأزهري: "القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه"، مما يعني أن القضاء يتضمن تنفيذ

---

[١] الإسراء، الآية رقم ٢٣.

[٢] أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، س...م، الجزء السادس، ص ٤٨٣.

[٣] مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقي الأندلسي، تاريخ قضاة الأندلس كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٢.

الحكم النهائي وإغلاق القضية، كما في قوله تعالى" :وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتب "[١]

وفي تعريف آخر، يُقال إن القضاء هو "إلزام أمر لم يكن لازماً قبله"[٢]، ولذلك سُمِّي الحاكم "قاضياً" لأنه يقوم بإصدار الأحكام وإلزام الأطراف بتنفيذها. كما يقال إن "القضاء" هو الإجبار على تنفيذ ما يقرره الحاكم، ويُسمَّى "حاكماً" لأن دوره يمتد إلى منع الظلم عن الناس، وبالتالي يعتبر الحاكم أداة تنفيذية في الدولة. [٣]

القضاء في القرآن الكريم يأتي على وجوه متقاربة، حيث يعبر عن الانقطاع والتمام في الأمور أو تنفيذ الأحكام الشرعية، وهو ما يجعل الحاكم يحمل لقب "القاضي" لأنه يقوم بتطبيق وتنفيذ الأحكام الشرعية، وهو ما يؤدي إلى تحقيق العدالة وتوجيه الناس إلى ما هو صحيح وفقاً للشرع أو القانون.

حيث يُعتبر القاضي "القاطع للأمور" والمحكم لها. في هذا السياق، يُقال إن القاضي هو من "يحكم بين الناس" ويقضي على الخصومات بناءً على أحكام الشريعة

---

[١] الإسراء، الآية رقم ٤.

[٢] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الفضيلة، بيروت، ٢٠١٠م، ص ١٧٧.

[٣] علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢م، الجزء السادس، ص ٢٤٣٩.

الإسلامية [١]. وبهذا، يصبح القضاء بمثابة بيان للحكم والإلزام به، وهو جوهر عملية الفصل بين الأطراف المتنازعة [٢]

ثالثاً: تعريف التقاضي الإلكتروني

يتعلق مفهوم "التقاضي الإلكتروني" باستخدام الوسائل الإلكترونية في إنجاز الأعمال القضائية، وهو ما يعكس تطوراً مهماً في مجال العدالة الحديثة. وقد عرف الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه "سلطة تمنح لعدد من القضاة النظاميين، تخول لهم النظر في الدعوى، ومباشرة الإجراءات القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، ضمن منظومة قضائية معلوماتية متكاملة، تشمل جميع الأطراف والوسائل، وتستند إلى تقنيات الشبكة العنكبوتية الدولية، وتستفيد من البرامج المحوسبة في نظر الدعاوى والبت فيها، بالإضافة إلى تنفيذ الأحكام بغية الوصول إلى فصل عاجل في القضايا، مما يسهل ويسرع الإجراءات على المتقاضين" [٣] ورغم طول هذا التعريف، فإنه يتسم بالشمول والوضوح، حيث يغطّي كافة إجراءات التقاضي الإلكتروني، بدءاً من تقديم الدعوى وحتى تنفيذ الأحكام.

---

[١] أحمد بن محمد الشفعي المعافا، النور الوضاء في بيان أحكام القضاء، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

[٢] عبد الكريم بن محمد اللاحم، المطلع على دقائق زاد المستقنع فقه القضاء والشهادات، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢م، الجزء ١، ص ٨.

[٣] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٠م، ص ٥٧.

كما يعرف التقاضي الإلكتروني أيضاً بأنه "نقل بيانات ومستندات التقاضي بطريقة إلكترونية إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يقوم المختص بفحص هذه البيانات وإصدار قرار بشأن قبولها أو رفضها، ثم إعلام المتقاضي بالقرار الصادر [١]

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح أن التقاضي الإلكتروني ليس مجرد وسيلة لتقديم الدعاوى فحسب، بل هو نظام متكامل يعكس تطور القضاء السعودي نحو استخدام التكنولوجيا المتقدمة في تسريع الإجراءات القضائية، وتحقيق العدالة بطريقة أكثر كفاءة وشفافية.

استناداً إلى التعريفات السابقة، يتبين أن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة دعوى عبر الوسائل الإلكترونية، يُمكنه إرسال صحيفة الدعوى من خلال البريد الإلكتروني عبر منصة مخصصة لهذا الغرض. ورغم أن هذا التعريف يعكس بشكل واضح فكرة التقاضي الإلكتروني عن بُعد، فإنه يعاني من بعض القصور. إذ يقتصر على نقل المستندات إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، متجاهلاً العديد من الإجراءات الأخرى التي يتضمنها هذا النوع من التقاضي. وهذا النقص يكمن في الخلط بين مفهوم التقاضي الإلكتروني كعملية شاملة وبين الوسائل الإلكترونية المستخدمة داخل المحكمة. فمع ظهور التقنيات الحديثة من أنظمة وأجهزة وشبكات، أضحى لدينا ما يُعرف بالتقنية الرقمية، التي من خلالها يتم إجراء عمليات متعددة لا

[١] خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص ١٢.

حصر لها من تخزين، تداول، وتفاعل بين الأنظمة المؤتمتة أو أنظمة الذكاء الاصطناعي.

بالإضافة إلى ذلك، يعرف التقاضي الإلكتروني بأنه "الحصول على صور الحماية القضائية من خلال استخدام الوسائل التقنية المساعدة للعنصر البشري، عبر إجراءات إلكترونية تضمن مبدأ التقاضي العادل ضمن الإطار الشرعي، مع الالتزام بالقواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات، مع مراعاة طبيعة الوسائل الإلكترونية المستخدمة" [١]. هذه النظرة تُبرز التنوع في مفهوم التقاضي الإلكتروني، حيث تركز على استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق العدالة وضمان حقوق الأطراف.

وتظهر أهم تعريفات التقاضي الإلكتروني في قول البعض إنه "منظومة قضائية إلكترونية تتم عبر غرف إلكترونية قادرة على تطبيق إجراءات التقاضي كافة، مستعينة بما تقدمه المعلوماتية من أنظمة وبرامج وأجهزة، بهدف الوصول إلى سرعة الفصل في الدعاوى وتيسير الإجراءات على المتقاضين، إلى جانب تنفيذ الأحكام إلكترونيًا" [٢]. هذا التعريف يشير بوضوح إلى الشمولية التي ينبغي أن يتسم بها التقاضي الإلكتروني، فهو لا يقتصر على نقل المستندات فحسب، بل يشمل جميع المراحل

[١] يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٢م، ص ٢٩

[٢] إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد: دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٨٤، رجب ١٤٤٢هـ – مارس ٢٠٢١م، ص ٩٨١.

القضائية بدءًا من تقديم الدعوى وحتى تنفيذ الحكم، مما يساهم في تعزيز فاعلية النظام القضائي في المملكة.

إذ تمثل الأجهزة الإلكترونية في النظام القضائي السعودي أدوات مساعدة هامة لهيئة المحكمة في تنفيذ الإجراءات القانونية، بما يتماشى مع القواعد الإجرائية المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، وكذلك قانون الإجراءات الجزائية. ولذلك، فإن التقاضي الإلكتروني يتطلب تأسيس وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي متكامل يشمل المحاكم الإلكترونية التي تقدم خدمات إدارية وقضائية عبر مواقع إلكترونية متخصصة. كما أنه لا بد من تجهيز قاعات المحاكمة بأحدث الوسائل الإلكترونية، مع ضرورة توفير محكمة استئناف إلكترونية للنظر في الطعون المقدمة من خلال الوسائل الإلكترونية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى أن تكون ملفات الدعاوى الإلكترونية منفصلة عن ملفات الدعاوى التقليدية، حيث يتم التعامل مع الوثائق والمستندات من خلال نظم معلوماتية حديثة، مما يعزز فعالية العمليات القضائية.

وفي هذا السياق، يشترط أن يتم ربط جميع المحاكم داخل الدولة ضمن شبكة إلكترونية موحدة، بما يستدعي حوسبة جميع الأعمال المتعلقة بكل محكمة على حدة، مع ضمان ربطها ببعضها البعض لتيسير العمل القضائي عبر الوسائل الإلكترونية [١]. وفي هذا الإطار، تقوم قواعد البيانات الإلكترونية بدور الوثائق والملفات الورقية

[١] صفاء أوتاني، المرجع السابق، ص ١٨٢.

التقليدية، مما يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات القضائية وسهولة استرجاعها وربطها في بيئة متكاملة. وفي هذه الحالة، يتولى أعضاء هيئة المحكمة الإلكترونية عن بعد مهمة إدارة وتشغيل قاعات المحكمة من الناحية التكنولوجية، مع الإشراف عليها وصيانتها عبر فرق فنية مختصة لضمان سير العمل بكفاءة وفاعلية [١].

نشأة التقاضي الإلكتروني

يعد نظام التقاضي الإلكتروني نتيجة طبيعية للثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في الوقت الراهن. وقد تبنت العديد من التشريعات الدولية والداخلية هذا النظام ضمن منظومتها القانونية والقضائية، وذلك لما يقدمه من مميزات أهمها سرعة الفصل في القضايا وتقليل العبء على المتقاضين، مما يسهم في تحسين كفاءة النظام القضائي وتيسير الوصول إلى العدالة.

إّذ أن تحقيق العدالة الناجزة يمثل حجر الزاوية للنظام القضائي، حيث يتعين أن تكون الإجراءات القضائية موجهة نحو ضمان تطبيق العدالة بسرعة وفعالية بما يضمن حماية حقوق الأفراد وتحقيق التوازن بين الأطراف المتنازعة. وقد أصبح تحسين جودة العمل القضائي أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى النظام القضائي لتحقيقها، وذلك عبر تحديث وتطوير آليات العمل بما يتلاءم مع التحديات المعاصرة. ومع ذلك،

[١] محمد جابر أحمد عبد الحميد، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٢م، ص ٢٦٧.

يواجه تطبيق العدالة العديد من الإشكالات التي تتطلب دراسة عميقة للمقومات الأساسية التي يرتكز عليها هذا النظام.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد من الدول الرائدة في تطبيق نظام "التقاضي الإلكتروني(e-litigation) "، حيث قدمت أول نموذج للمحكمة الإلكترونية بهدف تسوية المنازعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية باستخدام شبكة الإنترنت وآليات التحكيم الدولي. وقد تم ابتكار مفهوم "القاضي الافتراضي (virtual judge) "في عام ١٩٩٦، وهو فكرة طُرحت من قبل أساتذة مركز القانون وأمن المعلومات، حيث عملت جمعية المحكمين الأمريكيين (AAA) [١]ومعهد قانون الفضاء السيبراني (Cyberspace Law Institute)والمركز الوطني لبحوث المعلومات (National Center for Information Technology Research)على دعم هذه المبادرة. تم تصميم هذا النظام لتقديم حلول سريعة وفعالة للمنازعات الإلكترونية من خلال استخدام وسيط معتمد يتمتع بالخبرة القانونية في التحكيم وفي القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية وعقود الإنترنت. يتم التواصل بين القاضي الافتراضي وأطراف النزاع عبر البريد الإلكتروني أو الحسابات القانونية المعتمدة، مع الالتزام بفصل النزاع في مدة لا تتجاوز اثنين وسبعين ساعة، مما يساهم في تسريع الإجراءات القضائية [٢]

[١] صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢م، ص ١٧.

[٢] صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق، مجلة الجامعة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢م، ص ١٨٨

إن هذا النموذج يعكس التقدم التكنولوجي في مجال "التقاضي عن بُعد (remote litigation)"، الذي يعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لإجراء المحاكمات. وهو يثير تساؤلات حول مدى جدوى تطبيق هذه الأنظمة في سياقات قضائية أخرى، لا سيما في النظام القضائي السعودي، الذي يتطلب دراسة متأنية للآليات القانونية التي من شأنها تعزيز فعالية النظام القضائي الوطني بما يتوافق مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمبادئ الدستورية في المملكة

الفرع الثاني

أهمية التقاضي الإلكتروني

يشهد النظام القضائي في المملكة العربية السعودية، كما هو الحال في العديد من الأنظمة القضائية حول العالم، ضغطًا متزايدًا في ظل التراكم الهائل في القضايا المتداولة أمام المحاكم. هذا التكدس الطويل في الإجراءات القضائية يعوق تحقيق العدالة في صورتها المثلى، مما يؤدي إلى شعور المتقاضين بالاستياء وفقدان الثقة في النظام القضائي، بل وقد يفضي إلى عزوفهم عن اللجوء إلى المحاكم من أجل استيفاء حقوقهم التي قد تكون قد تعرضت للاعتداء. وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار المجتمع وسلامته، إذ أن العدالة في جوهرها تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وحماية حقوق الأفراد.

من هنا تبرز أهمية التقاضي الإلكتروني، الذي يُعد نقلة نوعية في تعزيز فعالية وكفاءة النظام القضائي. فمن خلال الاستفادة من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، يتيح التقاضي الإلكتروني فرصة لتيسير الإجراءات القضائية بشكل كبير. فهو يمكن المتقاضين والقضاة والمحامين من متابعة سير القضايا والملفات على مدار الساعة، مما يوفر الوقت والجهد لكافة الأطراف المعنية. كما يتيح التقاضي الإلكتروني التفاعل المستمر مع القرارات القضائية وأحكام المحاكم منذ لحظة صدورها، ويقلل من التأخير الناتج عن إجراءات المعاينة والاطلاع اليدوي على الملفات، بالإضافة إلى اختصار الآجال التي كانت تتطلب أوقاتًا طويلة سواء بالنسبة للقضاة أو المتقاضين.

تساهم الوسائل الإلكترونية أيضًا في تعزيز الرقابة على سير الدعاوى، حيث تتيح آلية التفتيش المتزامن مع سير القضية، مما يغني عن نقل الملفات لإدارة التفتيش القضائي، والذي كان يتطلب وقتًا طويلاً. وتساهم هذه الآلية في تسريع الفصل في القضايا، مع تسهيل إصدار الأحكام ونسخها، وهو ما كان يتطلب في السابق وقتًا طويلًا لأغراض النسخ والمراجعة. لا يتوقف دور التقاضي الإلكتروني عند هذه الحدود، بل يمتد أيضًا إلى تنظيم أعمال الأعوان القضائيين مثل المحضرين ومعاوني التنفيذ، بما يضمن فاعلية عالية في سير العمل القضائي.

علاوة على ذلك، يساعد التقاضي الإلكتروني في الحد من ازدحام المحاكم من خلال توفير إمكانية الوصول المباشر إلى الملفات القضائية والأحكام والقرارات عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بالقضاء. كما تتيح هذه الآلية للمتقاضين دفع الرسوم من خلال

بطاقات الائتمان والحصول على الأحكام والشهادات إلكترونيًا، مما يخفف عنهم عبء التنقل والانتظار في المحاكم.

المطلب الثاني

الجوانب الإيجابية والسلبية للتقاضي الإلكتروني

إن التقاضي الإلكتروني، رغم مزاياه العديدة، لا يخلو من بعض التحديات التي ينبغي معالجتها لضمان تطبيقه بشكل كامل وفعّال. تتجلى الجوانب الإيجابية للتقاضي الإلكتروني في تمكين المتقاضين من الحصول على العدالة بشكل سريع وفعال، إلا أن هناك بعض السلبيات التي قد تطرأ عند تطبيق هذا النظام لأول مرة.

أولًا: الجوانب الإيجابية

- يُحقق التقاضي الإلكتروني مبدأ "العدالة الناجزة(Timely Justice) "، حيث يعزز من سرعة الإجراءات القضائية ويقلل من التأخير الناتج عن الإجراءات التقليدية. فعلى سبيل المثال، يتيح التقاضي الإلكتروني للمتقاضين الاطلاع على ملفات الدعاوى عن بعد، مما يسهم في تيسير الإجراءات القضائية ويحد من الأعمال الروتينية التي كان يتعين على الأطراف القيام بها بشكل تقليدي، مثل التنقل بين

المحاكم والجهات المختلفة لإيداع الصحائف أو سداد الرسوم أو الإعلان عن القضايا.[١]

- كما أن التقاضي الإلكتروني يوفر العديد من الفوائد الأخرى، مثل إمكانية الاطلاع على القرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة دون الحاجة إلى زيارة المحكمة أو السفر لحضور الجلسات. وهذا يسهم في توفير الوقت والجهد للأطراف المعنية ويمكّنهم من متابعة القضايا بسهولة ومرونة.

- إلى جانب ذلك، يساهم التقاضي الإلكتروني في تسهيل التنقل بين مراحل التقاضي المختلفة، مثل إرسال القضايا إلى الخبراء أو الجهات الطبية الشرعية، مما يجعل الإجراءات القضائية أكثر مرونة وكفاءة.

يمثل تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات قطاع العدالة خطوة جوهرية نحو تحديث البنية التحتية العدلية في المملكة العربية السعودية، إذ يتم تصميمه وفقاً لأحدث نظم البرمجة العالمية، مع ضمان قابليته للتطوير المستمر لمواكبة التحديات المتجددة. يتميز هذا النظام باعتماد تقنية المسح الضوئي للأرشفة الإلكترونية، ما يسهم في رقمنة جميع الوثائق القضائية وضمان حفظها وأمانها. كما تُهيَّأ أبنية المحاكم لتتكامل مع هذا النظام المطور، مع ربط جميع الوزارات والجهات القضائية بشبكة معلومات موحدة لتسهيل تبادل البيانات بشكل فوري ودقيق.

[١] إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، المرجع السابق، ص ١٠٣٧.

وفي سبيل ضمان التطبيق الأمثل لهذه المنظومة، تشكل لجنة مشتركة تضم وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، مهمتها متابعة تنفيذ مشاريع التكنولوجيا العدلية والعمل على معالجة مشكلات بطء التقاضي. ويتيح النظام الجديد للقضاة إمكانية الوصول الفوري إلى القوانين والأحكام ذات الصلة بكل قضية عبر قاعدة بيانات مركزية، ما يوفر الوقت والجهد مقارنة بالطرق التقليدية التي تتطلب انتظار طباعة وتوزيع الوثائق لفترات طويلة.

ولا يقتصر دور هذا النظام على تسريع الإجراءات فقط، بل يمتد ليشمل حماية حقوق المتهمين والشهود، والحد من احتمالات التلاعب، وتعزيز الشفافية والنزاهة في العمل القضائي. وبذلك، تتحقق العدالة الناجزة التي تضمن لكل ذي حق استيفاء حقه في أسرع وقت ممكن. [١]

ومن التطورات الأساسية أيضاً، الانتقال من المستندات الورقية إلى عصر المحررات الإلكترونية التي يمكن تداولها عبر الإنترنت، ما ينعكس إيجاباً على سرعة إنجاز الدعاوى القضائية. كما يشجع النظام المتقاضين على استخدام الوسائل الإلكترونية

---

[١] "مقال في جريدة الأهرام المصرية"، (٣ يوليو ٢٠١٥).
http،/www.ahram.org.eg/NewsPrint/412376.asp/
أيضا المستشار فتحي المصري، "جريدة الوطن المصرية"، (١٤ مايو ٢٠١٥) .
http،/www.elwatannews.com/news/details/729552/

لتقديم الدعاوى والمستندات ذات الصلة، مما يقلل من الازدحام داخل المحاكم، ويُسهم في ترسيخ مبدأ سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات. [١]

في ظل اعتماد المنظومة الإلكترونية، يصبح تصنيف الدعاوى وتداولها وحفظها عملية أكثر سهولة وتنظيماً، مما يحقق مكاسب عديدة أبرزها تقليل الحاجة إلى مساحات تخزين مادية تكاد تكون معدومة. يؤدي هذا التغيير إلى تجنب فقدان أو ضياع الملفات التقليدية، والقضاء على عشوائية الحفظ، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تعزيز الكفاءة الإدارية والقضائية للمحاكم. كما تعتمد المنظومة على تخزين الملفات إلكترونياً داخل مواقع المحكمة، مما يقلل بشكل كبير من استخدام الملفات الورقية، ويوفر مساحات التخزين التقليدية، ويضمن الحفاظ على سرية السجلات القضائية. تعد الوثائق الإلكترونية أكثر أماناً، حيث يسهل اكتشاف أي تغيير أو تلاعب في محتواها، مما يعزز من سرعة الفصل في الدعاوى وتحرير المسودات والأحكام واستخراج النسخ بدقة وسرعة. إضافةً إلى ذلك، يوفر النظام القدرة على تتبع الملفات والدعاوى في مختلف درجات التقاضي بسهولة وشفافية. [٢]

إلى جانب ذلك، توفر المنظومة الإلكترونية القضائية الوقت والجهد من خلال تسريع عملية نقل البيانات والمعلومات، حيث يعتمد هذا النظام على تبادل إلكتروني سريع

---

[١] المستشار الدكتور محمد خفاجي، نظام التقاضي الإلكتروني
http www.khafagy.net/electronic-law.php/

[٢] عصماني ليلى .(2013) .نظام التقاضي الإلكتروني: آلية لإنجاح الخطط التنموية .مجلة المفكر، عدد ١٣، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص. ٢١٧.

للبيانات المخزنة على وسائط إلكترونية. يُسهم هذا التقدم في تقليل النفقات المرتبطة بالنقل التقليدي للملفات، فضلاً عن تيسير وصول القاضي إلى المعلومات المطلوبة للنظر في الطلبات والدفوع القانونية بسهولة، دون عناء التعامل مع الوثائق الورقية التقليدية التي تتسم غالباً بالتعقيد.

كما تتيح المنظومة الإلكترونية رقابة أكثر كفاءة على العاملين في القضاء، مثل المحضرين والخبراء وجهات التنفيذ، إذ تُسهل إدارة التفتيش القضائي على متابعة سير القضايا دون الحاجة إلى نقل الملفات الورقية بين الإدارات. ويُساهم ذلك أيضاً في تقليل احتمالية تعارض الأحكام القضائية، بفضل إتاحة الوسائل التقنية التي تضمن التحقق من التوافق القانوني والإجرائي للقضايا من خلال الربط الإلكتروني بين المحاكم المختلفة من خلال الموقع الموحد يمثل نقلة نوعية في تسهيل الوصول إلى المعلومات القضائية، حيث يمكن للمحكمة التي تنظر نزاعاً معيناً الاطلاع بسهولة على أي دعوى أو حكم سابق يتعلق بذات الخصوم. هذا الربط الإلكتروني يسهم بشكل مباشر في تحقيق العدالة الشفافة والفعالة، حيث يحد من التكرار في الإجراءات ويضمن عدم صدور أحكام متناقضة. [١]

إحدى المزايا البارزة للتقاضي الإلكتروني تكمن في تقليل فرص التهرب من مباشرة الدعوى. إذ يتيح النظام الجديد متابعة الإجراءات بصرامة، مما يمنع شطب الدعوى

[١] يوسف سيد عواض .(2012) .خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية .رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ص. ٤٥.

بسبب غياب الأطراف أو عدم تنفيذ قرارات المحكمة. بل يمكن الحكم فوراً بالغرامة على الأطراف المتسببة في التأخير أو وقف الدعوى جزائياً، مما يحد من التحايل في الإجراءات مثل التحري غير الدقيق عن محل إقامة المدعى عليه أو الإعلانات القضائية غير الصحيحة. كثيراً ما أدت مثل هذه الممارسات إلى صدور أحكام في غياب الخصوم، الأمر الذي أضر بمصداقية المنظومة القضائية وأدى إلى نزاعات طويلة الأمد حول صحة الأحكام والقرارات. [١]

كما يتيح نظام التقاضي الإلكتروني إمكانية الوصول إلى المعلومات بسهولة من قبل أي مستخدم مرتبط بالشبكة. يمكن للمستخدمين تبادل المعلومات والمستندات بأنواعها المختلفة من خلال البريد الإلكتروني أو منصات أخرى مخصصة، مما يجعل العمل القضائي أكثر كفاءة وسرعة.

ومع ذلك، فإن تطبيق هذا النظام يتطلب دعماً تشريعياً وتطويراً قانونياً يسمح باستخدام الوسائل الحديثة في الإجراءات القضائية. يجب وضع آليات واضحة لقبول الدعوى عبر الإنترنت، والإعلان الإلكتروني، وإضفاء القيمة القانونية على المحررات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعديل القوانين الإجرائية مثل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية، وإصدار تنظيم إداري متكامل يضمن توافق العمل الإلكتروني مع الأطر القانونية

[١] محمد الترساوي .(2014). .التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة .مقال في جريدة الأهرام المصرية، ١ يوليو .http //www.ahram.org.eg/NewsPrint/412376.aspx

في ظل التوجه نحو تسريع وتيرة العدالة وتحقيق فعاليتها، بات استخدام الوسائل التقنية الحديثة في المحاكم السعودية ركيزة أساسية لتعزيز نظام التقاضي الإلكتروني. ويتمثل ذلك في تهيئة المحاكم وتجهيزها بأحدث النظم الإلكترونية من حواسيب وآليات برمجية قادرة على تحليل البيانات وتنظيمها واستظهارها وحفظها بصورة دقيقة. هذا التوجه يعكس التزام المملكة برؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحويل المؤسسات القضائية إلى منظومات ذكية تواكب متطلبات العصر وتسهم في تحقيق العدالة الناجزة[١]

الجوانب السلبية للتقاضي الإلكتروني: معوقات تحتاج إلى حلول[٢]

رغم ما يتيحه نظام التقاضي الإلكتروني من مزايا، إلا أن هناك تحديات تقنية قد تلقي بظلالها على كفاءة سير العدالة الإلكترونية. ومن أبرز تلك التحديات[٣]:

١. **الهجمات الفيروسية** :قد تتعرض الأنظمة الإلكترونية لهجمات تقنية شرسة تعصف بالبيانات وتعرضها للضياع، مما يهدد سير العدالة ويؤخر الفصل في المنازعات.

[١] إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، مرجع سابق، ص ١٠٤٠.
[٢] إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، مرجع سابق، ص ١٠٤٠.
[٣] قرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني، الوقائع المصرية، العدد ١١٥، ٢٥ مايو ٢٠٠٥.

٢. **انقطاع التيار الكهربائي أو شبكة الإنترنت** :هذه المشكلة قد تؤثر على أحد أطراف الدعوى، سواء كان القاضي أو المحامي أو كاتب العدل، مما يعرقل انعقاد الجلسات أو استكمال الإجراءات.

٣. **الأعطال التقنية** :الإصابة بالفيروسات الإلكترونية قد تتسبب في تعطيل الأجهزة الإلكترونية المستخدمة، مثل الميكروفونات أو الكاميرات أو الخوادم، مما يضعف قدرة المنظومة على الأداء بكفاءة[١]

٤. ضعف قدرة القاضي على التواصل الكامل مع الدعوى في ظل التقاضي الإلكتروني

يواجه القاضي في بعض الحالات صعوبات تقنية قد تؤثر على فاعلية تواصله مع ملفات الدعوى الإلكترونية المخزنة على منصات المحكمة. ومن أبرز تلك التحديات، ضعف أو انقطاع الاتصال بالشبكة الإلكترونية أو تعرض البيانات لعطل تقني مفاجئ، مما يعيق استعراض الأدلة والمستندات بصورة شاملة ودقيقة. هذه التحديات قد تؤدي إلى تقليص الاعتماد على الملفات الإلكترونية كوسيلة أساسية لإدارة الدعوى، وهو ما قد ينعكس سلباً على سرعة وكفاءة إصدار الأحكام.

[1] German, P. (2006). "Electronic Litigation Systems: Issues Between Web-Based Litigation and Traditional Paper-Based Methods," Elaw Journal Murdoch University, Vol. 13, No. 2, pp. 254-268.

تتطلب هذه العقبات تطوير نظم تقنية أكثر موثوقية واستقراراً، مع توفير حلول احتياطية مثل النسخ المحلية للملفات، بالإضافة إلى تدريب القضاة على التعامل مع المنظومات الرقمية لضمان جاهزيتهم للتعامل مع مختلف الحالات الطارئة.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة، فإن تطوير التشريعات السعودية لتشمل قوانين متعلقة بالتوقيع الإلكتروني ومعايير الأمان الرقمي قد يسهم في تعزيز مصداقية وفعالية النظام. ويستلزم ذلك سن أنظمة صارمة تضمن سلامة البيانات ومرونتها، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتجنب الانقطاعات وتخفيف حدة المخاطر التقنية

المطلب الثالث

التجارب الدولية لنظام التقاضي الإلكتروني

يُعَدّ نظام التقاضي الإلكتروني أحد أبرز التحولات التقنية التي شهدتها الأنظمة القضائية حول العالم، وقد انطلقت أولى تجاربه في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت محاكم في ولايتي أوهايو وكاليفورنيا بتبني فكرة رقمنة الإجراءات القضائية، وإنشاء قواعد بيانات خاصة لتوثيق وتسهيل العمليات العدلية. ومع مرور الزمن، توسعت هذه التجربة، وارتفعت أعداد المحاكم التي تعتمد نظام الحوسبة، مما أدى إلى التحول التدريجي من تدوين الإجراءات القضائية يدوياً إلى الطباعة الإلكترونية.

وفي تسعينيات القرن الماضي، شهدت ولايات مثل كاليفورنيا وجورجيا وأوهايو ظهور جيل جديد من التقنيات والبرامج الإجرائية القضائية. من أبرز هذه التقنيات كان نظام

"محاكم الملفات الإلكترونية"، الذي يتيح تقديم لوائح الدعاوى وبعض الوثائق إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور الشخصي للمحكمة خلال ساعات العمل الرسمية. وبدلاً من ذلك، أصبح بإمكان المحامين تسليم تلك اللوائح والمستندات عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة أو عن طريق البريد الإلكتروني. كما تتيح هذه الآلية حفظ اللوائح والمستندات في ملفات إلكترونية منظمة، مما ساهم في تقليل الاعتماد على الوسائل الورقية التقليدية وتحسين كفاءة سير الإجراءات العدلية [١]

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة خطت خطوة إضافية في هذا المجال عبر إطلاق مواقع إلكترونية مملوكة لشركات خاصة تدير عمليات التقاضي الإلكتروني. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، الموقع الإلكتروني الخاص بإحدى الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة سانتا أبوبوا بولاية كاليفورنيا، والذي بدأ عملياته منذ عام ١٩٩١م. يقدم هذا الموقع حزمة متكاملة من الخدمات الإلكترونية، حيث يُمكن للمحامين والمتقاضين تقديم كافة المستندات القانونية بشكل إلكتروني، ما أدى إلى تقليل النفقات المرتبطة برسوم التقاضي المبالغ فيها وتقليل الاعتماد على الكم الهائل من الأوراق والمستندات التي تغمر غرف المحاكم، ما يتيح للنظام القضائي أداء وظيفته بشكل أكثر كفاءة وفعالية [٢]. ويُعرف النظام القضائي الأمريكي بتعقيده، إذ

[١] حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص ١٢٤.

[٢] أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بُعد: دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد ٢١، كلية القانون، جامعة الكوفة، ٢٠١٤م، ص ١٠٩.

يضم العديد من التشريعات وتتنوع اختصاصات محاكمه البالغ عددها سبع عشرة محكمة، تنظر سنوياً فيما يقارب تسعين مليون قضية.

- **الولايات المتحدة الامريكية**

تشير الإحصائيات الصادرة عن المركز القضائي الفيدرالي الأمريكي إلى أن نحو ٢٥% من المحاكم الأمريكية قد اعتمدت التكنولوجيا المتقدمة لتطوير نظام التقاضي الإلكتروني. هذا النظام جعل المحاكم الإلكترونية واقعًا ملموسًا حيث يتم تقديم الدعاوى والمستندات إلكترونيًا من خلال منصات مملوكة لشركات خاصة مثل منصة مقرها الرئيسي في مدينة سانتا باربرا بولاية كاليفورنيا، والتي بدأت العمل في سبتمبر ١٩٩٩. تعتمد هذه الأنظمة على تقنيات متقدمة تضمن تأمين البيانات ضد الاختراق والإهمال، وتشغلها فرق متخصصة.

توفر المنصة إمكانية استقبال المستندات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، بما في ذلك الإجازات الرسمية، مما يقلل تكلفة التقاضي ويتيح للمحاكم التركيز على أداء وظائفها الرئيسية بكفاءة أكبر. يُلاحظ أن النظام الإلكتروني يساعد في التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق التي كانت تغمر المحاكم، مما يسهم في تحسين إدارة القضايا وضمان الفعالية. [١]

[١] صابر محمد، عبد الحميد أحمد .(2012) .دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي (رسالة دكتوراه). كلية الحقوق، جامعة طنطا، ص ٢٦٧.

ولاية كاليفورنيا كنموذج في تطوير الإجراءات القضائية الإلكترونية

تُعد ولاية كاليفورنيا رائدة في تبني التكنولوجيا لتطوير الإجراءات القضائية، وقد مرت تجربتها بثلاث مراحل رئيسية[١]:

المرحلة الأولى:(2000) في هذه المرحلة، أطلق المكتب الإداري للمحاكم في كاليفورنيا مشروع "محاكم الملفات الإلكترونية المعيارية"، الذي استهدف رقمنة الملفات القضائية كجزء من برنامج شامل لتطوير معايير وآليات التقاضي، مما وضع الأساس لعملية التحول الرقمي في المحاكم.

المرحلة الثانية:(2002) شهدت هذه المرحلة تقدماً ملحوظاً في تطوير نظام الربط التقني بين المحاكم، حيث قدّم مكتب إدارة المحاكم مشروعاً يهدف إلى تبادل المعلومات بين المحاكم بطرق موثوقة وآمنة. استخدم المشروع تقنية **Extensible Markup Language (XML)**، وهي لغة محسّنة لتصميم صفحات الويب تفوق قدرات لغة **HTML** الأصلية، ما ساهم في تعزيز تدفق المعلومات بين المحاكم بشكل سلس ومنظم.

المرحلة الثالثة:(2003) في هذه المرحلة، تبنى المجلس القضائي لولاية كاليفورنيا مجموعة من القواعد القانونية التي أعدتها اللجنة الاستشارية لتكنولوجيا المحاكم. تضمنت هذه القواعد تنظيمات واضحة حول آلية دفع الرسوم إلكترونياً، كما أتاحت

[١] حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص ١٢٤.

للمحاكم إمكانية تسجيل الدعاوى المدنية والرد على الطلبات وتسليم الملفات للدعوة بالقبول او الرفض الكترونيا التكنولوجيا اداء اساسيه لتحقيق العدالة بسرعه وفاعليه.

وفي ولاية كاليفورنيا الأمريكية ايضًا، ساهم إصدار قانون "٢٠٥٠-٦٠ "Rules في تحقيق نقلة نوعية في إجراءات المحاكم، إذ مكّن هذا التشريع المحامين والمواطنين من تقديم الطلبات وتسليم ملفات الدعاوى إلكترونيًا، مع إمكانية القبول أو الرفض عبر المنصة الإلكترونية. بعد تنفيذ هذا القانون، أصبح بالإمكان الوصول إلى معلومات شاملة حول القضايا والدعاوى، بما في ذلك آليات التسجيل، ومراحل النظر، ونتائج الاستئناف. ولعل أهم ما يميز هذا النظام هو الربط التقني بين محاكم الولاية، ما أتاح للأطراف المعنية الحصول على البيانات اللازمة بسرعة ودقة[١]

هذه التجربة الناجحة في ولاية كاليفورنيا تُبرز الإمكانات الكبيرة لنظام التقاضي الإلكتروني في تقليل التعقيدات الإدارية وتحقيق العدالة بكفاءة أعلى، مما يجعلها نموذجاً يُحتذى به على المستويين الوطني والدولي.

- **البرازيل: العدالة على العجلات والقاضي الإلكتروني**

البرازيل كانت من أوائل الدول التي تبنت مفهوم القضاء الإلكتروني عبر مبادرة فريدة عرفت بـ "العدالة على العجلات". يعتمد هذا النظام على برنامج إلكتروني مدعوم بالذكاء الاصطناعي يُسمى "القاضي الإلكتروني"، الذي يختص بمعالجة الحوادث

[١] حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص ١٣٣.

المرورية البسيطة. يعمل البرنامج على جهاز حاسوب محمول برفقة قاضٍ متنقل يتواجد في موقع الحادث. يقوم البرنامج بطرح أسئلة مباشرة مثل: "هل توقف السائق في الوقت المناسب؟" أو "هل كان السائق تحت تأثير الكحول؟"، ليصدر بعد ذلك حكمًا فوريًا بناءً على الإجابات المستلمة. ومع ذلك، يظل للقاضي البشري الحق في مراجعة الحكم الصادر وتجاوزه عند الضرورة. هذا النظام ساهم في تسريع عملية التقاضي في قضايا المرور، مما خفف العبء على المحاكم التقليدية[١]

لذا، يمكننا القول انه تم تطوير برنامج قضائي إلكتروني متقدم يعتمد على التشريعات النافذة والسوابق القضائية، وهو مخصص للفصل في قضايا المرور البسيطة. يعمل هذا النظام بواسطة "القاضي الإلكتروني"، الذي يعتمد على أقراص مدمجة تحتوي على بيانات الدعوى المقدمة من الأطراف. بعد إدخال البيانات في النظام، يقوم البرنامج بإصدار الأحكام بناءً على القوانين المخزنة لديه، مع إمكانية الرجوع إلى القاضي البشري لتقديم رأي في الجوانب الإنسانية أو التفاصيل المعقدة. يعد هذا النظام نموذجًا فريدًا يمزج بين السرعة والدقة، ويسهم في تقليل العبء على المحاكم التقليدية[٢]

[١] صفاء أوتاني، المرجع السابق، ص ١٩٢.

[٢] خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٩١.

❖ **الصين: المحكمة الإلكترونية عن بعد**

وفي مدينة زيبو بإقليم شاندونج، أنشأت الصين أول محكمة إلكترونية تعتمد على نظام حاسوبي متطور لحفظ التشريعات والسوابق القضائية. يقوم البرنامج بإعداد بيانات الدفاع والادعاء لكل من الخصوم وإدخالها على أقراص مدمجة تُقدم إلى القاضي الإلكتروني الذي يمكنه إصدار الأحكام مباشرة أو طلب تدخل القاضي البشري لبعض التفاصيل. يعكس هذا النظام تقدمًا تقنيًا هائلًا في مجال القضاء [١]

ويعتمد النظام على تقنية الاتصال الفوري والذكاء الاصطناعي لإدارة القضايا، مما يقلل الحاجة إلى الحضور الشخصي للأطراف. لذا فيمكننا القول انه تم تطوير تجربة المحكمة الإلكترونية عن بُعد، حيث يُدار نظامها بالكامل عبر تقنيات متقدمة تسمح للأطراف بالمشاركة في الجلسات القضائية من مواقعهم دون الحاجة إلى الحضور الفعلي.

❖ **التجربة الألمانية في تقنيات التقاضي الإلكتروني**

شهدت ألمانيا اعتمادًا واسعًا لتكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات القانونية، خاصة فيما يتعلق بالمعاملات مع مكتب الشهر العقاري والسجل التجاري. منذ عام ٢٠٠٨،

[١] خالد، إبراهيم ممدوح. (د.ت). إجراءات التقاضي أمام المحاكم وإليكترونيتها .المرجع السابق، صـ ١٩١.

تم تطبيق نظام الإيداع الإلكتروني على نطاق واسع لإيداع الصحف وتقديم المذكرات أمام المحاكم الفيدرالية. كما يُستخدم البريد الإلكتروني الإداري كنظام أساسي للتواصل بين المحاكم والمتقاضين.

على الرغم من تطبيق التقاضي الإلكتروني بشكل جزئي، إلا أن جلسات تداول الدعوى ومناقشات الخصوم لا تزال تُجرى وفق النظام التقليدي، مما يعكس حرص النظام القضائي الألماني على الدمج بين الأسلوبين لضمان الشفافية والدقة [١].

- **التجربة الأسترالية: نموذج مدمج للتقاضي**

في أستراليا، يُعد النظام السائد في المحاكم نموذجًا يجمع بين الأسلوبين الإلكتروني والتقليدي. يتم رفع الدعاوى وإعلانها إلكترونيًا، مع ترك خيار استخدام الأسلوب التقليدي بناءً على رغبة الخصوم. يُعتبر هذا الدمج مثالًا ناجحًا للاستفادة من التكنولوجيا دون التخلي عن الجوانب التقليدية التي قد تكون ضرورية في بعض الحالات .

[١] سحر، عبد الستار إمام. (د.ت). انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء .مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، صـ ٥٥.

❖ **سنغافورة: ريادة في محاكم التجارة الإلكترونية**

في عام ٢٠٠٠، أسست سنغافورة أول محكمة إلكترونية متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. يُقدم الأطراف شكاويهم إلكترونيًا من خلال موقع المحكمة، ويتم حل النزاعات عبر الإنترنت دون الحاجة للحضور الفعلي. بلغ عدد القضايا التي تم إيداعها إلكترونيًا في هذه المحاكم نحو ٢٧ مليون قضية، مما يعكس نجاح هذا النموذج في تقديم الخدمات القضائية بسرعة وكفاءة. [١]

❖ **فرنسا: التحول الرقمي في الأوراق القضائية**

في فرنسا، بدأ منذ عام ٢٠٠٠ استبدال الأوراق القضائية اليدوية بأخرى إلكترونية، مع تفعيل التبادل الرقمي لهذه الأوراق بين المحاكم والمحامين. يُعد هذا النظام خطوة نوعية نحو أتمتة العمل القضائي، إذ يسهم في تقليل الأخطاء البشرية وتعزيز الكفاءة. كما يقدم النظام وسيلة للتواصل الإلكتروني الآمن بين جميع أطراف الدعوى[٢]

[١] آوتاني، صفاء. (د.ت). مفهوم المحكمة الإلكترونية وتطبيقه .المرجع السابق، صـ ١٩٢.

[٢] *(2) Thierry Ghera et Fabrice CalVet, dematerialization des procedures judiciaries en France et en Europe.*

ثانيًا: رؤية مقارنة بين التجارب الدولية

النظام الأمريكي للقضاء الإلكتروني يتميز بشموليته، حيث يُستخدم منذ عقود في القضايا المدنية لتحصيل الرسوم وتقديم الدعاوى عبر مواقع إلكترونية معتمدة. يتيح هذا النظام توفيرًا كبيرًا في الوقت والنفقات، غير أنه لم يوسع نطاق تطبيقه ليشمل القضايا الجزائية بشكل واضح.

أما التجارب في البرازيل والصين، فقد ركزت بشكل أساسي على القضايا المرورية والإجراءات المحددة، مع إدخال التكنولوجيا في نطاقات محدودة تتناسب مع احتياجاتها المحلية. وفي فرنسا، يُظهر النظام القضائي مرونة واضحة في تبني التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة والاتصال بين الأطراف.

اما بالنسبة للدول العربية ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، برزت سلسلة من التشريعات المتطورة التي تعكس إرادة المشرّع الإماراتي في تبنّي نظام التقاضي الإلكتروني كركيزة أساسية لتحديث المنظومة القضائية. ومن بين تلك التشريعات، القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٧، الذي يُجيز استخدام تقنية الاتصال الرقمي في الإجراءات الجزائية، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧، الذي عدّل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية. كما صدر القرار الوزاري رقم (٢٥٩) لسنة ٢٠١٩، الذي يُحدث الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية، والقرار الوزاري رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩

الذي يتعلق بالإجراءات المدنية. جاءت هذه التشريعات لتسهيل الإجراءات القضائية وتبسيطها، مما أسهم في تحقيق العدالة الناجزة بكفاءة وسرعة.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق الإمارات إنجازات لافتة في مجال التقاضي الإلكتروني، حيث تمكّنت من عقد ٩٣% من الجلسات القضائية عن بُعد، وهو ما يُعدّ من أعلى النسب العالمية في هذا المجال. علاوة على ذلك، انخفض متوسط عمر القضية من ٩٤ يومًا إلى ٦٥ يومًا، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى ١٢٠ يومًا، مما يعكس التزام الإمارات بمواصلة تحسين وتطوير الخدمات العدلية.[١]

ومن بين أبرز الخدمات القضائية الإلكترونية التي تبنتها الدولة، نظام "كاتب العدل الرقمي" الذي يستخدم تقنية البلوكتشين لاستصدار الوكالات الرقمية عن بُعد، حيث بلغ عدد المعاملات المنجزة من خلاله أكثر من ١١١ ألف معاملة. كما طورت الدولة نظام "المحامي الذكي"، الذي يُسهل إجراءات قيد المحامين ويقدم لهم خدمات متكاملة، بالإضافة إلى خدمة "الاستشارات الأسرية" المدعومة بالذكاء الاصطناعي، التي تهدف إلى توفير حلول استشارية شاملة لجميع أفراد المجتمع، وقدمت أكثر من ٩٧٦٠ خدمة منذ إطلاقها.[٢]

---

١ https://www.moj.gov.ae(تاريخ الزيارة ١٨ مارس ٢٠٢٤ في تمام الساعة ١١:٤٠ صباحا.

٢ المرجع السابق

أما في سلطنة عُمان، فقد انطلقت جهود مشابهة لمواكبة التطورات الدولية في مجال التقاضي الإلكتروني، حيث شملت رؤية عُمان ٢٠٤٠ عشر مبادرات رئيسية تهدف إلى تطوير النظام القضائي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، بما يعزز كفاءة القضاء ويواكب تطلعات المستقبل.

تتمثل أولوية التشريع والقضاء في سلطنة عمان في تطوير ومواءمة التشريعات القضائية بما يتماشى مع المتغيرات الرقمية العالمية، مع التركيز على تعزيز البنية التحتية القضائية وتوفير آليات فعّالة لضمان تنفيذ الأحكام بشكل إلكتروني. ويتجلى هذا في مشروع تطوير البنية الشبكية وأمن المعلومات، بما في ذلك إنشاء مركز تنفيذ الأحكام الإلكتروني، بالإضافة إلى رقمنة خدمات الكتاب بالعدل. ومن خلال هذه المبادرات، يسعى المشرّع العماني إلى تكريس بيئة قانونية قادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر الرقمي، مما يسهم في تحسين الأداء القضائي وتعزيز فاعلية التنفيذ.

على صعيد التشريعات، أصدر المشرّع العماني قانون المعاملات الإلكترونية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٩، الذي يعدّ حجر الزاوية في تنظيم التعاملات الرقمية في البلاد. وينص قانون المعاملات الإلكترونية في المادة (٢) على مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تعكس رؤية الحكومة في تسهيل وتحسين البيئة القانونية للمعاملات الإلكترونية. من أبرز تلك الأهداف تسهيل المعاملات الإلكترونية عبر رسائل وسجلات إلكترونية معتمدة، بالإضافة إلى إزالة العوائق التي قد تواجه هذه

المعاملات، مثل غموض متطلبات الكتابة والتوقيع، وهو ما يسهم في تسريع الإجراءات وتوفير بيئة قانونية أكثر شفافية وأمانًا.

يهدف القانون أيضًا إلى تعزيز الأمن الرقمي من خلال تقليل فرص التزوير والاحتيال في المعاملات الإلكترونية، مما يعزز من مصداقية المعاملات ويشجع الجمهور على استخدامها بثقة أكبر. كما يركز القانون على تطوير المعاملات الإلكترونية على المستويات الوطنية والخليجية والعربية، بما في ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني كآلية أساسية لضمان سلامة وموثوقية هذه المعاملات.[١]

وفي إطار مواكبة التطور التكنولوجي المستمر، صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٥، الذي يعزز تبسيط إجراءات التقاضي في بعض المنازعات. يهدف هذا المرسوم إلى تحسين سرعة وكفاءة الإجراءات القضائية من خلال تطبيق الأدوات الرقمية الحديثة، مما يساهم في تسريع الفصل في المنازعات وتقليل الأعباء على الأطراف المعنية.

في ظل التطورات التقنية المتسارعة على المستوى العالمي، برزت المملكة العربية السعودية كواحدة من الدول الرائدة في مجال تبني الأنظمة الرقمية في القطاعات الحكومية، وعلى رأسها القطاع القضائي. يمثل نظام التقاضي الإلكتروني إحدى المبادرات الطموحة التي تسعى لتعزيز كفاءة المنظومة العدلية، بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ الهادفة إلى تحقيق التحول الرقمي الشامل.

١ (الجريدة الرسمية العمانية العدد رقم (٨٦٤) الصادر في ١ / ٦ / ٢٠٠٨م.

في عام ٢٠٢٢، أطلقت وزارة العدل السعودية خدمة "التقاضي عن بُعد"، وهي خطوة نوعية تتضمن منظومة متكاملة من القوانين والإجراءات الإلكترونية. هذه الخدمة تستند إلى دليل إجرائي يهدف إلى ترسيخ نظام قضائي حديث، يتيح للمستخدمين تقديم مذكراتهم ومستنداتهم إلكترونيًا، وعقد جلسات الترافع عبر الاتصال المرئي. النظام يتيح أيضًا النطق بالأحكام واستلامها إلكترونيًا مع إمكانية تقديم الاعتراضات عبر المنصات الرقمية. هذه الآلية الرقمية الشاملة لا تقتصر على تسريع إجراءات التقاضي، بل تضمن أيضًا الشفافية وسهولة الوصول إلى العدالة.

ومن أبرز التطورات في نظام التقاضي الإلكتروني السعودي، ما يعرف بالترافع الكتابي، الذي يمكن الأطراف المتنازعة من تقديم مذكراتهم بشكل رقمي، إضافة إلى توجيه الأسئلة واستلام الإجابات وإرفاق الأدلة كتابيًا. أما النوع الآخر فهو جلسات الترافع عبر الاتصال المرئي، الذي يتيح التواصل التفاعلي بالصوت والصورة بين القضاة والأطراف، ما يعزز من فاعلية سير الجلسات ويختصر الوقت اللازم للنطق بالأحكام.

على صعيد التشريعات، تبرز المملكة كدولة تسعى إلى تطوير منظومة قضائية تتماشى مع المتغيرات التقنية. تنص الأنظمة القانونية السعودية الحديثة، مثل نظام الإجراءات الجزائية ولوائحه التنفيذية، على تعزيز استخدام التقنية الرقمية في التحقيقات والمحاكمات. إضافة إلى ذلك، تعمل المملكة على توفير بنية تحتية تقنية متطورة تتيح تقديم خدمات قضائية إلكترونية متكاملة، مع توفير ضمانات قانونية

تكفل حقوق الأطراف، خصوصًا في القضايا الجزائية التي تتطلب حماية خاصة للمتهمين.

وفي إطار تعزيز الثقة في نظام التقاضي الإلكتروني، يتطلب النظام السعودي اعتماد إجراءات دقيقة تضمن الحفاظ على العدالة والشفافية. على سبيل المثال، يتم تقييد استخدام التقاضي الإلكتروني في القضايا الحساسة بشروط صارمة، لضمان حضور المتهم الفعلي أو موافقته الصريحة، كما يتم اللجوء إلى هذا النظام كحل استثنائي في الحالات التي تشكل خطرًا على المتهم أو يصعب حضوره جسديًا.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، تستفيد المملكة من التجارب الرائدة لدول أخرى مثل الإمارات وسلطنة عُمان، حيث نجحت هذه الدول في تطوير منظومات تقاضي إلكترونية متقدمة. على سبيل المثال، تتبنى الإمارات نظام "كاتب العدل الرقمي" وتقنية البلوكتشين، فيما أطلقت سلطنة عُمان قوانين حديثة مثل المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٥ الذي يعزز تبسيط الإجراءات القضائية.

تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية، بفضل جهودها المستمرة، تؤسس لنموذج يحتذى به في المنطقة من حيث المواءمة بين التكنولوجيا والتشريع. هذا التطور يعكس التزامها ببناء نظام عدلي حديث يواكب متطلبات العصر الرقمي، مع الحفاظ على قيم العدالة والشفافية التي تمثل جوهر النظام القضائي.

المبحث الثاني

آثار التقاضي الإلكتروني على حجية الأحكام الصادرة من الغرف الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

لا شك أن للمشرع دورًا محوريًا في إرساء القواعد القانونية التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتولى سن القوانين التي تحدد السلوكيات المباحة وغير المباحة، وكذلك القواعد التي تنظّم إجراءات التقاضي في مختلف المجالات القانونية، ومنها التقاضي الجزائي. ومن هذا المنطلق، فإن المشرع السعودي، كغيره من المشرعين، قد بات في مواجهة تحديات جديدة فرضتها التطورات التكنولوجية التي شملت جميع جوانب الحياة، لاسيما مجال العدالة. فقد أصبح من الضروري أن يواكب المشرع هذه التحولات من خلال إنشاء وتنظيم قوانين تحكم وتحدّد آليات التقاضي الإلكتروني، لا سيما في القضايا الجزائية.

وفي هذا المبحث، سنتناول موقف المشرع السعودي من التقاضي الإلكتروني، مع التركيز على الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات الجزائية الإلكترونية. حيث سنتعرض في البداية إلى الإطار التشريعي الذي وضعه المشرع لتنظيم هذا النوع من التقاضي، ثم نعرض أثر هذا التطور على سير الإجراءات القضائية، مستعرضين بعض الضمانات القانونية التي تكفل حقوق الأطراف في هذه المحاكمات الإلكترونية. كما سنتناول في

هذا المبحث أيضًا إشكالية حجية الأحكام الصادرة عن المحاكم الإلكترونية عبر الغرف المغلقة، والتي لا تقتصر على الشكل التقليدي في إبرام الأحكام، بل تمثل تحولًا جذريًا في كيفية اتخاذ تلك الأحكام وآليات التحقق من صحتها وسلامتها.

ومن خلال هذه المحاور، سنتناول الموضوع عبر ثلاثة مطالب رئيسية، على النحو التالي:

المطلب الأول: الموقف التشريعي للتقاضي الإلكتروني.

المطلب الثاني: أثر التقاضي الإلكتروني على إجراءات المحاكمة.

المطلب الثالث: حجية الأحكام الصادرة عبر الغرف الإلكترونية.

المطلب الأول

الموقف التشريعي للتقاضي الإلكتروني.

ففي الامارات العربية المتحدة وفي إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي في المجال القضائي، أصدر المشرع الإماراتي القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. يهدف هذا القانون إلى تمكين الجهات القضائية المختصة من الاستعانة بتقنيات الاتصال عن بعد لإجراء مختلف مراحل الإجراءات الجزائية، بما يضمن حضور الأطراف المعنية، مثل المتهم، المجني

عليه، الشهود، المحامين، الخبراء، المترجمين، المدعين المدنيين، والمسؤولين عن الحقوق المدنية، مع الحفاظ على متطلبات العدالة وضمانات الدفاع.

وقد نصت المادة (٢) من القانون المذكور على أنه" :للجهة المختصة استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية مع المتهم أو المجني عليه أو الشاهد، أو المحامي، أو الخبير، أو المترجم، أو المدعي بالحق المدني، أو المسؤول عن الحق المدني."

يمثل هذا النص أساساً تشريعياً يرسخ استخدام التكنولوجيا في سير العدالة الجنائية، حيث يوفر وسيلة مرنة وفعّالة لعقد الجلسات والاستماع إلى الأطراف دون الحاجة إلى الحضور الفعلي. ويهدف إلى تسريع وتبسيط الإجراءات مع ضمان توفير كل الحقوق المكفولة قانوناً، بما يعزز الثقة في المنظومة القضائية.

اما بالنسبة للمشرع العُماني فقد أسس المشرع العُماني لمقومات التقاضي الإلكتروني من خلال قانون المعاملات الإلكترونية رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٨، الذي تضمن عدداً من الأحكام التي مهدت لاستخدام التكنولوجيا في العمليات القضائية. ومن أبرز ملامح هذا القانون:

١. **المراسلات الإلكترونية** :منح المحررات الإلكترونية حجية قانونية في الإثبات، مما ساعد في تسهيل التعاملات الرسمية والعدلية عبر الوسائل التقنية.

٢. **التوقيع الإلكتروني وخدمات التصديق** :نظم القانون عملية التوقيع الإلكتروني وآليات التصديق الإلكتروني، وألزم الجهات التي تقدم هذه الخدمات بالحصول على التراخيص من هيئة تقنية المعلومات لضمان موثوقية وسلامة هذه العمليات.

٣. **حماية الخصوصية المعلوماتية** :أولى القانون اهتماماً بالغاً لحماية البيانات الشخصية، حيث أرسى قواعد تحمي الخصوصية من أي اعتداء أو إساءة استخدام.

٤. **التعامل مع الجرائم المعلوماتية** :فرض القانون عقوبات صارمة تشمل السجن والغرامة على الجرائم الإلكترونية التي تهدد الثقة في التعاملات الإلكترونية.

مع ذلك، استثنى القانون في مادته الثالثة معاملات معينة من نطاق تطبيقه، منها مسائل الأحوال الشخصية، إجراءات المحاكم، الإعلانات القضائية، وأوامر التفتيش والقبض. وقد أثار هذا الاستثناء تساؤلات حول موقف المشرع العُماني من التقاضي الإلكتروني.

لكن المشرع حسم هذا الجدل لاحقاً من خلال المرسوم السلطاني رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات. أكد هذا القانون على إمكانية التقاضي الإلكتروني من خلال عدة نصوص:

- **المادة :(5)** أجازت رفع الدعاوى والطعن في الأحكام وتقديم المستندات إلكترونياً عبر الأنظمة المخصصة لذلك، وفق ضوابط يحددها رئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء.

- **المادة :(30)** تناولت طرق الإعلانات الإلكترونية وإجراءات عقد جلسات المحاكمة باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع عن بعد، وامتدت هذه الأحكام إلى القضايا الجزائية الأخرى.

- **المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية** :ألزمت وحدات الجهاز الإداري للدولة والأشخاص الاعتبارية والمحامين باستخدام النظام الإلكتروني لتقديم المستندات، مع استثناءات محدودة بموافقة رئيس المحكمة.

وأوضحت **المادة (٢) من اللائحة التنفيذية** أن النظام الإلكتروني القضائي يجب أن يشمل:

١. إدارة الدعاوى إلكترونياً من القيد وحتى الفصل فيها.

٢. تخزين بيانات الدعاوى في سجلات وملفات إلكترونية.

٣. تبادل البيانات إلكترونياً بين المحاكم ووحدات الجهاز الإداري والأطراف ذات الصلة.

٤. إيداع وثائق الدعاوى إلكترونياً وتبادل المذكرات والمستندات بين الأطراف.

بذلك، يمكن القول إن المشرع العُماني أسس نظاماً متكاملاً للتقاضي الإلكتروني من خلال التشريعات الجديدة، مما يعكس تطوراً ملحوظاً في النظام القضائي لمواكبة التحول الرقمي.

اما المشرع المصري فقد أبدى المشرع المصري حرصاً بالغاً على تبني التقنيات الحديثة في مجال التقاضي الإلكتروني، متقدماً بخطى واثقة نحو تعزيز العدالة الرقمية. ففي سياق التعديلات التي أدخلها على قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨، بموجب القانون رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٩، جرى لأول مرة تقنين استخدام وسائل تقنية المعلومات لتقديم خدمات رفع وإدارة الدعاوى القضائية إلكترونياً. ومن أبرز الأحكام التي وردت في هذا القانون المعدل ما يلي:

١. **الفقرة الأولى من المادة الخامسة** (المعدلة) من القانون رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨:

نصت هذه المادة على أن يصدر وزير العدل، بالتنسيق مع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القرارات المنظمة للقيد في السجل المشار إليه في المادة رقم (١٧) من القانون، وتحديد آليات إقامة وسير الدعوى إلكترونياً وإعلانها وطرق حمايتها، وربط المحاكم الاقتصادية إلكترونياً. كما ألزمت الجهات ذات الصلة بتنفيذ هذه القرارات.

٢. **المادة (١٣) المضافة بموجب القانون رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٩:**

قدمت المادة تعريفات دقيقة لبعض المصطلحات المستخدمة في القانون، منها:

- **السجل الإلكتروني** :وهو السجل المخصص لتسجيل بيانات الأشخاص والجهات المنصوص عليهم في المادة رقم (١٧) إلكترونياً، بما يتيح لراغب

الإعلان إخطار الخصوم بالدعاوى أو الطلبات العارضة أو الأحكام التمهيدية الصادرة فيها.

- **العنوان الإلكتروني المختار** :الموطن الرقمي المحدد من قبل الأشخاص أو الجهات المشمولة بالقانون، سواء تمثل في بريد إلكتروني، رقم هاتف، أو أي وسيلة تكنولوجية أخرى، لإتمام إجراءات الدعوى إلكترونياً.

ويتضح من المقارنة بين التشريعين أن كلاً من المشرعين المصري والعُماني قد سعى لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال التقاضي الإلكتروني، مع وجود اختلافات في درجة الشمولية والتنظيم. ففي حين ركز المشرع المصري على إدماج الأعمال الإدارية كافة، كرفع الدعوى وتحديد المواعيد، ضمن منظومة إلكترونية متكاملة في إطار قانون المحاكم الاقتصادية، فإن المشرع العُماني اختار نهجاً أكثر تحديداً بإصداره **قانون تبسيط إجراءات التقاضي**، الذي تناول التفاصيل المتعلقة بالإعلانات الإلكترونية والجلسات الافتراضية بدقة. على سبيل المثال، نصت **المادة (30)** من القانون العُماني على أن يتم تنظيم طرق الإعلانات الإلكترونية وإجراءات عقد الجلسات باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع بقرار من رئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، مع تطبيق هذه الأحكام على القضايا الجزائية الأخرى.

دعوة لتبني نموذج موحد في التشريعات العربية:

وفي ضوء هذه التطورات، نأمل أن يحذو كل من المشرعين المصري والعُماني حذو المشرع الإماراتي، الذي أصدر **القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٧** بشأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. مثل هذا التشريع الموحد يعزز من وضوح الحقوق والضمانات الإجرائية للمتقاضين، ويضمن توافقها مع المبادئ الدستورية، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال العدالة الرقمية، بما يساهم في بناء منظومة قضائية عربية مواكبة للعصر.

أما للموقف التشريعي للتقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية ففي إطار سعيها المستمر لتطوير المنظومة القضائية وتعزيز كفاءتها، أصدرت المملكة العربية السعودية تشريعات مهمة لتنظيم وتفعيل التقاضي الإلكتروني. فقد قام المشرع السعودي بموجب القرار الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء رقم (٢١٩-٣٩) بتاريخ ١٤٣٩/٤/٢١هـ، والذي يأتي في إطار الأمر الملكي رقم (١٤٣٨٨) الصادر بتاريخ ١٤٣٩/٣/٢٥هـ، بالموافقة على تطبيق الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، وذلك في خطوة تهدف إلى مواكبة التحولات التكنولوجية الكبرى، وزيادة فعالية النظام القضائي السعودي.+[1]

[1] قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٢١٩-٣٩) الصادر بتاريخ ١٤٣٩/٤/٢١هـ.

تضمن القرار السامي أيضًا عددًا من المبادرات التي تهدف إلى تسهيل وتيسير الإجراءات القضائية على المواطنين، بحيث تتوافر لهم إمكانية رفع الدعاوى ومتابعة سير الإجراءات القضائية عبر النظام الإلكتروني بكل يسر وسهولة. وقد بدأ العمل بتطبيق هذه الآلية بشكل تدريجي، حيث انطلقت محكمة جدة في تنفيذ نظام التقاضي الإلكتروني الشامل، والذي يشمل كافة إجراءات التقاضي بدءًا من تقديم عريضة الدعوى، مرورًا بتسجيلها، ثم متابعة سيرها إلكترونيًا، وصولًا إلى إصدار الحكم عن طريق النظام الإلكتروني.

وقد نصت العديد من المواد القانونية على هذا التطوير، حيث جاء في المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية الخاصة بالتقاضي الإلكتروني أن "**المحاكم المختصة تقبل الدعوى بشكل إلكتروني، ويتعين على أطراف الدعوى أن يقدموا جميع مستنداتهم وأوراقهم من خلال الأنظمة الإلكترونية المعتمدة**". كما أضافت المادة (٢١) في ذات اللائحة أنه "يحق لكل طرف في الدعوى متابعة جميع الإجراءات والقرارات الصادرة بشأن قضيته من خلال منصة إلكترونية مركزية، تسهم في تبادل المذكرات بين الأطراف، وصولًا إلى إصدار الأحكام."

وفيما يتعلق بالتبليغات القضائية، فقد تم تعديل المادة (٢٣) من النظام الأساسي للإجراءات المدنية لتسمح بإجراء التبليغات عبر الوسائل الإلكترونية. وقد تم التنويه في المادة نفسها أن "التبليغ الإلكتروني يعتبر ساريًا وملزمًا للطرف الموجه إليه التبليغ بمجرد استلامه للإشعار عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة."

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تيسير الوصول إلى العدالة، أطلق ديوان المظالم في المملكة بوابة إلكترونية تهدف إلى تقديم خدمات قضائية متكاملة عبر الإنترنت. هذه البوابة تقدم العديد من الخدمات مثل الاطلاع على القضايا المنظورة، تقديم الاستئنافات، وتبادل المذكرات القضائية، بالإضافة إلى استعراض الأحكام القضائية السابقة التي تكون متاحة للعموم بما يضمن الشفافية ويحفز على تقديم طلبات التقاضي بشكل دقيق وموضوعي. وتعتبر هذه البوابة الإلكترونية خطوة رائدة نحو تعزيز مفهوم العدالة الرقمية في المملكة.

كما أكدت المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية في هذا الصدد على أنه "يمكن للمحامين أن يترافعوا أمام المحكمة عبر النظام الإلكتروني، بحيث يتمكنون من تقديم مرافعاتهم وحضور الجلسات بشكل افتراضي". هذه التعديلات في النظام القضائي تتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ الرامية إلى تحديث النظام القضائي وجعله أكثر كفاءة ومرونة.

من جهة أخرى، فقد جاء في المادة (٢٧) أن "الحكم الإلكتروني لا يعد ساريًا إلا بعد التأكد من صحتها وموافقتها للأنظمة المعمول بها، حيث يتعين على المحكمة التأكد من جميع الإجراءات القانونية المقررة قبل إصدار الحكم النهائي". بذلك يضمن هذا التوجه الرقمي العدالة التامة ويؤكد على أن التقاضي الإلكتروني ليس مجرد تحديث تقني، بل هو خطوة مهمة نحو العدالة الشاملة التي تعكس رؤية المملكة في تعزيز حقوق الأفراد.

وقد أشار المشرع أيضًا إلى ضرورة إدخال تدريب مستمر للقضاة والمحامين على كيفية التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، وهو ما نصت عليه المادة (٢٩) من نفس اللائحة. تهدف هذه المادة إلى ضمان أن جميع القائمين على النظام القضائي من قضاة ومحاميين لديهم القدرة الكافية لاستخدام الوسائل التقنية في القضايا التي ينظرونها، مما يضمن تطبيق القانون بشكل سليم ودقيق.

وفي هذا السياق، يمكننا ملاحظة كيف أن المملكة العربية السعودية لم تقتصر على مجرد إصدار القوانين والتشريعات بل سعت إلى تفعيل تلك القوانين بشكل عملي وواقعي من خلال تحديث البنية التحتية التقنية للمحاكم وتوفير منصة إلكترونية متكاملة تسهم في تسهيل الإجراءات القضائية وضمان سرعة الفصل في القضايا

المطلب الثاني

أثر التقاضي الإلكتروني على إجراءات المحاكمة.

لا شك أن الثورة المعلوماتية الهائلة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة قد أثرت بشكل عميق على جميع مناحي الحياة، ولم يكن النظام القضائي وإجراءاته بمنأى عن هذه التحولات التكنولوجية المتسارعة. إذ إن المعلوماتية قد أحدثت نقلة نوعية في تطوير النظام القضائي الإداري التقليدي، حيث تم استبدال الآليات التقليدية التي كان يتبعها المتخاصمون في تحريك ورفع ومتابعة الدعاوى أمام المحاكم المختصة، بنظم وتقنيات إلكترونية تتيح لهم متابعة إجراءات القضايا، من رفع الدعوى إلى صدور

الأحكام، مرورًا بكافة القرارات القضائية، بما في ذلك الطعون، وذلك بشكل أكثر كفاءة وشفافية [١]

وعند النظر في النظام القضائي السعودي وتصور ما ينبغي أن يكون عليه التقاضي عن بعد، يتضح أن هذا النظام يُفترض أن يتسم بأسلوب غير تقليدي في الإجراءات، يواكب استراتيجيات العصر الحديث في التعامل مع الوقت، ويضمن سرعة وفعالية في اتخاذ القرارات القضائية. ومن هنا، فإن المنظومة القضائية الإلكترونية تمثل هيكلًا جديدًا للإجراءات القضائية، مما يساهم في تحسين جودة الخدمة القضائية، وفي الوقت نفسه تخفيض التكاليف المترتبة على الرسوم القضائية، بما يتجاوز النظام الورقي التقليدي. فالهدف الأساسي من هذا النظام هو تمكين المحاكم من فض المنازعات بشكل أكثر مرونة وسرعة عبر الوسائل التقنية، لكن ذلك لا يعني إلغاء دور القاضي البشري، بل على العكس، يبقى للقاضي دوره الأساسي في التأكد من العدالة واتخاذ القرار المناسب، معتمدًا على أدواته التقليدية في التأويل والتفسير، وليس مجرد البرمجيات أو الحاسوب الإلكتروني [٢]

[١] لطفي، علي. (٢٠٠٠). "الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي". في مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، ص ٨.

[2] (BENICHOU, David. (2004). Comité Franco-Britannique de Cooperation Judiciaries, Rapport du stage effectual à Lenders du 26-30 Avril 2004, sur le theme : Justice en line,

وفيما يخص ديوان المظالم السعودي، يبرز هنا التعاون بين مختلف دوائره القضائية وتفاعلها داخل منظومة متكاملة، بحيث تعمل كل دائرة على حدة، وتُربط جميعها بشكل تفاعلي عبر الوسائل التقنية المتاحة. هذا الربط بين الدوائر القضائية يُسهم في تسريع وتيرة العمل، حيث يتم التواصل بين تلك الدوائر باستخدام نفس الوسائل الإلكترونية، مما يتيح سرعة في الوصول إلى المعلومات واسترجاعها، بالإضافة إلى الربط بين الملفات والبيانات المتاحة. وهذا بلا شك يُعد وسيلة فعّالة لإدارة الوقت داخل مرفق العدالة، حيث تساعد هذه التقنيات الحديثة في تسهيل الإجراءات القضائية، وتقديم خدمة أكثر سلاسة ومرونة لجميع الأطراف المعنية في الدعوى [١]

وينص نظام المعاملات الإلكترونية السعودي في المادة ٢ منه على تطبيق أحكام هذا النظام على المعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية، بما يشمل أيضًا الرسائل الإلكترونية بكافة أشكالها. من خلال ذلك، يتضح أن النظام السعودي يهدف إلى تنظيم استخدام الوسائل الإلكترونية في المعاملات القانونية، بما يواكب التطورات التقنية ويسهم في تعزيز الكفاءة وسرعة إنجاز المعاملات.

وفي تعريفاته القانونية، يُعرف النظام السعودي المعاملة الإلكترونية بأنها أي إجراء أو عقد يُبرم أو يُنفذ كليًا أو جزئيًا باستخدام الرسائل الإلكترونية، وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة ٣ من النظام. أما السجل الإلكتروني، فيتعلق بكافة العقود أو القيود أو رسائل المعلومات التي تُنشأ أو تُخزن أو تُرسل عبر الوسائل الإلكترونية، ويجب أن

[١] عواض، يوسف. (تاريخ النشر) .خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، ص ٣١٨.

يكون قابلًا للتسلم والاستلام بطريقة قابلة للفهم والتحقق، كما جاء في المادة ٥ من النظام. أما التوقيع الإلكتروني، فيُعرّف على أنه التوقيع الذي يتم على رسالة أو معاملة إلكترونية بواسطة رموز أو أرقام أو إشارات تميز الشخص الموقع وتجعله قادرًا على تحديد هويته، وفقًا لما ورد في المادة (٢٧).

أما الرسالة الإلكترونية، فهي أي معلومات يتم إرسالها عبر الوسائل الإلكترونية بغض النظر عن كيفية استخراجها أو مكان استلامها، كما نصت المادة ٩ من النظام.

رغم ذلك، استثنى النظام السعودي بعض الحالات القانونية من سريان أحكامه، حيث يظل تطبيق المعاملات الإلكترونية غير ممكن في حالات معينة نظرًا لما تتمتع به هذه الإجراءات من خصوصية قانونية تتعلق بالنظام العام، مثل إجراءات المحاكم، والإعلانات القضائية، وأوامر التفتيش، وأوامر القبض، والأحكام القضائية. حيث يُعتبر أن الشكلية في هذه الإجراءات تعد ركنًا جوهريًا لصحة الانعقاد لا مجرد شرط للإثبات، وفقًا للمادة ١٠ من النظام.

ولمّا كان النظام السعودي قد استثنى من نطاق تطبيقه إجراءات التقاضي الإلكتروني، كان من الضروري أن يتم تنظيم هذا المجال بتشريع مستقل يتماشى مع تطور تقنيات المعلومات والاتصالات. لذلك، أصدر المشرع السعودي نظام التقاضي الإلكتروني، الذي يهدف إلى تنظيم الإجراءات القضائية الإلكترونية بما يتلاءم مع المبادئ القانونية في المملكة. ويتيح هذا النظام في مادته ٦ رفع الدعاوى إلكترونيًا وتقديم

الطعون المتعلقة بها عبر الأنظمة الإلكترونية المخصصة لذلك، بما يتوافق مع الضوابط التي يُحددها وزير العدل في هذا الشأن [١]

وتنص المادة (٢٨) من النظام على أنه استثناءً من نظام المعاملات الإلكترونية، يُمكن رفع الدعاوى المنصوص عليها في النظام، والطعن في الأحكام الصادرة بشأنها، عبر الأنظمة الإلكترونية الخاصة، وفقًا للضوابط التي يحددها وزير العدل، بما يعزز من كفاءة وفعالية الإجراءات القضائية في المملكة.

اجراءات التقاضي الإلكتروني في النظام السعودي

وفقًا لما نص عليه نظام المعاملات الإلكترونية السعودي في مادته (٢٩)، يمكن إتمام كافة المعاملات القانونية من خلال الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك تقديم الأوراق القضائية والإعلانات الإلكترونية الخاصة بالدعاوى. كما ينص النظام على أن جميع الدعاوى غير المنصوص عليها في الفصل يتم التعامل معها إلكترونيًا، بما يشمل الطعون في الأحكام، وفقًا للمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية للنظام.

أما فيما يتعلق بإجراءات الإعلان وعقد الجلسات، فقد نصت المادة ٣٠ من النظام السعودي على أنه استثناء من أحكام نظام المعاملات الإلكترونية، يُحدد بقرار من رئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء طرق وإجراءات الإعلان الإلكتروني في القضايا

[١] نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، (المادة ٢، الفقرة ١)، ٢٠٠٧. ٢ .نظام التقاضي الإلكتروني السعودي، (المادة ٦)، ٢٠١٥. ٣. الصغير، رحيمة .العقد الإداري الإلكتروني: دراسة تحليلية مقارنة، ص ٣٧.

المنصوص عليها في هذا النظام، وكذلك الإجراءات المتعلقة بعقد جلسات المحاكمة باستخدام تقنيات الاتصال المرئي والمسموع عن بُعد. يسري هذا الحكم على كافة القضايا الجزائية الأخرى.

كما أكدت المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية للنظام على أن إجراءات تقديم المذكرات والمستندات وتبادلها إلكترونيًا بين أطراف الدعوى عبر النظام الإلكتروني تُعتبر إجراءات حضورية وتنتج آثارها القانونية الكاملة.

أما المادة ٣٩ من اللائحة التنفيذية، فقد تناولت سريان أحكام الإعلان الإلكتروني للأوراق القضائية، حيث ينطبق الإعلان الإلكتروني من قبل الادعاء العام على كافة الأوراق والإعلانات القضائية المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية السعودي، بما في ذلك إعلان المتهمين بالحضور للجلسات وإعلان الشهود والأطراف المعنية.

النقد التشريعي والإشكالات المتعلقة بالإجراءات الإلكترونية

من خلال النصوص الواردة في نظام تبسيط الإجراءات ونظامه التنفيذي، يمكن استنتاج عدة نقاط أساسية تتعلق بمدى تطور النظام في مجالات التحقيق والمحاكمة:

١. **إجراءات مرحلة التحقيق الابتدائي** :يُلاحظ أن المشرع السعودي لم يتطرق بشكل كامل إلى إمكانية إتمام إجراءات التحقيق الابتدائي إلكترونيًا، مثل إصدار أوامر

القبض أو التفتيش أو الحبس الاحتياطي بشكل إلكتروني. هذه التساؤلات تبقى بدون إجابة قانونية واضحة، مما يتطلب تعديلًا تشريعيًا ليتماشى مع التطورات التكنولوجية.

٢. **إجراءات المحاكمة** :على الرغم من أن المشرع السعودي قد أتاح إمكانية رفع الدعوى إلكترونيًا ومتابعتها من خلال الأجهزة المحمولة والحواسيب، فإن التحول إلى التقاضي الإلكتروني لا يزال جزئيًا. الإجراءات مثل المرافعة وسماع الشهود لا تزال تتم بشكل تقليدي، مما يستدعي توفير تكنولوجيا مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة، التي تسمح لجميع الأطراف بحضور الجلسات والتفاعل بشكل مباشر لضمان مبدأ علانية الجلسات.

٣. **النطق بالحكم** :لم يتطرق المشرع السعودي في نظام تبسيط الإجراءات إلى مسألة النطق بالحكم عبر الوسائل الإلكترونية، حيث تبقى مرحلة النطق بالحكم على الرغم من تقدم المراحل السابقة في استخدام التقنية، مما يستدعي نصوصًا تشريعية تواكب هذا التطور.

التوصيات التشريعية :إن التشريعات السعودية بحاجة إلى تعديل لضمان تغطية الإجراءات التي تلي مرحلة قفل باب المرافعة وتبسيط عملية النطق بالحكم باستخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة، بما يضمن شمولية التحول الرقمي في كافة مراحل التقاضي.

المطلب الثالث

حجية الاحكام الصادرة عبر الغرف الالكترونية

وقد أسهم المشرع السعودي بشكل كبير في تكريس مفهوم التعاملات الإلكترونية وتفعيل دورها في النظام القضائي السعودي من خلال إضفاء الشرعية عليها وتعزيز حجيتها. حيث نصت المادة الخامسة من **نظام التعاملات الإلكترونية السعودي** (المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٨ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ) على أن "يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيّتها الملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ، سواء كانت تمّت كليًا أو جزئيًا بشكل إلكتروني، شريطة أن تتم تلك المعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية وفقًا للشروط المنصوص عليها في النظام". هذه المادة تضمن بأن جميع المعاملات الإلكترونية التي تتم بين الأطراف، سواء كانت عبر الإنترنت أو بواسطة الوسائل الرقمية، تتمتع بنفس الحجة والقدرة القانونية التي يتمتع بها التصرف الورقي التقليدي. وبالتالي، تُعد هذه المعاملات ذات حجة قانونية ملزمة ولا يمكن لأي طرف أن يطعن فيها أو يعترض على صحتها لمجرد كونها إلكترونية.

وتتبعًا لذلك، أكدت المادة نفسها في بندها الثاني على أنه "المعلومات الناتجة عن التعاملات الإلكترونية لا تفقد حجيتها أو قابليتها للتنفيذ، طالما أن الاطلاع على تفاصيلها متاح ضمن منظومة البيانات الإلكترونية الخاصة بمنشئها، وتم الإشارة إلى

كيفية الاطلاع عليها". هذا النص يشير إلى أهمية ضمان الشفافية وسهولة الوصول إلى البيانات الإلكترونية، وهو ما يعزز من قوة الحجية القانونية للمعاملات الإلكترونية ويضمن أن الأطراف المعنية يمكنهم الاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بالمعاملة في أي وقت وأي مكان، وهو ما يرسخ مبدأ العدالة.

من جانب آخر، فإن المشرع السعودي لم يقتصر على إقرار حجية المعاملات الإلكترونية فقط، بل شدد أيضًا على تطبيقها في مجال التقاضي. فقد نصت المادة **الثانية والعشرون** من **نظام المرافعات الشرعية** الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ على إمكانية **إقامة الدعوى الإلكترونية**، حيث تنص المادة على أنه "يحق للمحكمة قبول الدعاوى والإجراءات القضائية التي تتم بشكل إلكتروني، شريطة أن تلتزم بكل الضوابط والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام". ويعتبر هذا النص حجر الزاوية الذي يتيح للأطراف في النزاع القضائي إقامة دعواهم إلكترونيًا، وهو ما يساهم في تبسيط الإجراءات وتسريعها، حيث يتمكن المتقاضون من رفع القضايا والاطلاع على المستندات والمرافعات بسهولة ويسر دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في المحاكم.

وفيما يتعلق بمراحل التقاضي الإلكتروني، فقد أُسِس" **نظام المحكمة الإلكترونية** "الذي يتيح للمتقاضين والمحامين التعامل مع القضايا من خلال منصات رقمية، تشمل **تقديم المذكرات**، **المستندات**، وكذلك **مراجعة الأحكام** .ووفقًا لنصوص **المادة الرابعة والعشرون** من **نظام المرافعات الشرعية السعودي**، فإنه يُمكن للأطراف

تقديم **المستندات إلكترونيًا** عبر المنصة، وتتم إجراءات التحكيم والمراجعة وفق آليات مبرمجة تضمن سرعة تنفيذ الأحكام، دون الحاجة إلى التواجد الشخصي.

أحد أبرز التحولات التي أقرها النظام السعودي في مجال التقاضي الإلكتروني هو استخدام **التقاضي عن بعد** عبر ما يعرف بـ" **الغرف الإلكترونية**"، وهي إحدى التطبيقات التي تم تطويرها لتيسير إجراءات التقاضي بين الأطراف عبر وسائل الاتصال الحديثة. وعليه، يمكن إصدار الأحكام القضائية عن بُعد من خلال **المؤتمرات المرئية** التي تُتيح للقضاة سماع مرافعات المحامين واستجواب الشهود بشكل مباشر، كما نصت المادة **السابعة والعشرون** من **نظام المرافعات الشرعية السعودي** على إمكانية **إجراء المحاكمة عن بُعد** إذا اقتضت الظروف ذلك. مما يجعل التقاضي أكثر مرونة ويسهم في تسريع عملية الفصل في القضايا.

إضافة إلى ذلك، ومن خلال المواد الخاصة بـ **تنفيذ الأحكام** في النظام القضائي السعودي، نجد أن عملية التنفيذ تُعتبر جزءًا حيويًا من دورة الإجراءات القضائية، وأكدت المادة **الثانية عشرة** من **نظام التنفيذ** الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥٣ بتاريخ ١٤٣٣/٧/١٧هـ على إمكانية تنفيذ الأحكام إلكترونيًا عبر برامج خاصة تُستخدم من قبل القضاة المعنيين. حيث يمكن للقاضي استخدام "برنامج القاضي المتجول" والذي يعمل على أجهزة الحاسوب المحمولة لتمكينه من تنفيذ الأحكام بشكل سريع وفعال، سواءً كانت الأحكام تتعلق بمسائل مالية أو غيرها من قضايا التنفيذ.

كما أن هذه التقنية تساهم في سرعة عملية التنفيذ، مما يؤدي إلى رفع عبء الإجراءات التقليدية ويسهم في توفير الوقت والجهد للأطراف المعنية.

المبحث الثالث

أثر الاجراءات الجزائية عن بعد في الدعوة العمومية بالنسبة للمتهم والقاضي والحبس الاحتياطي الالكتروني

تمهيد وتقسيم

تُعتبر **التطبيقات التقنية** في النظام القضائي السعودي جزءًا من استراتيجية تهدف إلى **تحقيق العدالة** بسرعة وكفاءة، حيث يتم توفير أدوات وتقنيات حديثة للقضاة والمحامين لتسهيل إجراءات التقاضي والتنفيذ. وهذا يشمل **استخدام التقنية في سماع الشهادات**، حيث يتم استجواب الشهود عن بعد باستخدام **تقنية الفيديو**، وفقًا لما نصت عليه المادة **الثامنة عشرة** من **نظام المرافعات الشرعية**، وتتمكن المحكمة من الاستماع إلى شهادات الشهود واطلاع القضاة على كافة المستندات دون الحاجة إلى التواجد المادي في قاعة المحكمة.

إضافة إلى ذلك، فإن المادة **الخامسة عشرة** من **نظام التنفيذ** قد نصت على أنه "يتم تنفيذ الأحكام من خلال الوسائل الإلكترونية المتاحة، ويتحقق التنفيذ الفعلي من خلال البرامج المعتمدة لتسريع الإجراءات، بما يحقق العدالة ويحفظ حقوق الأطراف المعنية". وعليه، يشكل هذا النظام جزءًا من خطة المملكة لتطوير **العدالة الرقمية**،

التي تضمن تحقيق العدالة بأعلى كفاءة، وتقليل التكاليف المرتبطة بالتقاضي التقليدي.

من خلال هذه النصوص القانونية المتطورة، يتضح أن المملكة العربية السعودية قد خطت خطوات واسعة نحو إدخال **التكنولوجيا** في النظام القضائي، مما يُسهم في تسريع إجراءات التقاضي ويجعل الوصول إلى العدالة أكثر سهولة وشفافية. ولكن، في الوقت نفسه، يظل هناك حاجة مستمرة لتطوير التشريعات الخاصة بالتحول الرقمي في القضاء، خاصة فيما يتعلق **بالتنفيذ الفعلي للأحكام** باستخدام التكنولوجيا، مع ضرورة **توسيع نطاق الإجراءات الإلكترونية** لتشمل كافة مراحل العملية القضائية دون استثناء [١]

تعد المحاكمة الجزائية عن بُعد إحدى أبرز تجليات التقدم التكنولوجي في مجال العدالة الجنائية، إذ تجمع بين السعي نحو تسريع الإجراءات القضائية والالتزام بالمعايير القانونية الصارمة التي تكفل حقوق الأطراف. وفي الوقت الذي تسهم فيه هذه التقنية في تقليل الازدحام القضائي وتسريع الفصل في النزاعات، فإنها تخضع لاشتراطات قانونية ودستورية تتضمن حماية حقوق المتهم وضمان نزاهة المحاكمة. ومن أبرز هذه الضمانات، الحق في الحضور الفعلي، ومواجهة الشهود، وعلانية الجلسات، وحق الاستعانة بمحامٍ. إن ضمان الشفافية في الإجراءات ومراعاة حقوق

[١] بيومي، عبد الفتاح. (د.ت.ن) .النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الكتاب الأول: الحكومة الإلكترونية ص ٤٠.

الأطراف يمثلان حجر الزاوية في أي تشريع ينظم هذه الآلية. وقد أكدت العديد من النظم القانونية حول العالم أن استخدام تقنية الاتصال عن بُعد لا يمكن أن يتم بمعزل عن الضوابط التي تضمن عدالة المحاكمة.

في هذا السياق، يُعتبر القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ نموذجًا متقدمًا في تنظيم استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية. فقد عرّفت المادة الأولى من القانون المحاكمة الجزائية عن بُعد بأنها "محادثة مسموعة ومرئية بين طرفين أو أكثر بالتواصل المباشر مع بعضهم البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة، لتحقيق الحضور عن بُعد". ووسّع التشريع الإماراتي نطاق التطبيق ليشمل مراحل جمع الأدلة، والتحقيق، والمحاكمة. وقد أُقر هذا النظام مع تجهيز قاعات المحاكم بشاشات وكاميرات متطورة، ما يتيح للقضاة التواصل مع الأطراف مباشرة دون الحاجة إلى حضورهم الفعلي. ورغم ذلك، أوجب القانون الإماراتي مراعاة حقوق الدفاع وضمان قدرة المحامي على التواصل مع موكله بشكل كامل ودون قيود.

أما التشريع الجزائري، فقد تبنى فكرة المحاكمة عن بُعد في إطار برنامج أوسع لرقمنة العدالة. ويعد القانون رقم (١٥-٠٣) لعام ٢٠١٥ أحد أبرز التشريعات التي تناولت هذا الموضوع، حيث أدرج أحكامًا تنظم استخدام المحادثة المرئية في مراحل التحقيق والمحاكمة. وقد جاء هذا التشريع استجابة لتوصيات إصلاح العدالة لعام ١٩٩٩ وسعيًا لتقليل الأعباء الناجمة عن نقل المتهمين والموقوفين إلى قاعات المحاكم. وفي تعديلات لاحقة بموجب الأمر رقم (٢٠-٠٤)، أُضيف كتابٌ ثانٍ إلى قانون

الإجراءات الجزائية تحت عنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات"، حيث نصّت المواد من (٤٤١ مكرر) إلى (٤٤١ مكرر ١١) على إجراءات استخدام هذه الوسائل. ولم يقتصر التطبيق على المحاكمات فقط، بل شمل أيضًا مراحل التحقيق الأولي، مما يسهم في تقليل التكاليف وضمان سرعة الإجراءات دون المساس بالحقوق القانونية للمتهم.

تناول المشرع الجزائري مفهوم المحاكمة عن بُعد كجزء من التطور التشريعي لمواكبة المستجدات التقنية وتعزيز كفاءة النظام القضائي. وقد جاءت المادة (٦٥) مكرر (٢٧) من قانون الإجراءات الجزائية لتجيز استخدام تقنية المحاكمة المرئية، مما يُمكّن قضاة التحقيق أو الحكم من سماع الأطراف والشهود والخبراء عن بُعد، مع ضمان سرية الهوية في بعض الحالات، خاصة عند السماع لشاهد مخفي الهوية. واستكمالاً لهذه الضمانات، نص القانون على ضرورة تسجيل التصريحات على رقاقات إلكترونية تضمن سلامتها وإرفاقها بملف القضية، ما يُعزّز مصداقية الإجراءات ويضمن الحفاظ على الحقوق القانونية للأطراف.

وقد وضع المشرع الجزائري شروطًا لتطبيق المحاكمة عن بُعد، أبرزها وجود مبررات جدية مثل بُعد المسافة أو ضمان حسن سير العدالة. كما أُدرجت هذه الإجراءات في سياق التطورات التشريعية عبر القانون رقم ٠٣-١٥ المؤرخ في ١ فبراير ٢٠١٥ المتعلق بعصرنة العدالة، وتوسع نطاقها بموجب الأمر رقم ٠٤-٢٠ المؤرخ في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠. وعلى الرغم من إيجابيات هذه التقنية، أثارت المحاكمة عن بُعد

جدلاً حول مدى تأثيرها على ضمانات المحاكمة العادلة، حيث ركّزت بعض الانتقادات على احتمال المساس بحقوق المتهم في مواجهة خصومه بشكل مباشر.

من جهة أخرى، شهدت أنظمة قضائية عربية أخرى تطورًا مشابهًا. فقد نص المشرع العماني في المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٥ على تبسيط إجراءات التقاضي بما في ذلك استخدام تقنية الاتصال المرئي في القضايا الجزائية. وعلى الرغم من أن هذا النظام يهدف إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات قانونية وتقنية تتعلق بسلامة البيانات، والتأكد من هوية المتقاضين، ومدى توافق المستندات الإلكترونية مع الإجراءات القانونية.

أما في الجانب الإجرائي، فإن استخدام المحاكمة المرئية قد أتاح مزيدًا من المرونة وسرعة البت في القضايا، حيث يتم تمكين القاضي من استجواب المتهمين وتلقي المرافعات بشكل مباشر من خلال تقنية الفيديو. كما أن الحبس الاحتياطي الإلكتروني أصبح وسيلة حديثة لتوفير الوقت والموارد وضمان الأمن، إذ تتم إجراءات الحبس الاحتياطي عن بُعد دون الحاجة لنقل المتهم إلى المحكمة.

رغم كل هذه التطورات، فإن التحديات لا تزال قائمة، لا سيما في ظل العوائق القانونية والتقنية التي تواجه تحقيق تطبيق مثالي للتقاضي الإلكتروني. هذه التحديات تشمل غياب التشريعات التفصيلية في بعض الدول وصعوبة التكييف القانوني للإجراءات التقليدية مع آليات التقاضي الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب نجاح هذه

المنظومة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتأهيل الكوادر القانونية والفنية للتعامل مع التقنيات الحديثة.

وفي ظل هذه التجارب الدولية، يمكن التطرق إلى موقف النظام السعودي. ورغم أن نظام الإجراءات الجزائية السعودي لم ينص صراحة على فكرة المحاكمة الجزائية عن بُعد، إلا أن النظام القانوني السعودي أظهر مرونة كبيرة في الاستجابة للتحولات الرقمية، خصوصًا بعد اعتماد رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحديث جميع القطاعات الحكومية بما في ذلك القضاء. وقد أتاح نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، من خلال المادة الخامسة، اعتماد التوقيعات والتعاملات الإلكترونية كأدلة ملزمة قانونيًا، مما يفتح الباب أمام استخدام التقنيات الحديثة في المجال القضائي. إن إدراج المحاكمة عن بُعد في النظام السعودي يتطلب تشريعًا واضحًا يضمن تحقيق التوازن بين السرعة في الإجراءات والالتزام الكامل بالضمانات الدستورية التي نص عليها النظام الأساسي للحكم، بما في ذلك حق التقاضي وعلانية المحاكمات.

لم يكن المشرع السعودي بمنأى عن التطورات التقنية والمعلوماتية التي أثرت بشكل كبير على الأنظمة القضائية في العالم، بل أظهر استجابة فاعلة لهذه التحولات من خلال وضع إطار قانوني يضمن تنظيم التعاملات الإلكترونية وتكريس حجيتها القانونية. وقد صدر المرسوم الملكي المتعلق بنظام التعاملات الإلكترونية ليؤكد على الملاءمة القانونية لهذه التقنية، مشددًا على أن التوقيعات الإلكترونية تحمل ذات الحجية الملزمة التي تتمتع بها التوقيعات التقليدية، حيث نص النظام على أن

التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية تُعتبر صحيحة وملزمة قانونيًا، ولا يجوز نفي صلاحيتها أو قابليتها للتنفيذ لمجرد كونها تمت بوسيلة إلكترونية، شريطة أن تستوفي الشروط المنصوص عليها في النظام [١]

ولم يغفل المشرع السعودي في هذا النظام عن تحديد مفهوم الكتابة الإلكترونية، حيث أشار إلى أن السجل الإلكتروني يُعرف بأنه "البيانات التي تنشأ أو ترسل أو تُستلم أو تُبث أو تُحفظ بوسيلة إلكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهمها"[٢]. ويُعد هذا التعريف خطوة هامة نحو إدماج التكنولوجيا الرقمية في النظام القانوني، بما يتيح استخدام السجلات الإلكترونية كوسيلة معترف بها لإثبات الوقائع وحفظ البيانات.

وما يميز هذا النظام هو تركيزه على ضمان سلامة المعلومات المسجلة إلكترونيًا ودقتها، حيث أشار المشرع إلى أهمية استخدام وسائل وضوابط فنية للتحقق من سلامة البيانات ودقتها، وذلك لضمان قابليتها للاستخدام القانوني. كما أكد النظام أن المعلومات المحفوظة إلكترونيًا تتمتع بالأثر القانوني شريطة أن تكون في شكلها الأصلي الذي يمكن التحقق منه، ما يعكس التزامًا واضحًا بتوفير إطار تقني وقانوني يحقق الموثوقية والأمان في التعاملات الإلكترونية [٣]

---

[١] (١) المادة (٥/١) من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م/٨) في ٨/٣/١٤٢٨هـ.

[٢] المادة (١/١٣) من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م/٨) في ٨/٣/١٤٢٨هـ.

[٣] المادة (٨) من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م/٨) في ٨/٣/١٤٢٨هـ.

إن هذا النهج الذي تبناه المشرع السعودي يُعد دليلًا على حرص المملكة على مواكبة التطورات التقنية العالمية مع الحفاظ على الضمانات القانونية التي تعزز الثقة في النظام القضائي. يعكس النظام رؤية استراتيجية تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية للعدالة، مما يسهم في تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تركز على التحول الرقمي وتعزيز كفاءة القطاعات الحكومية، بما في ذلك القضاء

وبناء عليه وعلى ما ذكر اعلاه نتناول التفصيل اثر الاجراءات الجزائية عن بعد في الدعاوي العمومية بالنسبة للمتهم والقاضي والحبس الاحتياطي للإلكتروني من خلال ثلاثة مطالب وذلك بناء على النحو التالي:

المطلب الأول: أثر المحاكمة الجزائية عن بعد بالنسبة لحقوق المتهم

المطلب الثاني: أثر المحاكمة عن بعد على اقتناع القاضي

المطلب الثالث: الحبس الاحتياطي عبر المحكمة الإلكترونية

المطلب الأول

أثر المحاكمة الجزائية عن بُعد بالنسبة لحقوق المتهم

في ظل التطور الرقمي الهائل الذي بات يشكل ملامح العصر الحديث، ظهرت المحاكمات الجزائية عن بُعد كإحدى الوسائل الجديدة في التقاضي، مما أثار الكثير من النقاشات القانونية حول مدى توافقها مع المبادئ الراسخة للعدالة. إن هذا التطور

لم يأتِ من فراغ؛ بل كان وليد الحاجة إلى التكيف مع ظروف استثنائية، أبرزها جائحة "كوفيد-١٩" عام ٢٠٢٠م، التي فرضت على العالم تحديات غير مسبوقة في كافة الميادين، بما في ذلك الأنظمة القضائية.

وفي المملكة العربية السعودية، كان التوجه نحو تعزيز استخدام التكنولوجيا في الإجراءات القضائية جزءًا من رؤية ٢٠٣٠ الطموحة، التي تسعى لتطوير كل القطاعات الحيوية، بما فيها القطاع العدلي. ورغم أن المحاكمات الجزائية عن بُعد تمثل تطورًا تقنيًا مهمًا، إلا أنها أثارت تساؤلات مشروعة حول تأثيرها على حقوق المتهم، خصوصًا في ظل حرص النظام السعودي على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تضمن العدالة والكرامة الإنسانية لكل الأطراف.

من أبرز الحقوق التي قد تتأثر في هذا السياق حق المتهم في الدفاع والحضور الشخصي أمام القاضي. وهنا يبرز دور التشريعات في تحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وضمان صون حقوق المتهم. على سبيل المثال، نجد في **القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧م** تأكيدًا واضحًا على هذا التوازن، حيث نصت المادة (٦) على حق المتهم في الاعتراض على محاكمته عن بُعد في الجلسة الأولى، مما يضفي طمأنينة قانونية ويمنحه حرية الاختيار.

هذا الحرص على حقوق المتهم لا يتوقف عند هذا الحد، بل يمتد ليشمل التحقق من هوية المتهم وضمان علانية المحاكمات، وهي مبادئ أساسية لا يمكن المساس بها. فعلى الرغم من الطبيعة التقنية للمحاكمات عن بُعد، إلا أن الإجراءات تتم بالصوت

والصورة، مع توفير إمكانية الحضور الافتراضي لكافة الأطراف، بما يضمن العلانية ويعزز الثقة في نزاهة القضاء.

وتؤكد المبادئ القانونية، كما هو الحال في المادة (٦) من القرار الوزاري الإماراتي رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠١٩م، على ضرورة التحقق من هوية المتهم وضمان علانية الجلسات، حيث يُجرى التحقيق بالصوت والصورة أمام الجميع. وعلى الرغم من أن التجربة الإلكترونية قد تثير مخاوف بشأن علانية الجلسات، فإن المحاكمات الجزائية عن بُعد تتم بآليات تقنية متقدمة تتيح بث الوقائع للجميع، مما يعزز الثقة العامة في القضاء ويحفظ الشفافية. [١]

ولكن ماذا عن مبدأ المواجهة بين الخصوم؟ قد يبدو للوهلة الأولى أن المحاكمة عن بُعد قد تنتقص من هذا الحق، إلا أن التقنيات الحديثة توفر منصة رقمية متكاملة تمكن الخصوم من التفاعل، حيث يتمكن القاضي من سماع الأطراف ورؤية تعبيراتهم، كما تُتاح فرصة الاستماع الفوري إلى الشهود، مما يعزز مبدأ الشفاهية وفورية الإجراءات. وهنا تتجلى أهمية هذه المحاكمات في تحقيق استمرارية الإجراءات دون انقطاع، مما يمنع تلاشي أثر الأدلة أو تشويهها بسبب مرور الزمن.

أما في السياق السعودي، فإن تطبيق المحاكمات الجزائية عن بُعد لا يزال في مراحله التطويرية، حيث تحرص وزارة العدل على ضمان توافق هذه الآلية مع المعايير

[١] القرار الوزاري الإماراتي رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠١٩م، المواد (٥) و.(6)

الشرعية والقانونية. وبالرغم من التحديات، فإن التجربة تحمل وعودًا كبيرة لتحسين كفاءة النظام القضائي، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة المراجعة المستمرة للتأكد من توافقها مع مبادئ العدالة الراسخة.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن المحاكمات الجزائية عن بُعد تمثل تجربة حديثة، تجمع بين التحديات والفرص، مما يستدعي معالجة دقيقة وتطويرًا مستمرًا لضمان أن تكون وسيلة لتعزيز العدالة، لا انتقاصها.

في إطار سعي المملكة العربية السعودية لتطوير منظومتها القضائية، تبرز تقنيات الاتصال عن بُعد كأداة حيوية في تسريع الإجراءات الجزائية وتعزيز كفاءتها، وهو ما يعكس التوجه المستمر في تحديث التشريعات القانونية بما يتلاءم مع تطورات العصر الحديث واحتياجات المجتمع. وتهدف المملكة من خلال هذا التوجه إلى ضمان محاكمة عادلة وشفافة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص التقاضي للمواطنين والمقيمين بطريقة سهلة وآمنة. ولضمان استخدام هذه التقنيات بفعالية، فإن التشريع السعودي يحدد بدقة الإجراءات الواجب اتباعها، بدءًا من كيفية مباشرة التحقيقات عبر هذه الوسائل وصولاً إلى ضمان حماية حقوق المتهمين أثناء التقاضي عن بُعد.

أولًا، يقتضي القانون السعودي أن يتم تحديد تاريخ وساعة الجلسة بدقة من قبل عضو النيابة العامة المختص الذي يتولى مباشرة التحقيق، وذلك عبر تقنيات الاتصال عن بُعد. يعكس هذا التحديد الدقيق للوقت ضرورة ضمان سير التحقيقات في موعدها دون

تأخير، مما يساهم في تحقيق العدالة بأسرع وقت ممكن. تتضمن هذه الإجراءات الإعلان المسبق عن تاريخ وساعة التحقيق للأطراف المعنية، بما في ذلك المتهمين والشهود، من قبل كاتب النيابة العامة المختص. يتم الإعلان الإلكتروني عن هذا الموعد قبل الجلسة، مما يعزز التواصل الفعال بين كافة الأطراف ويضمن أن الجميع على علم بمواعيد التحقيق، مما يساهم في عدم تعطيل سير العدالة.

ثانيًا، في إطار تحضير الجلسات التي تتم عبر الاتصال عن بُعد، يتعين على الموظف التقني المتخصص التأكد من إعداد الأجهزة والتقنيات المطلوبة قبل بدء الجلسة. يكون ذلك ضروريًا لضمان سلامة سير الجلسة دون حدوث أي عوائق تقنية. ففي حال حدوث أي انقطاع أو خلل فني أثناء الجلسة، يتوجب على الموظف التقني التدخل فورًا لإصلاح العطل وضمان استمرارية الجلسة دون تأخير، بحيث لا يؤثر أي خلل تقني على سير العدالة أو حقوق الأطراف في محاكمة عادلة. وهذا يشير إلى أهمية التنسيق بين كافة الأطراف المعنية بالتقاضي، بما في ذلك موظفي الدعم التقني، لضمان عملية تحقيق سلسة ودقيقة.

من جانب آخر، تتطلب التشريعات السعودية أن يتم تحليف المجني عليهم والشهود والخبراء والمترجمين اليمين القانونية أثناء التحقيق عبر تقنيات الاتصال عن بُعد وفقًا للضوابط المنصوص عليها في المواد (٩١) و(٩٧) من قانون الإجراءات الجزائية. هذا يشمل تحليفهم بأداء اليمين القانونية التي تؤكد صدق أقوالهم ومدى مصداقية المعلومات التي يقدمونها خلال الجلسة. ولا تقتصر الإجراءات على تحليف الشهود

فقط، بل يجب أيضًا أن يتم إثبات كافة بيانات من يتم استجوابهم أو سؤالهم، وذلك عن طريق توقيعهم إلكترونيًا على محضر التحقيق، وهو ما يضمن أن محاضر الجلسات تكون قانونية ومعترفًا بها رسميًا.

أما بالنسبة لتوثيق الجلسات والتحقيقات، فيتوجب أن تسجل جميع وقائع الجلسة بشكل إلكتروني، سواء كانت في مستند أو سجل إلكتروني. هذه السجلات لا تقتصر فقط على سرد الأحداث التي تم خلالها، بل تشمل أيضًا كل الإجراءات المتخذة خلال الجلسة بما في ذلك أي انقطاع فني أو أية مشاكل قد تؤثر على سير التحقيق. يعتبر توثيق هذه الإجراءات ضمانًا إضافيًا لحفظ حقوق الأطراف وضمان عدم التلاعب في محتويات الجلسة. ولذلك، فإن الكاتب المكلف بتوثيق الإجراءات يتولى بشكل مباشر تدوين كل الأحداث الإلكترونية المتعلقة بالتحقيقات، ليكون بذلك محضر الجلسة رصينًا ودقيقًا من الناحية القانونية.

أما فيما يخص مبدأ السرية، فهو يعد من المبادئ الأساسية التي يلتزم بها التشريع السعودي في التحقيقات التي تتم عن بُعد. فبموجب التشريعات، يتعين أن تكون جلسات التحقيق سرية لضمان عدم التأثير على سير التحقيق أو التأثير على مصداقية الشهادات والأدلة المقدمة. رغم ذلك، يُسمح بمحاكمة المتهم عبر تقنيات الاتصال عن بُعد وفقًا لمبدأ الشفهية، وهو ما يعني أن القاضي يتعين عليه سماع الشهادات ومرافعات الأطراف المعنية شفويا رغم أن ذلك قد يبدو متعذرًا تقليديًا بسبب المسافات بين الأطراف. ومع ذلك، فإن التقنيات الحديثة توفر بديلًا مناسبًا عبر

السماعات والتقنيات الصوتية والبصرية، مما يتيح للقاضي سماع الشهادات والشهادات المتبادلة بشكل مباشر أثناء الجلسة الإلكترونية.

وعلى الرغم من أن هذا النوع من المحاكمات قد يختلف عن الحضور التقليدي في المحكمة، إلا أن تطبيق مبدأ الشفهية في التقاضي عن بُعد لا يزال ممكنًا، بل وقد يكون أكثر فاعلية في بعض الأحيان. إذ يسمح لمحامي المتهم بالحضور إلى جانب موكله أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن بُعد، شريطة أن يتم التنسيق المسبق مع الجهات المختصة بذلك. هذا التوجه يساهم في ضمان حماية حقوق المتهم، إذ يتيح له الفرصة لمقابلة محاميه وتقديم دفاعه بشكل فعال، مما يضمن احترام مبدأ الدفاع القانوني عن المتهم في جميع المراحل القانونية.

في إطار تسريع الإجراءات القضائية، تبرز تقنيات الاتصال عن بُعد كأداة فعالة في التقاضي، خاصة في القضايا الجزائية التي قد تشهد تراكمًا في عدد الدعاوى وتباطؤًا في إجراءات المحاكم. فقد أظهرت العديد من التقارير الدولية والوطنية أن القضاء التقليدي يعاني من ضعف الفاعلية والعجز عن مواكبة وتيرة الحياة المتجددة في المجتمع. وقد أدى ذلك إلى تراكم القضايا وعدم قدرة النظام القضائي على فصل الدعاوى في الوقت المناسب، مما قد يؤثر سلبًا على ضمانات محاكمة عادلة وحقوق الإنسان.

إن تنفيذ مبدأ التقاضي عن بُعد يساعد في تسريع إجراءات التقاضي بشكل ملحوظ، حيث يساهم في رفع كفاءة النظام القضائي ويقلل من التأخيرات التي قد تؤثر على

سير العدالة. فبالنسبة للقضايا الجزائية، يساهم استخدام تقنيات الاتصال عن بُعد في ضمان فصل القضايا بشكل أسرع مما كان يحدث في السابق، مما يوفر للمتقاضين ضمان الحصول على حقوقهم بشكل سريع وفعّال. وهذا بدوره يعزز ثقة الجمهور في السلطة القضائية ويؤكد على احترام حقوق الإنسان الأساسية في الحصول على محاكمة عادلة.

ومن ضمن أهم القضايا التي يطرحها هذا النظام هو تحقيق مبدأ "السرعة في الفصل في القضايا" التي تقتضي فصل الدعاوى في مدة معقولة، وهو ما يعكس جوهر العدالة الجزائية التي تسعى إلى عدم إطالة أمد التقاضي بحيث يؤدي التأخير إلى ضياع الحقوق أو ضياع الأدلة أو الشهادات. كما أن التقاضي عن بُعد يساعد في تقليل الضغوط النفسية على المتهمين، خاصة في الحالات التي قد يتعرض فيها المتهم للتوتر والقلق بسبب طول مدة التحقيق أو المحاكمة. بذلك، يعد هذا النظام أداة فعالة في تأكيد احترام مبدأ الأجل المعقول في الإجراءات القضائية.

مبدأ **سرعة الفصل في الدعاوى** يعد من المبادئ القانونية الأساسية في العديد من الأنظمة القضائية حول العالم، ويهدف إلى توفير العدالة للمتقاضين في وقت مناسب دون تأخير غير مبرر قد يؤدي إلى ضياع الحقوق. وينطلق هذا المبدأ من ضرورة ضمان عدم بقاء المتهم أو المدعى عليه معلقًا في حالة من عدم اليقين بشأن مصيره لفترات طويلة. وهو أحد الأدوات التي تحمي كرامة المتهم، وتمنع التعرض للمعاناة الناجمة عن التأجيلات المتكررة في القضايا. وعلى هذا النحو، تسعى الأنظمة

القضائية إلى تحقيق **العدالة السريعة** من خلال تحديد مواعيد معقولة للفصل في القضايا دون إبطاء، مما يساهم في تقليل فترة القلق والتوتر بالنسبة للأطراف المتنازعة.

في هذا السياق، نجد أن **الدستور المصري لعام ١٩٧١** قد نص في **المادة ٦٨** على أن "تكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا". هذا النص الدستوري يعكس التزام الدولة بتسهيل إجراءات القضاء وضمان سرعة البت في القضايا المختلفة، بما يسهم في رفع مستوى الكفاءة القضائية ويعزز من شعور المتقاضين بجدية النظام القضائي في تحقيق العدالة في وقت معقول.

وتؤكد **المادة ٧٤** من **قانون الإجراءات الجزائية** المصري المعدل في ٢٠١٤ على ضرورة أن يولي القضاة اهتمامًا خاصًا لإجراءات التحقيق والفصل في القضايا، حيث تلزم "الجمعية العامة للمحكمة أو من تفوضه بالإشراف الإداري على قيام القضاة الذين يندبون لتحقيق وقائع بالقضية بأعمالهم على السرعة اللازمة". هذه المادة تركز على أهمية **الإدارة القضائية الفعّالة** لضمان التزام القضاة بمواعيد الفصل المحددة، ومنع التأجيلات التي قد تؤثر سلبًا على حقوق المتقاضين [١]

كما يظهر مبدأ سرعة الفصل في الدعاوى في **القانون الجزائري**، حيث نصت المادة ١/٤ من **قانون الإجراءات الجزائية الجزائري** على ضرورة محاكمة المتهم في **أجل**

[١] نصيرة غزالي العربي بن مهيدي رزق الله المحاكمة العادلة في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٢ ، العدد ٠٤، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص ٢٠١٩ ، ١٥٥.

معقول .وهذا يشمل حماية المتهم من التأجيلات المتكررة وغير المبررة التي قد تطيل أمد القضية دون مبرر قانوني. ويُعتبر هذا النص خطوة هامة نحو حماية حقوق المتهم، خاصة في القضايا التي يكون فيها المتهم محبوسًا احتياطيًا على ذمة التحقيق. وبذلك، يُمنح الأولوية لتسريع إجراءات المحاكمة الخاصة بالمتهمين الموقوفين لحمايتهم من المعاناة التي قد تترتب على طول أمد الاحتجاز.

ومن ثم، تبرز أهمية مبدأ **العلنية** و**الشفوية** في المحاكمات الجزائية، حيث يعتبران من الضمانات الأساسية لضمان **العدالة** و**الحياد** في المحاكمات. هذا المبدأ نصت عليه **المادة ١٧٧** من **قانون الإجراءات الجزائية العماني**، حيث تنص على أن "جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أن تقرر نظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع فئات معينة من الحضور فيها". يعني ذلك أن الأصل في المحاكمة الجزائية هو **العلنية**، حيث تجرى المحاكمة أمام جمهور الحاضرين، مما يجعل الإجراءات القضائية خاضعة للرقابة العامة ويمنع أي شكل من أشكال التأثير الخارجي أو التلاعب في سير العدالة.

ومع ذلك، فإنه يمكن للمحكمة اتخاذ قرار بعقد جلسة سرية في حالات معينة، مثل حماية النظام العام أو الحفاظ على الآداب العامة، مما يسمح بالتحكم في مستوى الوصول إلى المعلومات الحساسة. ولكن هذا لا يتنافى مع **الشفافية** و**العلنية** في جوهر المحاكمة الجزائية.

أما **مبدأ الشفوية** فهو أحد الركائز التي تقوم عليها الإجراءات القضائية في القضايا الجزائية. ففي حين أن الإجراءات في القضايا المدنية والإدارية غالبًا ما تكون مكتوبة، فإن المحاكمة الجزائية تُجرى في غالب الأحيان بصورة شفوية، حيث تُقدَّم الأدلة والشهادات بشكل شفوي من قبل الأطراف، ويتم الاستماع إلى المتهم والشهود في الجلسات العلنية. هذه الشفوية تعزز من قدرة المحكمة على تقييم الأدلة والشهادات بشكل مباشر، مما يساعد القاضي في اتخاذ قرارات أكثر دقة وواقعية، ويعزز من سرعة الفصل في القضايا.

ومن خلال الجمع بين هذين المبدأين – العلنية والشفوية – يتم ضمان نزاهة المحاكمة الجزائية وحماية حقوق الأطراف المعنية. هذا لا يقتصر فقط على ضمان حقوق المتهم، بل أيضًا على تعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي، حيث يُعتبر **الرأي العام** رقيبًا فعالًا على سير القضايا.

إضافة إلى ذلك، فإن **مبدأ العلنية** و**الشفوية** في المحاكمات يعكسان التزام النظام القضائي بضمان محاكمة عادلة، حيث يسهمان في الحد من احتمالية حدوث أخطاء قضائية. وإذا كان هناك أي تلاعب أو تواطؤ بين الأطراف، يمكن للجمهور ووسائل الإعلام أن تكون حاضرة لرصد هذا التلاعب وتقديم الانتقادات اللازمة، مما يساهم في تعزيز الشفافية في القضاء.

لذلك فيعد مبدأ العلنية أحد المبادئ الأساسية المقررة في النظام القضائي باعتباره من النظام العام، حيث يُعتبر ضمانًا للشفافية والعدالة في المحاكمات. وتترتب على

مخالفته جزاءات قانونية تتمثل في بطلان الإجراءات، مما يثير تساؤلات حول مدى توافق المحاكمة عن بُعد مع هذا المبدأ. إذ يرى بعض الفقهاء أن استخدام تقنيات الاتصال الحديثة في مرحلة التحقيق النهائي قد يشكل مساسًا بمبدأ العلنية بشكل واضح، خاصة وأن الجلسات قد تتم دون حضور الجمهور أو حتى الإعلان عن تاريخ الجلسة لأقارب المتهم، مما يُحرمهم من حقهم في الحضور، وهو ما يعتبر انتهاكًا لحق العلنية.

غير أن هناك من لا يؤيد هذا الرأي، حيث يرى أن التقاضي عن بُعد يمكن أن يتم في إطار ضمانات قانونية، بما يتماشى مع مقتضيات بعض التشريعات الحديثة التي قد تبرر هذا الإجراء في حالات معينة. ففي القانون السعودي، لا يعد التقاضي عن بُعد انتهاكًا لمبدأ العلنية، شريطة أن يكون هذا الإجراء قد صدر بقرار قضائي يرتبط بالأمن العام أو الصحة العامة، أو حفاظًا على النظام العام.

وبالنسبة للمادة (١٧٧) من قانون الإجراءات الجزائية العماني، فإنها قد أجازت للمحكمة عقد الجلسات بصورة سرية أو حظر حضور فئات معينة في حال تطلبت المصلحة العامة ذلك، وهو ما يمكن أن يُعتبر مبررًا في حالة تفعيل المحاكمات عن بُعد بشكل استثنائي، بهدف الحفاظ على النظام العام أو مراعاة للظروف الصحية مثل جائحة كورونا.

وفي هذا السياق، يرى بعض المراقبين أنه من الممكن التغلب على هذه الإشكالية من خلال استخدام تقنيات البث المباشر مثل الإنترنت، التي تتيح للمواطنين والمتابعين

إمكانية مشاهدة وقائع المحاكمة عن كثب، بل وقد تكون هذه الوسائل أكثر فاعلية من الحضور الشخصي في بعض الحالات. حيث توفر هذه التقنيات مزيدًا من الشفافية من خلال توزيع كاميرات متعددة توفر زوايا مختلفة للعرض، مما يسمح بمراقبة محاكمة كاملة وشفافة. [١]

وبالرغم من هذه الفوائد، فإن المحاكمة عن بُعد قد تظل مثيرة للجدل، خاصة فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين أطراف الدعوى. ففي مثل هذه الحالات، قد يُحرم المتهم من الطمأنينة النفسية، كما قد يُحرم من حضور محاميه بشكل فعال، مما قد يخلّ بتوازن المحاكمة. إذ إن النيابة العامة قد تكون حاضرة ماديًا وتقدم دفوعها دون عوائق تقنية، بينما قد يكون المتهم حاضرًا مرئيًا فقط، مما يخلق تباينًا بين مواقف الطرفين ويؤثر على مبدأ المساواة في التقاضي.

ومن جهة أخرى، فقد تبنت بعض المحاكم في دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مبدأ البث المباشر للمحاكمات عبر منصات الإنترنت المفتوحة للجميع، بما يضمن تحقيق مبدأ العلنية ومراقبة الرأي العام لمجريات المحاكمة. وقد أصبح هذا النموذج شائعًا في العديد من الدول في ظل جائحة كورونا، حيث تم توفير منصات بث مرئية أو صوتية للمحاكمات بشكل يسمح لعدد من

[١] إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي المرجع السابق، ص ١١٢٥)

الصحفيين والجمهور المتابع من مراقبة الإجراءات عن بُعد، وهو ما يعزز من نزاهة المحاكمة ويضمن توافر ضمانات حقوق المتهم. [١]

، فإن المحاكمة عن بُعد قد تشكل تحديًا حقيقيًا لمبدأ العلنية والمساواة، لكنها في الوقت ذاته تقدم نموذجًا استثنائيًا قد يحقق بعض الضمانات، شرط أن تتم في إطار محدد يتسم بالشفافية ويضمن الحقوق الأساسية للأطراف المعنية.

وعليه تُعد المحاكمة عن بُعد واحدة من أهم القضايا القانونية التي تثير تساؤلات جوهرية حول مبدأ العلنية والمساواة في الإجراءات القضائية، حيث يرى البعض أن تلك الوسيلة قد تمثل تحديًا حقيقيًا لأسس العدالة المتعارف عليها. ومع ذلك، يمكن اعتبار المحاكمة عن بُعد بمثابة نموذج استثنائي يتيح تحقيق بعض الضمانات، شريطة أن تُنفَّذ ضمن إطار من الشفافية الدقيقة التي تكفل حقوق الأطراف المعنية وتضمن نزاهة العملية القضائية. على الرغم من ذلك، يصاحب هذه المحاكمة عن بُعد العديد من المشكلات التقنية التي قد تؤثر على فعالية الإجراءات، مثل انقطاع الصوت أو الفارق الزمني بين النطق بالحكم وسمعه، وهو ما يطرح تساؤلات حول قدرة هذه التقنية على الحفاظ على جودة المحاكمة.

وتنص المادة (٤٦٣) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه في حال غياب المتهم أو المجني عليه أو أي طرف آخر معني، تُطبق القواعد المتعلقة بالتخلف عن

[١] خالد علي، التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة قراءة للتجربة المصرية في ضوء المعايير الدولية والتجارب المقارنة. اطلع عليه بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢م.

الحضور كما ورد في المواد (٩٣)، (٩٨)، (١٠٢)، (١٠٥) من القانون ذاته. إذ تترتب جزاءات واضحة تتعلق بمخالفة هذا الحضور، حيث يُعتَبر الحكم غيابيًا في حال تخلف المتهم عن الحضور الشخصي دون تقديم عذر مقبول. وعلى الرغم من تأكيد بعض التشريعات على أهمية الحضور الشخصي في المحاكمات، فإن المحاكمة عن بُعد تُظهر بعض المزايا التي لا يُمكن إغفالها، أبرزها تيسير إجراءات التقاضي للمتهمين المحبوسين في المؤسسات العقابية، مما يسهم في تقليل العبء الناتج عن نقلهم إلى المحاكم. كما تساهم هذه الطريقة في تجنب تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود، مما يعزز من سير العدالة بفعالية أكبر.

تجدر الإشارة إلى أن أول محاكمة عن بُعد تمت في النظام القضائي الجزائري في ٧ أكتوبر ٢٠١٠ بمحكمة القليعة، وكانت أول محاكمة دولية عن بُعد في ١١ يوليو ٢٠١٦ في مجلس قضاء المسيلة، حيث تم سماع شهادة من شاهد في مجلس قضاء نانتير الفرنسي باستخدام تقنية الصوت والصورة.

أما بالنسبة للتشريعات التي أقرت التقاضي الجزائي عن بُعد، فقد نص المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية، في المادة (٣) منه، على أنه "تحقق العلانية وسرية التحقيقات المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ والمرسوم بقانون اتحادي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ المشار إليها إذا تمت

عبر تقنية الاتصال عن بُعد وفقًا لأحكام هذا القانون". وباستخدام هذه التقنية،[١] يتم نقل الأقوال الشفهية للمشاركين في المحاكمة الجنائية عن بُعد. ويُعد هذا التطور خطوة هامة نحو تفعيل دور قانون الإجراءات الجزائية، حيث يمكن استبدال بعض الإجراءات التقليدية المعقدة بإجراءات جزائية سريعة ومبسطة، مما يسهم في تحقيق التوازن بين السرعة والفعالية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة مثل مبدأ شفاهية الإجراءات ومبدأ المواجهة.

وفي هذا السياق، يُعتبر مبدأ العلانية أحد المبادئ الجوهرية التي تضمن تحقيق العدالة، وقد نص المشرع الإماراتي على ذلك في المادة (١٦١) من قانون الإجراءات الجزائية، وكذلك في المادة (٤) من قانون إنشاء المحاكم الاتحادية والمادة (١٤) من قانون السلطة القضائية، حيث أكد على ضرورة علانية جلسات التقاضي.

وعليه فإن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال المحاكمات الجنائية لا يُعتبر تعارضًا مع مبدأ العلانية، بل يُعد أحد الوسائل التي تساهم في تعزيز هذا المبدأ وتوفير ضمانات إضافية للمتقاضين. حيث يسهم هذا الاستخدام في تخفيض تكاليف المحاكمة، بالإضافة إلى تسريع الإجراءات القضائية، مما يُعد في صالح تحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية. علاوة على ذلك، توفر هذه الوسائل حماية للمتهمين

[١] محمد العيداني يوسف زروق رقمنه مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون ١٥-٠٣، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٧، العدد ١، جامعة الحاج لخضر، باتنه، س٢٠١٧، ص ٥١٢.

والشهود، خاصة في الحالات التي تتطلب الحفاظ على سرية هوياتهم، وهو ما يعزز من قدرة النظام القضائي على تقديم العدالة بفعالية ودون المساس بحقوق الأفراد [١]

كما يرى بعض الفقهاء أن لا مانع من استخدام هذه الوسائل الحديثة في التقاضي الإلكتروني، إذ يرون أن المصلحة التي تتحقق من استخدامها تفوق المصلحة المرتبطة بمبدأ شفوية المرافعة، وذلك بهدف حماية الشهود والمتهمين من كشف هوياتهم أو التعرض لأي نوع من الضرر. ففي هذه الحالة، تكون الأهمية الكبرى تتجسد في حماية الأفراد وتحقيق العدالة الجنائية، مما يبرر تفضيل التقنيات الحديثة على الشفوية التقليدية للمرافعة ([٢]). ومع ذلك، هناك اتجاه آخر يرى أن الوسائل التكنولوجية لا تعدو كونها وسائل مساعدة يمكن اللجوء إليها كاستثناء في الحالات التي يتعذر فيها ضمان حماية الشهود بأي وسيلة أخرى. ففي هذه الحالات، تُؤكد العدالة على ضرورة حضور الشهود إلى الجلسة بما يتماشى مع مبدأ شفوية المرافعة التي تقتضي حضور الأطراف بشكل شخصي لضمان تكامل المحاكمة [٣]

[١] راضي، ليث أحمد .(2023) .مشروعية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإجراءات الجنائية .رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص ١٥٠.

[٢] القاضي، رامي متولي .(2017) .توظيف تكنولوجيا المعلومات في مجال الإجراءات الجنائية، الفيديو كونفرانس نموذجاً .مؤتمر القانون، بطنطا، الجزء الأول، ص ١٩.

[٣] البكري، حاتم محمد فكري .(2011) .مبدأ الشفوية والتقنيات الحديثة في المحاكمات الجنائية . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٤٩.

أما فيما يتعلق بالحق في الاستعانة بمحامٍ، فقد نصت المادة رقم (٧) من قانون استخدام تقنية الاتصال عن بعد لدولة الإمارات العربية المتحدة على أنه "يجوز لمحامي المتهم، مع مراعاة أحكام قانون الإجراءات الجزائية، أن يقابل موكله أو يحضر معه أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عبر تقنية الاتصال عن بعد، بعد التنسيق مع الجهة المختصة". وللمحامي هنا الحق في اختيار الطريقة التي يفضلها للحضور، سواء بالحضور الشخصي إلى جانب موكله في السجن أو الحضور الإلكتروني خلال الجلسات. إلا أنه في كلتا الحالتين، قد تُختزل فعالية الاستفادة من الدعم القانوني الذي يقدمه المحامي. وإذا تم تعيين محامٍ آخر أو أكثر لتصحيح هذا الأمر، فإن ذلك قد يصبح عبئًا ماليًا ثقيلًا، وهو ما يشكل مساسًا بالحق في الوصول إلى العدالة دون تحميل المتهم أي ضرر إضافي. ومن هنا، يمكننا ملاحظة أن هذه الإشكالية تُعَدُّ بمثابة تهديد جوهري لحقوق المتهم في إطار محاكمة عادلة، وهو ما يتطلب مراجعة مستمرة لضمان تطبيق هذه القوانين بما يحقق العدالة ويُحافظ على حقوق الأطراف كافة.

إن حقوق الدفاع تمثل أحد الأسس الجوهرية في أي نظام قانوني عادل، حيث تعد من الحقوق الطبيعية المرتبطة بالشخصية الإنسانية. هذه الحقوق تُعتبر من أبرز ركائز المحاكمة العادلة التي كفلتها جميع المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية على حد سواء. ومن بين الحقوق الفرعية الأساسية التي تندرج تحت هذا الحق، نجد الحق في الاستعانة بمحامٍ، ومبدأ الحضورية، ومبدأ شفوية المرافعة، بالإضافة إلى مبدأ تكافؤ الفرص بين أطراف المحاكمة. ومن هنا، يمكن القول إن هذه الحقوق تُعدّ حيوية

وشديدة الأهمية في مناقشات الأوساط الحقوقية حول المحاكمة عن بعد، حيث يُعتبر حرمان المتهم من الحضور المادي في الجلسة العلنية للمحاكمة بمثابة حرمانه من ضمانات أساسية لحقوقه، خاصة في ما يتعلق بحق الدفاع الذي يضمن له المساندة الفعالة من محاميه. وهذا يثير القلق، خاصة عندما يُجبر المحامي على الاختيار بين حضور جلسات المحاكمة إلى جانب موكله في السجن أو المشاركة في الجلسة عن بُعد، مما يقلل من فعالية حق الدفاع في هذه الحالة.

في السياق ذاته، نص المشرع الجزائري في المادة ١٤ من القانون رقم ١٥-٠٣ على أنه يجب أن تتم المحاكمة المرئية بشرط الموافقة الصريحة من المتهم. ومع ذلك، تراجع المشرع الجزائري عن هذا النص بموجب الأمر ٢٠-٠٤، حيث ترك الأمر للسلطة التقديرية لقاضي الحكم. وفقًا للمادة ٤٤١ مكرر من قانون الإجراءات الجزائية المستحدثة بموجب الأمر ٢٠-٠٤، يمكن للقاضي أن يقرر استخدام تقنية المحاكمة المرئية من تلقاء نفسه بعد استطلاع رأي النيابة. وفي حالة اعتراض النيابة أو أحد الخصوم، وتقييم المحكمة عدم جدية الاعتراض، فإنه يتم استمرار المحاكمة المرئية بقرار غير قابل للطعن. هذا التوجه القانوني يعكس توازنًا بين تسريع الإجراءات القضائية وضمانات حقوق الدفاع، رغم ما قد يترتب عليه من تحديات في تطبيق هذه التقنية.

أما بالنسبة للمشرع العماني، فإنه لم يُقر حق المتهم في المحاكمة عن بعد بشكل منفصل أو من خلال تعديل قانوني خاص، ولكن يُستفاد من المادة ٤٩ من قانون

الإجراءات الجزائية العماني بخصوص الحبس الاحتياطي، والتي تنص على أن أمر القبض يجب أن يكون مكتوبًا ومؤرخًا وموقعًا من الجهة المختصة، مع ضرورة بيان الأسباب والمعلومات التي تعين تحديد الشخص المطلوب القبض عليه. كما تنص المادة على أن أمر القبض يسقط بعد مرور ثلاثة أشهر إذا لم يُنفذ، ولا يجوز تنفيذه بعد ذلك إلا بأمر كتابي جديد. هذه المادة تُعد إشارة غير مباشرة إلى أهمية مراعاة الإجراءات القانونية الدقيقة، سواء في إطار الحبس الاحتياطي أو في سياقات أخرى، وتُسهم في تنظيم محاكمة المتهم، حتى في غياب تنظيم خاص بشأن المحاكمة الإلكترونية.

إن عدم تحديد المشرع العماني للمحاكمة الإلكترونية بوضوح في قانون الإجراءات الجزائية لا يعني تجاهل التقدم التكنولوجي في المجال القضائي، بل يعكس حرص المشرع على الحفاظ على ضمانات حقوق الدفاع والتأكد من أن أي تغييرات في النظام القضائي لا تؤثر على جوهر المحاكمة العادلة.

بالنسبة للمشرع السعودي، فإن مسألة حقوق الدفاع والمحاكمة عن بُعد تتواكب مع التطورات التقنية الحديثة، ولكنها تستند أيضًا إلى الأسس التقليدية التي تضمن حقوق المتهمين في إطار محاكمة عادلة وفقًا لمقتضيات الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية. على الرغم من عدم وجود تشريع محدد ينظم المحاكمة الإلكترونية بشكل مفصل، فإن النظام القضائي السعودي قد بدأ في التوسع في استخدام الوسائل التقنية

الحديثة في إطار تطبيق العدالة، بما في ذلك استخدام التقنيات الحديثة في الإجراءات القضائية، سواء في المحاكمات الجنائية أو المدنية.

وتنص المادة ٢ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أن "المحاكمة تكون علنية إلا إذا ارتأت المحكمة غير ذلك". هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في النظام القضائي السعودي، حيث يؤكد على أن جميع المحاكمات يجب أن تكون شفافة وعلنية إلا في حالات استثنائية، مثل القضايا التي تشمل الأمن الوطني أو التي تتعلق بالشهادات الحساسة للشهود. وبالرغم من أن المحاكمة العلنية هي الأصل، فإن استخدام الوسائل التقنية الحديثة، مثل المحاكمات عن بُعد، لا يتعارض مع مبدأ العلنية بشرط أن تكون هذه الوسائل قادرة على ضمان حماية حقوق المتهمين والشهود وتوفير المساواة في الفرص أمام جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بحق الدفاع، فإن المادة ٣٤ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي تنص على أنه "للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه، وله أن يستعين بمحامٍ". وهذا النص يعكس الضمانات الأساسية لحقوق الدفاع، حيث يكفل للمتهم حق الاستعانة بمحامٍ يدافع عن حقوقه أمام المحكمة. ومع تطور تقنيات الاتصال، أصبح بإمكان المحامي التواجد عن بُعد في الجلسات، وهو ما يوفر في بعض الحالات فرصًا أفضل للمتهمين لتأمين الدفاع الفعّال. إلا أن المشكلة تكمن في أن حضور المحامي عن بُعد قد يحد من فعالية الدفاع في بعض القضايا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستجوابات أو الشهادات التي قد تتطلب تفاعلًا مباشرًا بين المحامي والمتهم أو الشاهد.

وعلى غرار ما هو معمول به في بعض التشريعات الأجنبية، يسعى النظام القضائي السعودي إلى تحقيق التوازن بين حماية حقوق المتهمين وسرعة الإجراءات القضائية. في هذا السياق، تشير بعض المبادرات الحديثة في المملكة، مثل مشروع "المحاكمات عن بُعد" الذي أطلقته وزارة العدل السعودية، إلى أن استخدام الوسائل التقنية قد يكون أداة فعّالة لتسهيل الإجراءات القضائية، سواء في المحاكمات الجنائية أو المدنية، مع ضمان الحفاظ على مبدأ العلنية والشفافية في الإجراءات القضائية.

لكن في الوقت ذاته، هناك من يرى أن استخدام المحاكمة عن بُعد قد يؤدي إلى التنازل عن بعض الضمانات التي يقتضيها مبدأ شفوية المرافعة. فقد أكد بعض الفقهاء أن استخدام الوسائل التكنولوجية قد يعيق التواصل المباشر بين القاضي والشهود، مما يؤدي إلى تقليص فعالية استجواب الشهود وضمانات العدالة. وعلى الرغم من هذا، يرى آخرون أن الوسائل الحديثة يمكن أن تُعزز فعالية المحاكمات وتقلل من التكلفة والوقت، مع توفير المزيد من الحماية للمتهمين والشهود في قضايا معينة، مثل القضايا التي قد تتطلب حماية هويتهم أو مصلحتهم.

أما فيما يخص تأكيد الحق في الحضور الشخصي، فقد نصت المادة ٥٩ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه "يجب أن يُحضر المتهم بنفسه إذا كانت المحاكمة تتعلق بجريمة يعاقب عليها بالقتل أو السجن لفترة طويلة"، وهو ما يعني أن هناك حالات يُشترط فيها الحضور الشخصي للمتهم في المحكمة. لكن في حالات أخرى، يمكن أن يتخذ القضاء قرارًا باستخدام تقنيات حديثة، مثل الفيديو كونفرانس،

لتسهيل الإجراءات القضائية، بشرط أن لا يتعارض ذلك مع حق المتهم في المحاكمة العادلة وحماية حقوقه الأساسية.

فبالمقارنة مع المشرع الجزائري والعماني، فإن المشرع السعودي يميل إلى تبني موقف مرن تجاه استخدام التقنيات الحديثة في القضاء، مع التأكيد على أن هذه التقنيات يجب أن تكون وسائل مساعدة ولا تحل محل الأسس التقليدية للمحاكمة العادلة. وقد يشكل التوسع في استخدام تقنيات المحاكمات عن بُعد، في حال تنظيمها بشكل دقيق، خطوة إيجابية نحو تطوير النظام القضائي في المملكة وتحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية، بشرط الحفاظ على الحقوق الأساسية للمتهمين وضماناتهم القانونية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن النظام القضائي السعودي، رغم اهتمامه المتزايد باستخدام التقنيات الحديثة، يظل حذرًا في مسألة تطبيق المحاكمات الإلكترونية، حفاظًا على مبدأ العدالة الجنائية الذي يستند إلى الحقوق الطبيعية للمتهم. وبالنظر إلى التحديات التي قد تطرأ في بعض القضايا، فإن المشرع السعودي يواصل متابعة التوجهات القانونية الدولية والمحلية لضمان توافق النظام القضائي مع التطورات التقنية، مع التأكيد على الحفاظ على حماية حقوق الدفاع والشفافية في الإجراءات.

لذا فإن حقوق المتهم أمام القضاء الجزائي تعد من الأسس الجوهرية التي تضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان في مراحل المحاكمة المختلفة، وأحد هذه الحقوق الأساسية هو أن تتم إجراءات القبض عليه وفقاً لما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية، مما يتطلب الامتثال لأحكام القانون المتعلقة بهذا الشأن. وفي هذا السياق،

يعكس الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية بمسقط في القضية الجزائية المشار إليها، حالة مثيرة للجدل حول صحة الإجراءات المتخذة في قضية معينة رغم وقوعها في مخالفة للإجراءات القانونية المتبعة.

حيث جاء في حيثيات الحكم أنه في حالة الدفع ببطلان إجراءات القبض على المتهم بناءً على بطلان أمر القبض لصدوره بتوقيع إلكتروني غير قانوني، فإن المحكمة استندت إلى مبدأ قانوني هام مفاده أن "الإجراء وإن ثبت بطلانه إلا أن ذلك لا يؤثر على سير الدعوى متى ثبت أن الغاية من ذلك الإجراء قد تحققت وأن المتهم لم تُغمط حقوقه القانونية ببطلان ذلك الإجراء." ويستند هذا المبدأ إلى ما نصت عليه المادة (٢١) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية التي تتبنى قاعدة عامة حول بطلان الإجراءات، مفادها أن الإجراء لا يحكم ببطلانه رغم النص عليه إذا ثبتت الغاية من الإجراء ولم يترتب عليه ضرر للخصم.

وفي سياق قانون الإجراءات الجزائية العماني، نجد أن المادة (٢١١) منه تتبنى نفس المبدأ، حيث تؤكد على عدم بطلان ورقة التكليف بالحضور طالما أن الغاية من ذلك قد تحققت، وهي حضور المتهم للجلسة. وهذا يعني أنه في الحالات التي تكون فيها الغاية من الإجراء قد تحققت، لا يُعتبر بطلان الشكل أو التقنية المستخدمة في الإجراء كافياً لإبطال العمل القانوني إذا لم يكن لذلك تأثير على الحقوق الأساسية للمتهم.

وعليه، وبناءً على تفسير هذه المبادئ القانونية، أُكد في الحكم أن مبدأ حماية حقوق المتهم وحريته قد تحقق من خلال تقدير السلطة المختصة، ممثلة في الادعاء العام، للضرورة القانونية في القبض على المتهم. فحتى إذا كان الشكل الذي اتبع في إصدار أمر القبض قد شابه خطأ قانوني من حيث استخدام التوقيع الإلكتروني غير المعتمد، إلا أن الغاية من الإجراء وهي توقيع أمر القبض قد تحققت. وقد بينت المحكمة أن هذا الإجراء قد تم تنفيذه بناءً على تقدير السلطة المختصة التي رأت مبرراً قانونياً مشروعاً لتقييد حرية المتهم، وذلك وفقاً لما يتطلبه القانون من ضرورة اتخاذ هذه الإجراءات في إطار محاكمة عادلة.

إلا أن هذا الحكم يثير تساؤلات قانونية مهمة حول مدى توافق هذا التفسير مع المبدأ الأساسي في العدالة الجنائية وهو احترام الإجراءات القانونية والشرعية في كافة مراحل المحاكمة. ويجدر بالذكر هنا أنه حتى في حالات وجود ضمانات قانونية لحماية الحقوق، فإن تكرار مثل هذه المخالفات قد يؤدي إلى تعريض مبدأ المشروعية القانونية لخطر التآكل، وبالتالي قد تضعف الثقة في النظام القضائي إذا تم التساهل في التعامل مع مثل هذه القضايا.

وفي هذا السياق، يمكن استحضار التشريعات الحديثة في بعض الدول التي تتبنى إجراءات دقيقة وواضحة في التعامل مع مثل هذه القضايا، سواء في إطار التقنيات الحديثة أو فيما يتعلق بتطبيق القانون، ومن بينها التشريع السعودي الذي يتبنى

أحكامًا واضحة حول حماية حقوق المتهمين وتحديد القواعد الدقيقة لسلامة الإجراءات.

فتعد هذه المناقشات مهمة في سياق النقاش القانوني الحالي، الذي يسلط الضوء على الحاجة إلى توازن دقيق بين حماية حقوق المتهم ومقتضيات العدالة الجنائية، وكذلك تحديد الضمانات التي يجب أن توفرها الدولة لمواطنيها في إطار الحفاظ على كرامتهم وحرياتهم.

فيما يتعلق بالتشريع السعودي، فإن النظام القضائي في المملكة يعتمد بشكل كبير على ضمان حقوق الدفاع للمتهمين وحمايتهم من أي إجراء قد يتسبب في المساس بحرية الفرد دون مبرر قانوني. حيث يُعد قانون الإجراءات الجزائية السعودي واحدًا من التشريعات التي تعكس التزام المملكة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه يتبنى مبدأ مشروعية الإجراءات في مختلف مراحل التحقيق والمحاكمة.

كما أن قانون الإجراءات الجزائية السعودي يشترط أن يتم القبض على المتهم وفقًا لإذن من السلطة المختصة، ممثلة في النيابة العامة، وذلك كما نصت عليه المادة (٧) من قانون الإجراءات الجزائية السعودي. هذه المادة تؤكد أن "القبض على الشخص يجب أن يكون بناءً على أمر من النيابة العامة أو القضاء، ولا يجوز القبض على أي شخص إلا في الحالات التي ينص عليها النظام". مما يعني أن القبض على المتهم لا يتم إلا إذا كان هناك أمر قضائي مسبب من الجهات المختصة التي قامت

بتقييم المبرر القانوني لذلك، وبالتالي فإن أي مخالفة لهذا المبدأ تعد غير قانونية وقد تؤدي إلى بطلان الإجراء.

أما فيما يتعلق بالحالات التي يتم فيها استخدام تقنيات حديثة كالتوقيع الإلكتروني في إصدار أوامر القبض، فإن التشريع السعودي يتعامل بحذر مع هذا الأمر. ففي حين أن التقنية لا تنفي مشروعية الإجراء نفسه إذا كانت الغاية منها قد تحققت، إلا أن استخدامها يجب أن يكون ضمن إطار قانوني واضح وضمن حدود المصلحة العامة، خاصة في حالة عدم وجود نصوص صريحة توضح مدى صلاحية هذه التقنيات في الإجراءات الجنائية.

في هذا السياق، نجد أن بعض الأحكام القضائية في المملكة قد أقرت مشروعية الإجراءات التي قد يتساهل البعض في النظر إليها على أنها غير قانونية لمجرد وجود خلل شكلي في طريقة تنفيذها، مثل استخدام التوقيع الإلكتروني في أمر القبض. فالمحاكم السعودية تميل إلى التأكيد على أن المعيار الحاسم في تحديد صحة الإجراءات هو ما إذا كانت الغاية القانونية قد تحققت، أي أن المتهم قد تم القبض عليه بناءً على مبرر قانوني مشروع من قبل النيابة العامة أو السلطة القضائية المختصة.

وفي حالة الاعتراض على أي إجراء من إجراءات القبض أو التحقيق في القضايا الجنائية، يحق للمتهم وفقًا للتشريع السعودي أن يطعن في هذه الإجراءات أمام المحكمة المختصة. حيث تنص المادة (١٥٧) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي

على أنه "يحق للمتهم الاعتراض على أي إجراء قانوني يرى أنه مخالف لأحكام النظام، ويقوم القاضي المختص بالنظر في ذلك الطعن ويصدر حكمًا بشأنه". وهو ما يوفر للمتهم ضمانات قانونية لحماية حقوقه ضد أي انتهاك محتمل للإجراءات القانونية.

لكن المشرع السعودي يضع في اعتباره، في حالات معينة، أهمية تحقيق العدالة الجنائية والحد من تأثير أي مخالفة شكلية قد تكون حدثت في الإجراءات القانونية. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في تشريعات أخرى، إذا ثبت أن الغاية من الإجراء قد تحققت – مثل إصدار أمر القبض لحماية المجتمع أو منع الجرائم – فإن المحكمة قد لا تبطل هذا الإجراء، حتى في حال وجود خلل شكلي فيه.

ومع ذلك، يبقى التساؤل حول مدى قدرة التشريع السعودي على التكيف مع التطورات التقنية الحديثة والتحديات التي تفرضها التقنيات الجديدة على مبدأ "الشرعية" في الإجراءات القضائية. على سبيل المثال، قد يتطلب استخدام التوقيع الإلكتروني أو أي أدوات تكنولوجية أخرى في الإجراءات الجزائية مزيدًا من التنسيق بين التشريعات الجديدة والمتطلبات القانونية التقليدية التي تضمن حقوق المتهم.

وعليه فإن التشريعات السعودية في مجال الإجراءات الجزائية تضع حقوق المتهم ضمن أولوياتها، ولكن تبقى الحاجة إلى تطوير النصوص القانونية بشكل يواكب المستجدات التكنولوجية والاجتماعية لضمان أن هذه الحقوق لا تُمسّ تحت أي ظرف من الظروف. إذ يجب أن يتماشى هذا التطور مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق

الإنسان، مع الالتزام التام بمبدأ المشروعية وإجراءات العدالة الجنائية في جميع جوانبها.

ومن هنا، يمكن الاستنتاج أن التشريع السعودي، مثل نظيره العماني، يسعى لتحقيق توازن بين تحقيق العدالة الجنائية وحماية حقوق المتهم، مع الاعتماد على قواعد عامة ومبادئ قانونية متفق عليها في معظم الأنظمة القضائية العالمية. ومع ذلك، تظل القضية في غاية الأهمية على مستوى النقاش القانوني المستمر حول أفق تطوير النظام القضائي بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة، بحيث لا يفقد النظام القضائي مصداقيته في ضمان الحقوق والحريات.

المطلب الثاني

أثر المحاكمة عن اقتناع القاضي

تعد قناعة القاضي الشخصية من أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ الحكم في القضايا الجنائية، حيث يعتمد القاضي في بناء حكمه على اقتناعه الشخصي، المستند إلى الأدلة المعروضة أمامه، دون أن تخضع تلك القناعة لرقابة محكمة النقض، طالما كانت الأدلة التي اعتمد عليها القاضي مشروعة ومعقولة، ولا تخالف قواعد الإثبات. وتستند القناعة الشخصية للقاضي إلى تقديره للأدلة المعروضة عليه، حيث يترك له تقدير قوة تلك الأدلة وترجيح بعضها على البعض الآخر، ويعد هذا من المسائل الموضوعية التي تخص قاضي الموضوع. كما أن على القاضي أن يوضح في حكمه

جميع الأدلة التي استند إليها، حتى يتسنى لمحكمة النقض رقابة تطبيق القانون على الواقعة.

ومع تطور التكنولوجيا وتطبيقات المحاكمة عن بعد، يتجلى تساؤل مهم حول مدى تأثير هذه الطريقة على قناعة القاضي. فالتقاضي عن بعد قد يحد من قدرة القاضي على استشعار الحقائق بشكل عاطفي أو وجداني، وهو أمر قد يكون له تأثير بالغ على حكم القاضي في القضايا الجنائية، حيث قد يحرمه من بعض السمات الإنسانية التي تساهم في اتخاذ حكمه. فالمحاكمة عن بعد باستخدام التقنيات المرئية والمسموعة قد لا تتيح للقاضي التفاعل المباشر مع أطراف القضية كما هو الحال في الجلسات التقليدية، مما قد يقلل من تأثير العوامل النفسية والوجدانية في تقييم الأدلة.

ويرى بعض المراقبين أن استخدام التكنولوجيا في المحاكمات مثل التدوين الإلكتروني والاطلاع على ملفات القضايا عبر بوابة المحكمة الإلكترونية، قد لا يمس المبادئ الأساسية للنظام الإجرائي الجزائي في بعض البلدان مثل عمان ومصر. إلا أن المحاكمة عن بعد تطرح إشكالية في مدى تأثيرها على ضمانات المحاكمة العادلة، خاصة في مرحلة الاستدلال والتحقيق، حيث يمكن أن تُعطل أو تتأثر بعض الضمانات التي يضمنها النظام القضائي التقليدي.

من جانب آخر، يعتبر القاضي الجنائي عادةً طرفًا إيجابيًا في القضية الجنائية، حيث يمكنه التدخل وتوجيه الأسئلة للأطراف المعنية في القضية، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالإجراءات التي تساعد على كشف الحقيقة. هذا الدور يتطلب من

القاضي أن يتفاعل مع الأدلة بشكل أعمق، حيث يفسرها ويعطيها الوزن القانوني الذي يتناسب مع ثقافته ومعرفته القانونية، ولا يمكن لأي جهة معاقبته أو اعتراضه في ذلك. هذه الحرية في اتخاذ القرارات والتفاعل مع الأدلة قد تتأثر في حالة المحاكمة عن بعد، حيث يمكن أن تفرض الحدود التقنية قيودًا على التفاعل المباشر بين القاضي والأطراف، مما قد يؤثر في دقة تقدير الأدلة.

أما فيما يتعلق بالمسائل القانونية، فالسؤال المطروح هو هل يجب أن تتم المحاكمة عن بعد في القضايا الجنائية بشكل إلزامي، بناءً على نصوص قانونية محددة، أم أنه يجب أن يتطلب موافقة المتهم قبل خضوعه لهذا النوع من المحاكمة؟ وفي هذا السياق، يبقى من المهم التوازن بين تطبيق المحاكمة عن بعد بما يضمن احترام حقوق المتهم وضماناته القانونية، وبين ضمان سرعة الفصل في القضايا من خلال المحاكمات الإلكترونية التي تساهم في تسريع الإجراءات وتجنب التأجيلات المتكررة، خاصة في الظروف الخاصة أو الطارئة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إلى المحاكمة عن بعد من قبل بعض الممارسين في المجال القضائي، إلا أنه لا يمكن إغفال أن هذه المحاكمات تتماشى مع مبدأ الفصل في أجل معقول من خلال ضمان عدم تأجيل المحاكمة عدة مرات، مما يساهم في تحسين سرعة سير القضايا وتحقيق العدالة بشكل أكثر فاعلية. ورغم التأثيرات السلبية المحتملة على بعض الضمانات القانونية، فإن المحاكمة عن بعد قد تُعتبر أداة فعالة في تطوير النظام القضائي وتيسير الوصول إلى العدالة، شريطة أن

يتم تنظيمها بشكل دقيق وضمان حقوق المتهم على النحو الذي تقتضيه القوانين المحلية والدولية.

ظلَّت جائحة كوفيد-١٩ تمثل تحديًا كبيرًا فيما يتعلق باستخراج المتهمين المحبوسين ونقلهم إلى ساحات المحاكم، مما صعَّب تنفيذ الإجراءات القضائية التقليدية. رغم هذه التحديات، لا نؤيد الرأي الذي يرى أن تطبيق المحاكمة المرئية في القضايا الجزائية يشكل مساسًا أو خرقًا للضمانات التي أقرها قانون الإجراءات الجزائية لضمان المحاكمة العادلة. فالعديد من القضاة يمكنهم تكوين قناعتهم باستخدام الأدوات المتاحة بشرط أن يتم ذلك بما يتوافق مع القانون.

من أهم الضمانات التي تسمح للقضاة بتكوين قناعتهم بالأمور المسندة للمتهم خلال المحاكمة المرئية هو مبدأ "الحضور"، أي حضور المتهم ومحاميه. أحد أكبر سلبيات المحاكمة المرئية هو غياب الحضور المادي للمتهم في جلسة محاكمته، والمقصود هنا هو الحضور الجسدي وليس الحضور عبر الوسائل التقنية. من المعروف أن حضور المتهم في الجلسة لا يؤثر عليه فقط، بل يؤثر أيضًا على القاضي في اتخاذ قرار الحكم. بالرجوع إلى المادة رقم (٢١٥) من قانون الإجراءات الجزائية العماني، نجد أن القاضي يقرر حكمه بناءً على القناعة التي تتكون لديه بحرية تامة، بشرط أن يكون قد عرض عليه الأدلة في الجلسة، وأنه لا يجوز له أن يبني حكمه على أي دليل لم يُعرض أمام الخصوم في المحكمة أو على معلوماته الشخصية. بمعنى آخر، لا يمكن للقاضي أن يبني حكمه إلا على الأدلة المقدمة في الجلسة، والتي تم

مناقشتها بشكل حضوري أمامه. من هنا، يظهر أن الحضور المادي للمتهم يلعب دورًا مهمًا في تعزيز القناعة القضائية.

فهل يمكن للقاضي أن يكوّن قناعته بشأن متهم غائب عن الجلسة؟ الحضور المادي للمتهم يمكن أن يكون له دور كبير في طمأنته وفي نفس الوقت يتيح للقاضي القدرة على ملامسة الوقائع بشكل أفضل، من خلال معاينة تصرفات المتهم وانفعالاته. مع ذلك، يمكن القول بأنه يمكن للمحاكمة الجزائية أن تتم إلكترونيًا في بعض الجنح التي لا يتطلب القانون فيها حضور المتهم شخصيًا، بل يمكن أن يحضر عنه المحامي بتوكيل، خاصة في القضايا التي لا تنطوي على حكم بالسجن وجوبي، مثل قضايا جنحة النصب أو قضايا الشيكات.

وفي محكمة الجنح المستأنفة، إذا كانت الجنحة مباشرة، يكون المتهم ملزمًا بالحضور شخصيًا أمام المحكمة، ولكن إذا كانت الجنحة غير مباشرة، فإن المتهم ليس ملزمًا بالحضور إذا كان قد دفع الكفالة المالية التي تحددها المحكمة في درجة أولى. أما في القضايا الجزائية المعقدة التي تتطلب درجة عالية من التدقيق في الأدلة والشهادات، فإن المحاكمة المرئية قد تظل غير مناسبة نظرًا للطبيعة الخاصة لتلك القضايا. على الرغم من ذلك، تسعى العديد من الدول في الوقت الحالي إلى إدخال المحاكمة عن بعد في القضايا الجزائية، إلا أن هذا الأمر قوبل برفض كبير من قبل المحامين، حيث يعتبرون أن المحاكمة الجزائية تعتمد بشكل أساسي على اقتناع القاضي الشخصي بالأدلة.

أما مبدأ "قرينة البراءة" الذي ينص عليه المشرع في المادة (١٨٦) من قانون الإجراءات الجزائية العماني، فإنه لا يتعارض مع تطبيق المحاكمة الإلكترونية عن بعد. إذ إن محاضر التحقيقات السابقة على المحاكمة ليس لها حجية قانونية في الإثبات أمام المحكمة، ولكن يمكن للمحكمة الاستفادة منها لاستخلاص القرائن واستخدامها في مناقشة المحقق كشاهد بعد أن يؤدي اليمين فيما أثبته في محضره.

بناءً على ذلك، يستطيع القاضي تكوين قناعته سواء كان الحضور ماديًا من المتهم ووكيله في المحكمة أو من خلال الاتصال عن بعد، إذا توفرت الشروط القانونية التي يحددها المشرع في عمان أو مصر، وذلك كما فعلت الجزائر والإمارات عبر السماح بتطبيق المحاكمة الجزائية عن بعد.

ومع ذلك، وبالنظر إلى التطبيق العملي للإجراءات القضائية الإلكترونية ومدى صحتها، فقد تم الوصول إلى حكم غير منشور في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة الابتدائية بمسقط في يوم الأحد الموافق ... / / ١٤٤٠ هـ، والذي تضمن قضية جزائية رقم ... / ٥١٠٠/٢٠١٨، المحالة من إدارة قضايا المخدرات، مما يعكس الجهود المبذولة لتطبيق المحاكمات الإلكترونية في بعض القضايا الجزائية وفقًا للضوابط القانونية المقررة.

إنّ الدفع المقدم من وكيل المتهمين الأول والثالث ببطلان إجراءات الادعاء العام بناءً على أن القبض على المتهم الأول قد تم استنادًا إلى أمر قبض صادر من الادعاء العام إلكترونيًا، وهو ما لا يوجد له غطاء تشريعي في النظام القانوني السعودي، هو

دفع صحيح من حيث الجوهر. وفقًا للتشريع السعودي، وبالرجوع إلى أحكام النظام القضائي والإجراءات الجزائية، فإن أمر القبض يجب أن يتماشى مع الضوابط التي يقرها النظام، ويجب أن يكون صريحًا وقائمًا على إجراءات قانونية سليمة.

وفي هذا السياق، يبرز تحديد المادة ٣ من نظام المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (س/٥٨) بتاريخ ١٤٣٢/١١/٩هـ، التي تنص على أن "تسري أحكام هذا النظام على المعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك الرسائل الإلكترونية والمستندات الإلكترونية، ما لم يُستثنَ نص صريح من سريانها". وبالرغم من أن هذا القانون يهدف إلى تنظيم المعاملات الإلكترونية وإضفاء الصبغة القانونية عليها، إلا أن المادة ٣ تضع استثناءات تشمل "الأمور المتعلقة بالإجراءات القضائية، بما في ذلك أوامر القبض، التفتيش، والإعلانات القضائية."

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد أنه رغم عدم وجود نص صريح في هذا النظام يحظر إصدار أوامر القبض إلكترونيًا، فإن غياب النص التشريعي الذي ينظم تلك العمليات في السياق الإلكتروني يجعلها غير معترف بها وفقًا للأحكام المنصوص عليها في النظام القضائي السعودي. كما أن نظام الإجراءات الجزائية السعودي ينص في المادة ٤٧ على ضرورة أن يكون أمر القبض "مكتوبًا، مؤرخًا، وموقعًا من الجهة المختصة، مع بيان اسم المطلوب القبض عليه ومحل إقامته، وأسباب الأمر بالقبض". هنا يجب

أن نلاحظ أن التوقيع المطلوب يجب أن يكون وفقًا للطريقة التقليدية المتعارف عليها، أي من خلال التوقيع اليدوي، وليس التوقيع الإلكتروني.

في هذا السياق، يجب تفسير هذا النص بناءً على خلفيته التشريعية وظروف صدوره. إذ صدر نظام الإجراءات الجزائية السعودي في عام ١٤٢٢هـ، أي في فترة كانت فيها المعاملات الإلكترونية وتوقيعاتها غير معترف بها في النظام القضائي السعودي. وكان التوقيع اليدوي هو السائد في جميع المعاملات والإجراءات القضائية، وهو ما يجعل النصوص التي تتعلق بإجراءات القبض، مثل المادة ٤٧، تشير بوضوح إلى ضرورة الاعتماد على التوقيع اليدوي، مع ما يتطلبه ذلك من إجراءات قانونية ثابتة.

ولا شك في أن التشريع السعودي، عند صدور نظام المعاملات الإلكترونية، كان قد اعترف بالمعاملات الإلكترونية في بعض المجالات، ولكن بشكل استثنائي وغير شامل لجميع الإجراءات. وقد ورد في المادة ٢ من نظام المعاملات الإلكترونية السعودية، أن "الهدف من هذا النظام هو تسهيل المعاملات الإلكترونية وإزالة العوائق التي قد تحول دون ذلك، سواء من حيث الكتابة أو التوقيع الإلكتروني، لكن في إطار تنظيم دقيق". ومع ذلك، استثنى النظام ما يتعلق بالإجراءات القضائية من تطبيق هذا النظام على النحو الذي نصت عليه المادة ٣، بما يشمل أوامر القبض والتفتيش.

وعليه، يظل إصدار أوامر القبض إلكترونيًا، في غياب التشريع الذي يغطي هذه الإجراء بشكل صريح، غير معترف به قانونًا، حيث يُفترض أن هذه الإجراءات يجب أن تتم وفقًا للطريقة التقليدية التي نص عليها النظام القضائي، وتحديدًا في إطار

التشريعات الواضحة التي تُنظم تلك الإجراءات. كما أن هذا الفهم يتسق مع نص المادة ٤٩ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، التي تشترط أن "يجب أن يكون أمر القبض مكتوبًا ومؤرخًا وموقعًا من الجهة المختصة، مع بيان صفته، وتوضيح الأسباب القانونية لذلك"، وهو ما يثبت ضرورة أن يكون التوقيع في هذه الإجراءات يدويا، ولا يدخل ضمن نطاق التوقيع الإلكتروني المعترف به في النظام.

ومما يؤكد صحة هذا الفهم أن النظام السعودي، في الوقت الذي كان يصدر فيه نظام المعاملات الإلكترونية، كان يشير إلى أن التشريعات المتعلقة بالإجراءات القضائية تحتاج إلى تعديل وتطوير لتواكب التغييرات التكنولوجية، ولكن إلى حين ذلك، يبقى إصدار أوامر القبض والتفتيش وفقاً للضوابط القانونية التقليدية. كما أن المشرع قد استثنى هذه الأمور من تطبيق قوانين المعاملات الإلكترونية، مما يعني استمرار العمل بالأساليب التقليدية، وبذلك يظل أي إصدار لأوامر القبض إلكترونيًا فاقدًا للغطاء التشريعي الذي يعترف به النظام السعودي.

وفي ضوء هذا، فإن التوقيع الذي أدلى به الادعاء العام في أمر القبض، والذي زُعم أنه توقيع يدوي تم حفظه إلكترونيًا في نظام الادعاء العام، لا يعد توقيعًا إلكترونيًا بالمعنى الذي نص عليه نظام المعاملات الإلكترونية. فالمحكمة تفسر التوقيع الإلكتروني كما ورد في المادة ١ من النظام، والتي عرفت التوقيع الإلكتروني "بأنّه التوقيع الذي يتم على الرسائل والمعاملات الإلكترونية باستخدام أشكال من الرموز أو الحروف أو الأرقام، وله طابع فريد يمكن من تحديد الشخص الموقع". ومن ثم، فإن

ما يقدمه الادعاء العام لا يُعتبر ضمن التعريف الذي يشمل التوقيع الإلكتروني، حيث أن التوقيع التقليدي الذي يتم حفظه إلكترونيًا يظل توقيعًا يدويًا بمجرد حفظه في النظام الإلكتروني، ولا يعد إلكترونيًا وفقًا لهذا التعريف.

وختامًا، يُستفاد من كافة هذه التحليلات أن المحكمة يجب أن تستند إلى غياب أي تشريع سعودي ينظم إصدار أوامر القبض إلكترونيًا بشكل خاص، وأن أي إجراء يتم استنادًا إلى هذا الأمر فاقد للشرعية القانونية، مما يؤدي إلى بطلان كافة الإجراءات التي تمت بناءً على هذا الأمر. وبذلك، تكون المحكمة قد أسست حكمها على بطلان الإجراءات وأمرت ببراءة المتهمين، استنادًا إلى القاعدة القانونية التي تقضي بأن "ما بني على باطل فهو باطل."

المطلب الثالث

الحبس الاحتياطي عبر المحكمة الإلكترونية

مع تقدم التكنولوجيا وظهور عصر المعلوماتية والتقنية الرقمية، أصبح من الممكن تحقيق العديد من الإجراءات القانونية والإدارية عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ومن بين هذه الإجراءات، يبرز الحبس الاحتياطي الذي يمكن أن يتم عبر المحكمة الإلكترونية عن بعد. تختلف هذه الإجراءات عن القواعد التقليدية الراسخة في الأذهان والتي كانت تتطلب حضور المتهم شخصياً في قاعة المحكمة. في ظل هذه التغيرات التقنية، يتم تقديم الحبس الاحتياطي باستخدام غرف إلكترونية مغلقة تسمح للمتهم بالحضور عن بعد، دون الحاجة إلى نقله من محبسه إلى المحكمة.

إن هذه الإجراءات الإلكترونية لا تقلل من حقوق التقاضي والدفاع، بل يجب أن تظل مكفولة وفقاً للمعايير القانونية لضمان العدالة والشفافية. في هذا المطلب، سوف نتناول الحبس الاحتياطي عبر المحكمة الإلكترونية من خلال فرعين: الأول يتناول تعريف الحبس الاحتياطي وغاياته، بينما الثاني يركز على كيفية سماع المحبوس احتياطياً عبر الغرف الإلكترونية.

الفرع الأول: تعريف الحبس الاحتياطي وغايته.

الفرع الثاني: سماع المحبوس احتياطيا عبر الغرف الالكترونية

الفرع الأول

تعريف الحبس الاحتياطي وغايته

تُعدّ مسألة الحبس الاحتياطي من المسائل الجوهرية في الإجراءات الجزائية، إذ تشكل محوراً أساسياً في تحديد مصير المتهم أثناء سير التحقيقات أو المحاكمة. فقد تنتهي الإجراءات الجزائية في مواجهة المتهم الذي تم حبسه احتياطياً، سواء كان من طرف الادعاء العام أو من قبل المحكمة، بالإفراج عنه بعد أن يصدر الادعاء العام قراراً بعدم محاكمته أو حفظ التحقيق، أو من خلال حكم البراءة الصادر من المحكمة المختصة. وفي هذا السياق، نعرض موقف المشرع السعودي في شأن الحبس الاحتياطي عبر المحكمة الإلكترونية، مع تحديد مفهوم الحبس الاحتياطي أولاً، ثم تناول غايته وأبعاده وفقاً لما يستلزمه التشريع السعودي.

أولاً: تعريف الحبس الاحتياطي

فيما يخص تعريف الحبس الاحتياطي، لم يُورد المشرع السعودي في نظام الإجراءات الجزائية تعريفاً صريحاً لهذا الإجراء، بل قام بتحديده من خلال القواعد التي تنظم أسبابه، وشروط تطبيقه، ومدته، والجهة المخولة بإصداره، والرقابة على تنفيذه، وآليات التظلم منه. وبذلك، يُعتبر الحبس الاحتياطي من الإجراءات القضائية المقررة في نظام التحقيق الجنائي، سواء كان التحقيق في مرحلته الأولية أم في مرحلة المحاكمة، حيث يتم اتخاذه من قبل المحقق أو المحكمة.

ويُعرف الحبس الاحتياطي بأنه "سلب حرية المتهم مدة معينة من الزمن، حيث يُودع السجن لحين البت في قضيته". وقد تَعتبر بعض الأنظمة القانونية هذا الإجراء بمثابة عقوبة مؤقتة، في حين أن الأصل فيه أنه تدبير مؤقت لا يعد عقوبة بحد ذاته، إذ يُعتبر إجراءً يهدف إلى ضمان سير التحقيق أو المحاكمة بشكل فعال، مع مراعاة ضمانات حقوق المتهم. ويُعد الحبس الاحتياطي أحد الإجراءات التي تتعارض مع مبدأ البراءة الأصلية للمتهم، حيث إن المتهم يُفترض براءته حتى تثبت إدانته.

وقد أورد بعض الفقهاء تعريفاً إضافياً للحبس الاحتياطي بالقول إنه "إجراء من إجراءات التحقيق، ويهدف إلى ضمان سير التحقيقات وعدم تأثير المتهم على مجريات القضية، سواء من خلال هروبه أو العبث بالأدلة أو التأثير على الشهود". ولهذا يُعتبر الحبس الاحتياطي إجراءً احترازياً لا ينبغي أن يُستخدم إلا في حالات استثنائية، بناءً على مبررات قانونية واضحة [١].

من الجدير بالذكر أن الحبس الاحتياطي في النظام السعودي يخضع لرقابة قضائية صارمة، حيث يجوز للمتهم أو محاميه التظلم من قرار الحبس أمام المحكمة، وذلك لضمان أن هذا الإجراء يتماشى مع الحقوق الأساسية للمتهم وألا يتم تطبيقه بشكل تعسفي أو مفرط.

[١] (١) أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية،

ثانياً: غاية الحبس الاحتياطي.

تتمثل الغاية الأساسية من الحبس الاحتياطي في ضمان حسن سير العدالة وحماية حقوق المجتمع والمتهم على حد سواء. حيث يُسهم هذا الإجراء في منع المتهم من التأثير على سير التحقيقات أو إفساد الأدلة. كما يساعد في حماية المجني عليهم والشهود من التهديد أو الانتقام المحتمل من المتهم. علاوة على ذلك، يعد الحبس الاحتياطي وسيلةً لضمان مثول المتهم أمام المحكمة في الموعد المحدد، مما يساهم في ضمان استمرارية المحاكمة دون عوائق. [١]

وفيما يتعلق بمحكمة الفيديو الإلكترونية التي أصبحت جزءاً من النظام القضائي السعودي، يُمكن أن يتم الحبس الاحتياطي وفقاً للإجراءات الإلكترونية، حيث يمكن للمتهم حضور جلسات المحكمة عن بُعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دون الحاجة إلى نقله من مكان احتجازه. هذه الطريقة تضمن سرعة إجراءات المحاكمة مع احترام حقوق المتهم في التقاضي والدفاع عن نفسه.

إجمالاً، يبقى الحبس الاحتياطي أحد الأدوات القانونية الضرورية لضمان سير التحقيقات والمحاكمة بشكل عادل، شريطة أن يتم استخدامه وفقاً للمعايير القانونية الدقيقة، وأن تُراعى فيه كافة ضمانات حقوق المتهم.

[١] عبد الرؤوف ،مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، طبعة نادي القضاة، س ٢٠٠٣م،

وعليه أقرَّ المشرع السعودي في نظام الإجراءات الجزائية، الحبس الاحتياطي كإجراء قانوني مؤقت يهدف إلى ضمان سير العدالة، في حالات معينة، إذ يتم تطبيقه وفقاً لمقتضيات التحقيق في الجرائم التي قد تشكل خطراً على المجتمع أو تهدد سير العدالة. ويعد الحبس الاحتياطي من أهم التدابير القانونية التي اتخذتها التشريعات لموازنة بين حماية حقوق المتهم وضمان حقوق المجتمع في محاكمة عادلة وسليمة.

كما هو منصوص عليه في المادة (٥٣) من قانون الإجراءات الجزائية العماني، يجوز لعضو الادعاء العام إصدار أمر بحبس المتهم احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق الابتدائي ذلك، وذلك بعد استجواب المتهم، مع ضرورة تأكيد ضرورة منعه من الفرار أو التأثير في سير التحقيق. يهدف الحبس الاحتياطي إلى ضمان سلامة التحقيق وعدم تمكين المتهم من العبث بالأدلة أو التأثير على الشهود أو الهروب من العدالة.

وتُعتبر المادة (٥٣) من المرسوم السلطاني رقم (٩٧/٩٩) مرجعاً أساسياً في تحديد شروط وضوابط الحبس الاحتياطي، حيث تنص على أن الأمر بالحبس يجب أن يتضمن بيانات معينة وفقاً للمادة (٤٩)، والتي تلزم بأن يكون أمر القبض مكتوباً، ومؤرخاً، وموقعاً من الجهة القضائية التي أصدرته. كما تنص على ضرورة أن يتضمن الأمر اسم المتهم، محل إقامته، وسبب الأمر بالقبض، مع تحديد فترة زمنية لتنفيذه. حيث لا يجوز تنفيذ أمر القبض بعد مرور ثلاثة أشهر على إصداره إلا بأمر كتابي جديد، ما يضمن تقيد الأمر بالزمن ويمنع استخدامه بشكل تعسفي.

وبالإضافة إلى ما سبق، يُفترض بالحبس الاحتياطي أن يتم في قضايا الجنايات والجنح المعاقب عليها بالسجن، حيث يستلزم الأمر توافر شروط معينة تتعلق بالمصلحة العامة وسلامة التحقيق. وقد يتعارض الحبس الاحتياطي مع بعض المبادئ الدستورية المتعلقة بحرية الأفراد، حيث أن تقييد الحرية يجب أن يتم عبر جهة قضائية مختصة، سواء كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة المختصة. كما أن الحبس الاحتياطي يجب أن يكون ذا طبيعة مؤقتة، ولا يجوز أن يستمر بلا قيد زمني، حيث يُنظم القانون مدة الحبس الاحتياطي ويحدد أقصى مدة يمكن خلالها احتجاز المتهم.

إن الحبس الاحتياطي لا يعد عقوبة بحد ذاته، بل هو إجراء مؤقت يهدف إلى تحقيق مصلحة التحقيق ومنع المتهم من التأثير في سير الدعوى. ولذلك، يجب أن يتم تطبيقه بحذر وبمراعاة الضمانات القانونية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والدولية، بما يحفظ التوازن بين حقوق المتهم وحقوق المجتمع.

مما سبق، يتبين أن الحبس الاحتياطي يهدف إلى تحقيق مجموعة من المبررات الجوهرية التي تسهم في ضمان سير العدالة وحماية المجتمع. أبرز هذه المبررات يتمثل في منع المتهم من الفرار من وجه العدالة، وكذلك في ضمان عدم تأثيره على سير التحقيقات الجارية. إذ يعتبر الحبس الاحتياطي أداة أساسية لضمان تحكم الادعاء العام أو المحكمة في المتهم طوال فترة التحقيق، حتى صدور الحكم النهائي سواء بالإدانة وتنفيذ العقوبة أو بالبراءة وإخلاء سبيله.

كما يُعد الحبس الاحتياطي وسيلة هامة لحماية المجتمع من احتمالات عودة المتهم إلى ارتكاب الجرائم، فضلاً عن دوره في حماية المتهم نفسه من محاولات الانتقام المحتملة من قبل أهل المجني عليه. إضافة إلى ذلك، يساهم الحبس الاحتياطي في الحفاظ على سلامة الأدلة المتعلقة بالجريمة، إذ يمنع المتهم من العبث بها أو إخفائها إذا أطلق سراحه. وفي حالات معينة، يمنع الحبس الاحتياطي تواصل المتهم مع شركائه في الجريمة، أو حتى تواصله السري مع متهمين آخرين قد يؤثرون على سير العدالة.

تلك المبررات تبرز أهمية الحبس الاحتياطي ليس كعقوبة، بل كإجراء استثنائي يهدف إلى توازن حقوق المتهم مع حماية مصلحة المجتمع وسير التحقيقات القضائية.

الفرع الثاني

سماع المحبوس احتياطيا عبر الغرف الإلكترونية

إن استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية أصبح أحد الحلول الحديثة التي ساعدت في تسريع وتيسير العملية القانونية، خاصة في ظل التحولات التكنولوجية الكبرى التي شهدها العالم، وتحديدا بعد جائحة كورونا التي فرضت تحديات كبيرة على نظام العدالة، بما في ذلك نقل المحبوسين احتياطيا إلى المحاكم. قد أثار هذا الوضع تساؤلات حول مدى جواز استخدام الغرف الإلكترونية لسماع

المحبوس احتياطيا في مثل هذه الظروف، وهنا سيتم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال نقطتين رئيسيتين:

أولاً: تأثير جائحة كورونا على تقليص نقل المحبوسين

مع تفشي جائحة كورونا، أصبح من الصعب نقل المحبوسين احتياطياً إلى مقار المحاكم بسبب المخاطر الصحية المترتبة على هذه العمليات، مما أدى إلى زيادة مدة الحبس الاحتياطي وتأجيل المحاكمات بشكل عام. هذا التأجيل يعنى أن المحبوسين يقضون فترة أطول في الحبس الاحتياطي دون صدور حكم قضائي نهائي، مما يعقد الأمور من ناحية حقوق المتهمين. إلى جانب ذلك، زادت التكاليف بالنسبة للدولة، حيث إن عمليات النقل والترحيل تتطلب الكثير من الموارد، مثل سيارات الشرطة وحراسة مأمور الضبط القضائي.

ومع هذه التحديات، أصبحت الحاجة ملحة للبحث عن بدائل فعّالة، وهو ما أدى إلى التفكير في نظام التقاضي الإلكتروني كأداة حيوية يمكن أن تساهم في حل هذه الإشكاليات. فالاستماع إلى المحبوسين احتياطياً عبر الغرف الإلكترونية يسمح بالحفاظ على صحة المتهمين بعدم تعريضهم لخطر الإصابة بالفيروس، وفي ذات الوقت يساهم في تخفيض النفقات الخاصة بالنقل، ما يجعل هذا النظام أكثر فعالية.

ثانياً: جواز سماع المحبوس احتياطياً عبر الغرف الإلكترونية

تتعلق هذه الجزئية بمسألة جواز سماع أقوال المحبوسين احتياطياً عبر الوسائل الإلكترونية، وبالتحديد من خلال تقنية "الفيديو كونفرنس" أو الدوائر التليفزيونية المغلقة. وتتمثل هذه التقنية في إمكانية نقل جلسات المحكمة بشكل مرئي ومسموع، مما يسمح للقضاة بسماع أقوال المحبوس احتياطياً ومناقشته كأنهم جميعاً في نفس الغرفة، رغم بعد المسافة بين المحكمة والمحبوس.

استخدام هذه التقنية ليس جديدًا، إذ أثبتت فعاليتها في عدد من القضايا التي تستدعي حضور شهود أو خبراء يصعب نقلهم إلى المحكمة بسبب ظروف صحية أو أمنية. كما أن هذه التقنية تساهم في ضمان مبدأ المواجهة في التحقيقات، وهو حق أساسي للمحبوس احتياطياً يضمن له التفاعل مع المحاكمة بشكل مباشر.[١]

من الناحية الفنية، لا تتطلب هذه التقنية سوى جهاز حاسوب مزود بميكروفون وكاميرا فيديو، إضافة إلى اتصال بشبكة الإنترنت. هذه الأدوات تجعل من السهل تطبيق نظام المحاكمة عن بُعد، حيث يمكن لجميع الأطراف المعنية بالدعوى رؤية وسماع بعضهم البعض بشكل فعال. كما تتيح هذه التقنية للقضاة سماع مرافعات المحامين والشهود، بل ومناقشة المتهمين بكل وضوح ودقة.

[١] ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني، آلية لإنجاح الخطط التنموية مجلة المفكر، جامعة محمد حيضر بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، فبراير ٢٠١٦، ص ١٧.

يعد هذا النوع من التقاضي الإلكتروني وسيلة حديثة للاستفادة من التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، وقد بدأ استخدامه بشكل موسع في بعض الدول لضمان استمرار العمل القضائي خلال فترات الأزمات الصحية أو الأمنية. ورغم أن هذه التقنية لم تكن متبعة بشكل واسع قبل جائحة كورونا، إلا أن الوضع الاستثنائي فرض ضرورة استخدامها، ما يجعلها خطوة مهمة نحو تطور نظام العدالة في المستقبل.

إن استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات القضائية يعكس تطورًا ملحوظًا في النظام العدلي، ويعد تطورًا مهمًا في مجال العدالة الجنائية، خصوصًا في ظل تحديات الظروف الاستثنائية مثل جائحة كورونا. تتضمن هذه التقنية العديد من الجوانب القانونية والإجرائية التي تتطلب توازنًا بين ضمان حقوق المتهمين وحفظ كفاءة وسلامة العملية القضائية. يمكن الإشارة إلى مجموعة من النقاط التي تبين كيفية تنظيم التقاضي الإلكتروني بشكل قانوني وفعال، مع التركيز على ضمان الحقوق وشفافية الإجراءات.

حقوق المتهم في تقنيات الاتصال عن بُعد

ينص القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٧م بشأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية على حق المتهم في الاعتراض على محاكمته عن بُعد في أول جلسة له. للمتهم الحق في طلب حضوره شخصياً أمام المحكمة، وعلى المحكمة البت في هذا الطلب بقبوله أو رفضه. هذا يشير إلى ضمان حق المتهم في اختيار كيفية حضور الجلسة، سواء كان شخصياً أو عن بُعد. كما يحدد القرار الوزاري رقم ٢٥٩

لسنة ٢٠١٩م في المادة ٧/٢ أن المحكمة يجب أن تبت في طلبات المتهمين وفقاً للضوابط القانونية، مما يعكس احترام القضاء لحقوق الدفاع ويمنح المتهم القدرة على اتخاذ القرار في إطار تقنيات التواصل الحديثة. [١]

تنظيم المحاكمة عن بُعد

توضح المادة (٧/٣) من القرار الوزاري المذكور عددًا من الضوابط لضمان سير المحاكمة عن بُعد بكفاءة، حيث يتم تكليف المتهمين والشهود والخبراء بالحضور عن بُعد وفقاً للإجراءات القانونية المعتمدة. وتُعد هذه الإجراءات خطوة مهمة لضمان عدالة التقاضي وحماية حقوق الأطراف في الدعوى، سواء كانوا محاميين أو شهودًا أو خبراء. كما يُلزم القرار الوظيفيين التقنيين بتحضير الأجهزة المستخدمة بشكل جيد، والتعامل السريع مع أي خلل فني قد يحدث أثناء سير الجلسة.

المحاكمة العلنية والشفافية

إن المحاكمة عن بُعد لا تقتصر على التقنية فقط، بل تؤكد على ضرورة أن تكون الجلسات علنية، وهو مبدأ قانوني يعزز من شفافية الإجراءات القضائية. إن الحفاظ على العلانية في المحاكمة عن بُعد يضمن حق الجمهور في مراقبة سير العدالة، وهو ما يعزز من مصداقية النظام القضائي. وبالتالي، تتخذ الجلسات عبر الفيديو

[١] نصيف جاسم محمد الكرعاوي، هادي حسين عبد علي الكعبي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن العدد الأول، العراق، جامعة بابل، س ٢٠١٦ ص ٢٨٠.

كونفرنس شكلًا علنيًا، مما يضمن أن جميع الأطراف المعنية يمكنهم متابعة المداولات.

أهمية تقنيات الاتصال عن بُعد في قضايا الجنايات

تكتسب المحاكمات عن بُعد في قضايا الجنايات أهمية خاصة، لا سيما تلك التي تتعلق بالمتهمين الذين قد يشكلون خطراً أمنيًا أو الذين يقضون فترة الحبس الاحتياطي. من الأفضل في مثل هذه القضايا أن يتم التعامل مع المتهمين عن بُعد باستخدام تقنيات الفيديو كونفرنس، حيث لا يتطلب الأمر نقلهم إلى المحكمة مما يوفر تكاليف النقل والأمن، ويقلل من خطر تعريض المحبوسين للاصابة أو التهديدات الأمنية. هذه التقنية تساهم في حماية الأطراف المتورطة وتعزز من كفاءة المحاكمات في قضايا تعتبر حساسة.

تطبيقات نظام التقاضي الإلكتروني في عمان ومصر

فيما يتعلق بتطبيق تقنيات الاتصال عن بُعد في الحبس الاحتياطي في دول مثل عمان ومصر، نجد أن كل من النظامين القضائيين بحاجة إلى أساس تشريعي واضح لكي يتم تنفيذ هذه التقنيات في الحبس الاحتياطي. وهذا يشمل التأكيد على ضرورة وجود تشريعات تنظم الإجراءات الخاصة بالحبس الاحتياطي، وضمان استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة لتنفيذ هذه الإجراءات بشكل قانوني وآمن. إن هذه التشريعات تمهد الطريق لتطوير النظام القضائي وتسهيل الإجراءات القضائية في الدول التي تعتمد هذه التقنية.

تعتبر المحاكم الإلكترونية أحد التطورات البارزة في مجال العدالة الجنائية، حيث تتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لتسهيل الإجراءات القضائية وتيسير الوصول إلى العدالة. تتسم هذه المحاكم بالعديد من المزايا مقارنة بالمحاكم التقليدية، من أبرزها سرعة الإنجاز في المعاملات والقضايا، دقة مواعيد الجلسات، وتبسيط إجراءات العمل. يمكن للأطراف المعنية حضور الجلسات إلكترونيًا من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، مما يوفر الوقت والجهد ويحسن من الكفاءة العملية للنظام القضائي. كما تساهم هذه المحاكم في تعزيز أمن المعلومات وحفظها، مع ضمان إمكانية الاطلاع على السجلات والبيانات من قبل الأشخاص المصرح لهم فقط.

خصائص المحاكم الإلكترونية

تتمثل أبرز خصائص المحاكم الإلكترونية في توافر منصات تتيح للمواطنين أو المحامين تسجيل الدعاوى، دفع الرسوم، حضور الجلسات، وتقديم الأدلة والطعون. يتم كل ذلك إلكترونيًا عبر أنظمة متطورة تشمل تقنية الاتصال عن بعد، والتي تسهل الترافع دون الحاجة إلى الحضور الفعلي للمحكمة. إضافة إلى ذلك، يُمكن المحاكم الإلكترونية من توثيق كافة الإجراءات الخاصة بالقضية، بدءًا من تقديم الدعاوى وصولاً إلى إصدار وتنفيذ الأحكام.

حفظ سجلات المحاكمات الإلكترونية

تنص المادة (١٩) من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠١٩م في اللائحة التنفيذية بشأن التقاضي الإلكتروني في الإمارات على عدد من الإجراءات المهمة لحفظ سجلات محاكمات التقاضي عن بُعد. من هذه الإجراءات:

١. **تسجيل وحفظ السجلات إلكترونيًا** :يتم تسجيل كافة السجلات المتعلقة بالتقاضي عن بُعد إلكترونيًا، مما يسهل من عملية الوصول إليها وإدارتها بطريقة منظمة وفعّالة.

٢. **السرية** :تُعتبر السجلات الإلكترونية التي تم تسجيلها عبر الوسائل الإلكترونية سرية، ولا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها إلا بإذن من النيابة العامة أو المحكمة المختصة. هذه الإجراءات تهدف إلى الحفاظ على الخصوصية وحماية البيانات من الاستخدام غير المصرح به.

٣. **التحويل إلى مستندات ورقية أو إلكترونية** :يمكن للجهات المختصة تفريغ إجراءات التقاضي عن بُعد إلى مستندات ورقية أو إلكترونية تعتمدها المحكمة دون الحاجة لتوقيع الأطراف المعنية، مما يعزز من مرونة الإجراءات وسرعتها.

حماية البيانات في المحاكم الإلكترونية

إن أحد العناصر الجوهرية التي تميز المحاكم الإلكترونية هو الحفاظ على أمن المعلومات. إذ يحرص المشرع الإماراتي على ضمان حماية البيانات والمستندات

الخاصة بالمحاكم الإلكترونية من خلال اتخاذ تدابير أمنية مشددة، مثل تشفير البيانات وتحويل الكلمات إلى أرقام أو صور رقمية يصعب قراءتها إلا من خلال فك التشفير باستخدام تقنيات متقدمة. كما يتمكن النظام من تحديد الشخص الذي يحاول اختراق النظام أو التلاعب بالبيانات، مما يساعد على تأمين المحاكمات وحمايتها من الاختراقات.

تطبيقات أخرى في عمان ومصر

من جهة أخرى، يلاحظ أن المشرع العماني قد أتاح استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في المحاكمات، وخاصة في الحالات التي يتم فيها الاستماع إلى المتهمين المحبوسين احتياطيًا، وذلك من خلال النصوص القانونية في المادة (٣٠)، التي تتيح للمحاكم عقد جلسات باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع. ورغم ذلك، يظل الأمر بحاجة إلى مزيد من التنظيم الدقيق من خلال نصوص قانونية واضحة تضمن حقوق المتهمين المحبوسين احتياطيًا، بما يتماشى مع الممارسات المتبعة في الإمارات.

بالإضافة إلى النظامين القضائيين في الإمارات وعمان، تبرز التجربة السعودية في مجال التقاضي الإلكتروني كأحد أبرز النماذج في المنطقة، حيث قام المشرع السعودي بخطوات ملحوظة نحو تعزيز استخدام الوسائل الإلكترونية في المحاكمات، بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية السريعة. فقد أطلق المشرع السعودي العديد من المبادرات لتطوير القضاء وتسهيل الوصول إلى العدالة، ضمن خطة شاملة تهدف إلى رقمنة النظام القضائي وتعزيز الشفافية وسرعة الإجراءات.

التجربة القضائية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

في المملكة، كان للمشرع دور بارز في تطبيق تقنية الاتصال عن بُعد في المحاكمات، حيث بدأ استخدام هذه الوسائل في العديد من القضايا الجنائية والمدنية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحبس الاحتياطي. فقد نصت المادة ١٢ من **نظام المرافعات الشرعية** في السعودية على إمكانية استخدام الوسائل التقنية الحديثة مثل الفيديو كونفرنس في جلسات المحاكم، وتحديدًا في القضايا التي تتطلب حضورا من المتهمين المحبوسين أو الشهود الذين قد يصعب حضورهم شخصيًا. يهدف هذا النظام إلى تسهيل الإجراءات القضائية وتقليل العبء على السجون والمحاكم، بالإضافة إلى تقليل التكاليف المتعلقة بنقل المتهمين وحضور الأطراف المختلفة.

وتتميز التجربة السعودية باستخدام منصة "ناجز" الإلكترونية، التي تتيح للمواطنين والمحامين والجهات الحكومية المعنية تقديم الدعاوى والطلبات، واستعراض القضايا، وحضور الجلسات عبر الإنترنت. تسمح هذه المنصة بتقديم الأدلة والشهادات في صورة رقمية، مما يساهم في تسريع الإجراءات القانونية. كما تهدف إلى تقليل التداخل البشري وضمان الشفافية، إذ يتم تسجيل جميع الإجراءات إلكترونيًا وتخزينها في قاعدة بيانات آمنة لضمان سرية البيانات وحمايتها.

تعزيز الحقوق وحماية الخصوصية

مع ازدياد استخدام تقنيات الاتصال عن بُعد في المملكة، حرص المشرع السعودي على ضمان حقوق الأطراف في التقاضي وحمايتها. تم التركيز على حماية البيانات

والخصوصية من خلال تشريعات صارمة تقضي بتشفير المعلومات وضمان وصول فقط للأطراف المعنية. كما أُعطيت المحاكم الصلاحية في المملكة لتحديد الحالات التي يمكن أن تتم فيها المحاكمة عن بُعد، استنادًا إلى نوع القضية وملابساتها، بحيث يتم ضمان عدالة الإجراءات وعدم المساس بحقوق المتقاضين.

التحديات والفرص المستقبلية

رغم النجاحات التي حققتها المحاكم الإلكترونية في السعودية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه تطبيق هذه التقنيات بشكل كامل. من أبرز هذه التحديات توافر البنية التحتية التكنولوجية المتكاملة في جميع مناطق المملكة، بما في ذلك الأجهزة والبرمجيات اللازمة لضمان سير الإجراءات دون انقطاع. علاوة على ذلك، قد تواجه بعض الأطراف في القضايا الجنائية أو المدنية صعوبة في التكيف مع الوسائل الإلكترونية بسبب قلة الخبرة التكنولوجية أو عدم الوصول إلى الإنترنت بشكل مستمر.

إلا أن هذه التحديات لا تقف عائقًا أمام الحكومة السعودية في مواصلة تعزيز استخدام التقنيات الحديثة في النظام القضائي. فقد تم وضع خطط تطويرية لتحسين هذه الأنظمة، من خلال التدريب المستمر للقضاة والمحامين، وتطوير البنية التحتية الرقمية، فضلاً عن تطبيق المزيد من الأنظمة التشريعية التي تضمن حماية حقوق المتقاضين في هذا النظام الرقمي.

تتجه الأنظمة القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي نحو استخدام تقنيات الاتصال عن بُعد كأداة رئيسية لتسريع الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة بطرق أكثر كفاءة. يمثل المشرع السعودي جزءًا من هذه الحركة التي تهدف إلى الرقمنة الكاملة للنظام القضائي. هذه التقنيات توفر مزايا كبيرة مثل السرعة، وتقليل التكاليف، وتعزيز أمن البيانات، لكنها في الوقت ذاته تتطلب مزيدًا من التحديثات التشريعية والبنية التحتية لضمان فاعليتها في جميع القضايا. في النهاية، يشير التوجه نحو المحاكم الإلكترونية إلى تحول إيجابي نحو تحقيق العدالة بطرق أكثر تطورًا وأمانًا في المملكة وفي باقي دول المنطقة.

الخاتمة

التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي يمثل خطوة متقدمة نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير الإجراءات القضائية وضمان الوصول إلى العدالة بطرق أكثر كفاءة وسرعة. يتيح هذا النظام تسجيل الدعاوى إلكترونيًا، ودفع الرسوم، ومشاركة الأطراف أو وكلائهم المحامين في الجلسات عن بُعد، وتقديم أدلة الإثبات بكافة أشكالها الرسمية وغير الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية. كما يسمح النظام بالترافع وتقديم الطعون وتوثيق كافة الإجراءات إلكترونيًا، بالإضافة إلى إصدار الأحكام وتنفيذها بآليات متطورة تختلف عن الوسائل التقليدية، مما يوفر الوقت ويُحسن الكفاءة في إدارة القضايا.

يتفرد النظام السعودي بمزايا مثل السرعة في إنجاز المعاملات، والدقة في مواعيد الجلسات، وتبسيط الإجراءات، وحفظ السجلات القضائية بسرية وأمان. منصة "ناجز" الإلكترونية تُعد مثالاً حيًا على هذه التطورات، حيث توفر للأطراف والمحامين منصة شاملة لإدارة القضايا بفاعلية. هذا التحول نحو الرقمنة لم يأتِ فقط لتحسين الأداء، بل لتعزيز مبدأ الشفافية وضمان حماية حقوق المتقاضين.

مع ذلك، فإن تطبيق التقاضي الإلكتروني يتطلب توازنًا دقيقًا بين الاستفادة من مزاياه والحفاظ على ضمانات العدالة التقليدية. فمن المهم أن تُراعى حقوق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم، وخاصة في القضايا الجنائية التي تتطلب حضورًا شخصيًا أو اتصالًا مباشرًا لضمان العدالة الكاملة. ومن هنا، فإن المشرع السعودي يولي أهمية

كبيرة لضمان هذه الحقوق، حيث يتيح للمحاكم اتخاذ قراراتها بشأن استخدام الوسائل الإلكترونية بناءً على طبيعة القضية وملابساتها، مع الالتزام الكامل بالمعايير التي تكفل حقوق الأطراف.

وفي النهاية، يمكن القول إن النظام السعودي للتقاضي الإلكتروني يُعتبر نموذجًا رائدًا في تعزيز الابتكار القضائي وتحقيق العدالة الرقمية. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النظام يعتمد على استمرارية تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتوفير الدعم اللازم للأطراف في القضايا، بالإضافة إلى التوسع في التشريعات التي تنظم هذا المجال لضمان تحقيق العدالة بكفاءة دون المساس بحقوق أي طرف.

النتائج

من خلال النصوص الواردة في نظام الإجراءات الجزائية السعودي ولائحته التنفيذية، يمكن استنتاج النقاط التالية: أولًا، في ما يتعلق بإجراءات مرحلة التحقيق الابتدائي، وهي المرحلة الأولى من مراحل تحريك الدعوى العمومية التي تقع ضمن اختصاص النيابة العامة وفقًا للنظام، لم يتناول المشرع السعودي بشكل صريح تنظيم هذه الإجراءات إلكترونيًا. وهنا يبرز تساؤل قانوني هام: هل يمكن إصدار أوامر القبض أو التفتيش أو الحبس الاحتياطي إلكترونيًا؟ وهل يمكن إصدار قرارات مثل حفظ الدعوى أو إحالتها إلكترونيًا؟ رغم التطورات التقنية، إلا أن النصوص الحالية تقتصر على توفير إطار تقليدي لهذه الإجراءات، مع استثناء بعض الأنشطة التي تتطلب إجراء تعديلات تشريعية لضمان مواءمة هذه الممارسات مع البيئة الرقمية.

أما بالنسبة لإجراءات المحاكمة، فقد نص المشرع على إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية في تسجيل الدعاوى وإعلان الخصوم والمرافعات. وقد أتاح النظام السعودي من خلال منصة "ناجز" إمكانية رفع القضايا ومتابعة سيرها عبر الوسائل الرقمية، بما في ذلك الهواتف المحمولة والحواسيب. ومع ذلك، فإن التحول إلى التقاضي الإلكتروني لم يصل إلى مرحلة الكمال، حيث لا تزال إجراءات مثل سماع الشهود والمرافعات وحضور المتهم تُدار بطرق تقليدية. وهذا الوضع يبرز الحاجة إلى تعزيز القوانين الحالية لتشمل تغطية شاملة لإجراءات التقاضي الإلكترونية.

وفيما يتعلق بشروط المداولة، يمكن القول إن النظام السعودي يمتلك البنية التحتية اللازمة لإجراء المداولات القضائية عبر غرف إلكترونية مغلقة ومؤمنة، بحيث تتيح للقضاة الذين شاركوا في الجلسات مناقشة القضايا والتوصل إلى الأحكام بشكل يضمن الخصوصية والسرية التامة. هذا التوجه يُعد خطوة إيجابية نحو تحقيق العدالة باستخدام التقنيات الحديثة، لكن يبقى تطوير النصوص القانونية في هذا الجانب ضروريًا.

بالإضافة إلى ذلك، اعترف المشرع السعودي بالكتابة والتوقيع الإلكترونيين في نظام التعاملات الإلكترونية، مما يفتح المجال لتوقيع الأحكام القضائية واعتمادها إلكترونيًا. ومع ذلك، فإن استخدام الكتابة والتوقيع الإلكترونيين في إصدار الأحكام يتطلب نصوصًا قانونية واضحة وصريحة تُخصص هذا الإجراء للأحكام القضائية لتجنب أي تضارب قانوني محتمل.

وفيما يخص الصياغة النهائية للأحكام، فإن استخدام القضاة للوسائل التكنولوجية لتحرير منطوق الأحكام بعد قفل باب المرافعة يُعد ممكنًا من الناحية العملية، إلا أن النصوص الحالية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي لم تتطرق إلى هذا الجانب بشكل محدد. وبالتالي، يتطلب الأمر سد هذا النقص التشريعي لتوفير إطار قانوني ينظم تحرير الأحكام إلكترونيًا.

أجاز المشرع السعودي عقد جلسات المحاكمة باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع، بما في ذلك القضايا الجزائية التي تشمل المتهمين المحبوسين احتياطيًا. ومع أن هذه الخطوة تسهم في توفير الوقت والجهد، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التنظيم لضمان حماية حقوق المحبوسين احتياطيًا، مثل حقهم في التواصل الفعّال مع محاميهم وضمان نزاهة المحاكمة.

أما مبدأ اقتناع القاضي بالأدلة المقدمة إلكترونيًا، فلا يتعارض مع قرينة البراءة المنصوص عليها في النظام، بل إنه يُعزز من شفافية المحاكمات ويُحسن من كفاءة النظر في القضايا.

وفيما يتعلق بحماية أمن وسرية المعاملات والجلسات، فإن الوسائل الرقمية المستخدمة تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الغاية، حيث تتيح للمتقاضين المعتمدين الاطلاع على الوثائق والإجراءات بشكل آمن وفي الوقت المناسب، مما يعزز الثقة في النظام القضائي.

وأخيرًا، يلاحظ وجود قصور تشريعي في تنظيم قواعد التقاضي الإلكتروني في النظام السعودي. من بين هذه الأوجه، عدم وجود ضمانات كافية لحماية حقوق المتقاضين عند تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وعدم النص على حجية الأحكام الصادرة إلكترونيًا في القضايا الجزائية. وبالتالي، يجب على المشرع السعودي معالجة هذا النقص التشريعي لوضع إطار قانوني شامل يغطي جميع الجوانب المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني. كما تُعد الوسائل التكنولوجية الحديثة إحدى أهم الأدوات التي تدعم تنفيذ المساعدة القضائية وتسهل من إجراءات التقاضي، مما يجعل تطويرها ضرورة ملحة.

التوصيات

بناءً على ما تم استعراضه سابقًا، نوصي بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز فعالية نظام التقاضي الإلكتروني، مع مراعاة الجوانب التشريعية والقضائية، وتلبية احتياجات المتقاضين وحقوقهم.

أولًا، نوصي المشرعين في كل من مصر وعُمان بدعم المحاكم الجزائية بمزيد من الأدوات والمعدات التقنية لتعزيز ثقة الأطراف المتعاملة مع العدالة في النظام الجديد للتقاضي الافتراضي. يتطلب هذا تعزيز استخدام التقنية في جميع مراحل التقاضي، مع إرساء أسس قانونية واضحة تتيح الكتابة والتوقيع الإلكتروني في مرحلة التحقيق الابتدائي وإصدار الأحكام، بما يضمن تحقيق العدالة بأعلى معايير الشفافية والأمان. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يُعمل على توفير نصوص صريحة وواضحة تكفل حقوق المحبوسين احتياطيًا في هذا النظام، كما هو الحال في التشريع الإماراتي.

ثانيًا نقدم مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز فعالية نظام التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، فمع التركيز على الجوانب التشريعية والقضائية وضمان حقوق المتقاضين. نوصي بالإسراع في تعديل نظام الإجراءات الجزائية ولوائحه التنفيذية لتشمل نصوصًا قانونية واضحة ودقيقة تسمح باستخدام التقنية الرقمية في جميع مراحل الدعوى الجزائية، بدءًا من إجراءات التحقيق الابتدائي، مرورًا بالمحاكمة، وصولًا إلى إصدار الأحكام. كما يجب أن تتضمن هذه النصوص تفاصيل تضمن حماية حقوق جميع الأطراف، بما في ذلك المتهمون والمحامون، خصوصًا في القضايا التي تتطلب تطبيقًا كاملاً للتقنيات الرقمية.

ينبغي كذلك وضع آليات واضحة لاستخدام الكتابة والتوقيع الإلكتروني في الأحكام القضائية واعتمادها بشكل رسمي، بما يسهم في تعزيز ثقة الأطراف في النظام القضائي الإلكتروني. علاوةً على ذلك، من الضروري نشر الوعي لدى المواطنين والمقيمين بأهمية نظام التقاضي الإلكتروني كوسيلة لتحقيق العدالة بسرعة وكفاءة، مع إعادة تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مرفق القضاء لضمان جاهزيتها الكاملة للتعامل مع التحول الرقمي.

وفيما يتعلق بضمان العدالة والمساواة، نوصي بوضع ضوابط مشددة على تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، بحيث لا يتم اللجوء إليه في القضايا الجزائية إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من المتهم أو من ينوب عنه. وفي الحالات التي يكون فيها تحويل المتهم إلى المحكمة ماديًا يشكل خطرًا بالغًا أو يكون مستحيلًا لأسباب

صحية، يمكن استخدام التقنيات الرقمية كاستثناء مع مراعاة تحقيق القناعة الشخصية للقاضي عبر إجراءات دقيقة تضمن العدالة.

وفي مجال الإثبات، يجب تطوير قواعد الإثبات الجنائي لتشمل قبول الأدلة الإلكترونية كوسيلة قانونية معترف بها، مع وضع معايير واضحة للتحقق من صحتها ومصداقيتها. كما ينبغي توفير بنية تحتية تقنية متطورة وآمنة لدعم إجراءات التقاضي الإلكتروني، بما يشمل استخدام تقنيات التشفير والذكاء الاصطناعي لضمان سرية المعلومات وحمايتها من الاختراقات.

إلى جانب ذلك، يُوصى بإعداد تقارير دورية لتحليل أداء نظام التقاضي الإلكتروني ومدى تأثيره على العدالة الجنائية، مع العمل على دراسة الأثر النفسي والاجتماعي لهذا النظام على المتقاضين ومدى شعورهم بالعدالة. كما ينبغي توفير آليات دعم خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة والمتواجدين في المناطق النائية لضمان وصول الجميع إلى خدمات القضاء الإلكتروني بشكل عادل ومنصف.

ختامًا، ينبغي أن يكون هناك تعاون دولي لتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي سبقت في تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، مع اعتماد أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. تطبيق هذه التوصيات سيسهم في تعزيز فعالية التقاضي الإلكتروني وضمان تحقيق العدالة بشكل يتوافق مع التشريع السعودي واحتياجات المجتمع.

من الضروري العمل على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لتتضمن الأنظمة الجنائية السعودية أحكامًا خاصة بتنظيم التقاضي الإلكتروني، مع ضمان صياغة لوائح تنظيمية تفصيلية تغطي جميع الجوانب الفنية والقانونية والإجرائية. هذا التحديث يهدف إلى توفير ضمانات كافية لحماية حقوق الأطراف كافة، مع مراعاة خصوصية القضايا الجزائية ومتطلبات العدالة الناجزة.

يتطلب هذا التحول تعزيز البنية التحتية التقنية بشكل شامل، بحيث يتم الاعتماد على تقنيات متطورة وآمنة مثل التشفير والذكاء الاصطناعي لضمان سرية المعلومات ومنع أي اختراقات. هذه البنية يجب أن تكون حجر الزاوية في دعم إجراءات التقاضي الإلكتروني بما يضمن مصداقية النظام وسهولة تطبيقه. وإلى جانب ذلك، فإن تدريب وتأهيل الكوادر البشرية يمثل أساسًا لا يمكن تجاوزه، حيث ينبغي إقامة مراكز تدريبية متخصصة بالتعاون مع الهيئات القضائية والمؤسسات الأكاديمية لتدريب القضاة والمحامين وأطراف الدعوى على استخدام الأنظمة الإلكترونية بكفاءة.

وفي سياق ضمان العدالة والمساواة، يجب وضع ضمانات تكفل لجميع الأطراف الوصول إلى القضاء الإلكتروني بسهولة، بما في ذلك ذوي الإعاقة وسكان المناطق النائية. علاوة على ذلك، ينبغي مراعاة التحديات التي قد تواجه المتقاضين غير الملمين بالتقنيات الحديثة، وتوفير الدعم اللازم لهم لتجنب أي شعور بالتمييز أو الإقصاء.

الإثبات الإلكتروني يعد عنصرًا محوريًا في هذا السياق؛ لذلك يجب تطوير قواعد الإثبات الجنائي لتشمل قبول الأدلة الإلكترونية كوسيلة قانونية معترف بها. كما ينبغي وضع معايير دقيقة للتحقق من صحة الأدلة ومصداقيتها، ما يسهم في تعزيز ثقة المتقاضين في هذا النظام.

لا يمكن إغفال الأثر النفسي والاجتماعي لنظام التقاضي الإلكتروني على المتقاضين، إذ يستلزم الأمر دراسة متأنية لمدى تأثير هذا التحول على شعورهم بالعدالة. ويُفضل تطوير آليات تواصل مبتكرة تعزز من الحضور الرقمي الفعّال دون الإضرار بالبعد الإنساني للعملية القضائية.

وفي ظل الظروف الطارئة مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية، يمكن أن يكون التقاضي الإلكتروني وسيلة حيوية لاستمرار العدالة. لذا، من المهم إنشاء محاكم افتراضية خاصة للتعامل مع مثل هذه الحالات، مع وضع آليات مرنة وفعالة تضمن تحقيق العدالة دون تأخير.

ولتقييم أداء النظام، ينبغي إصدار تقارير دورية تحلل أداء التقاضي الإلكتروني ومدى تأثيره على سرعة الفصل في الدعاوى وتحقيق العدالة. هذه التقارير يمكن أن تسهم في تحسين النظام واستجابته لاحتياجات المتقاضين، مع الاستفادة من التجارب الدولية التي طبقت نظمًا مشابهة.

أخيرًا، دعم وتشجيع البحث العلمي في مجال التقاضي الإلكتروني يشكل ركيزة أساسية لتطوير هذا النظام. يجب تمويل الدراسات العلمية التي تبحث الأثر القانوني

والاجتماعي للنظام الإلكتروني، مع عقد مؤتمرات وندوات قانونية تجمع الخبراء والمختصين لمناقشة آخر المستجدات في هذا المجال وتبادل الأفكار والخبرات.

تطبيق هذه التوصيات المتكاملة لن يعزز فقط من فعالية التقاضي الإلكتروني، بل سيضمن تحقيق العدالة بمستوى يتوافق مع التشريع السعودي، ويواكب التطورات التقنية والقانونية العالمية، مع مراعاة الاحتياجات المجتمعية وحقوق الإنسان.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

(أ)المعاجم.

١ – أحمد بن محمد الشفعي المعافا النور الوضاء في بيان أحكام القضاء، ط١، س١٤١٤

هـ. ١٩٩٣ م ٤ .

٢– أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، س ٢٠٠٠ م، الجزء السادس.

٣ – عبد الكريم بن محمد اللاحم المطلع على دقائق زاد المستقنع فقه القضاء والشهادات، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١ ، س ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م الجزء ١. ٤– على بن محمد السيد الشريف للجرجاني، التعريفات، دار الفضيلة، بيروت، س ٢٠١٠.

٥– علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت، س ٢٠٠٢م، الجزء ٦.

٦– مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقي الأندلسي، تاريخ قضاة الأندلس كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، دار الأفاق الجديدة، بيروت، س١٩٨٣م،

٧- محمد بن ابى بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، س٢٠١٧م.

(ب) الكتب العامة.

١- أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون الإجراءات الجزائية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، س ٢٠٢٢م، ط١١ منقحه ومحدثه.

٢ - عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، طبعة نادي القضاة،

س٢٠٠٣م.

(ج) الكتب الخاصة.

١-حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة

عمان، س٢٠١٠م.

للنشر، ٢- خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، س٢٠٠٨م.

(د) الدوريات

١. اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد دراسة قانونية مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد ٢١ ، س ٢٠١٤ م ، كلية القانون، جامعة الكوفة، س

٢. إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٤) رجب ١٤٤٢هـ – مارس ٢٠٢١م

٣. حاتم محمد فكرى البكري، مبدأ الشفوية والتقنيات الحديثة في المحاكمات الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٤٩، س ٢٠١١م.

٤. رامي متولي القاضي توظيف تكنولوجيا المعلومات في مجال الإجراءات الجنائية، الفيديو كونفرانس نموذجاً، مؤتمر القانون، المنعقد في الفترة من ٩:١١ديسمبر بطنطا، ٢٠١٧ الجزء الأول.

٥. سمية عبد العاطي محمد القضاء الافتراضي "دراسة فقهية مقارنة"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين، أسوان، العدد الرابع س ٢٠٢١.

٦. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، س٢

٧. مجلة روح القوانين – العدد المائة وخمسة – إصدار يناير ٢٠٢٤ ٧- ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني، آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد حيضر بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، فبراير ٢٠١٦.

٨. محمد العيداني، يوسف زروق رقمنه مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون ١٥-٠٣، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٧، العدد ١، جامعة الحاج لخضر، باتنة، س٢٠١٧.

٩. نصيف جاسم محمد الكرعاوي & هادي حسين عبد علي الكعبي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، العراق، جامعة بابل، س ٢٠١٦.

١٠. نصيرة غزالي العربي بن مهيدي رزق الله المحاكمة العادلة في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩ جامعة زيان عاشور، الجلفة.

١١. عزة محمود أحمد إسماعيل، *مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

١٢. عبد الكريم بن محمد اللاحم، *المطلع على دقائق زاد المستقنع (فقه القضاء والشهادات)*، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٣. أبو الحسن علاء الدين علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، *معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام*، (دون طبعة)، دار الفكر، (دون تاريخ).

١٤. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

١٥. موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، *المغني*، (دون طبعة)، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.

١٦. د. هادي حسين عبد علي ونصيف جاسم الكرعاوي، *مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته*، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد (١)، السنة الثامنة، ٢٠١٦م.

١٧. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، *الموافقات*، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، دار ابن عفان، ١٩٩٧م.

١٨. محمد أمين الرومي، *النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني*، (دون طبعة)، دار الذكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

١٩. د. إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، مقال بعنوان: "التقاضي عن بعد"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٤)، رجب ١٤٤٢هـ – مارس ٢٠٢١م.

٢٠. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، *النظام القضائي للحكومة الإلكترونية*، (دون طبعة)، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٢١. إلياس أبو عبيد، *نظرية الإثبات في أصول المحاكمات المدنية والجزائية*، (دون طبعة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥م.

٢٢. أحمد بن محمد الشعفي المعافا، *النور الوضاء في بيان أحكام القضاء*، الطبعة الأولى، (دون ناشر)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٣. علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني (أبو الحسن برهان الدين)، *الهداية في شرح بداية المبتدي*، تحقيق: طلال يوسف، (دون طبعة)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دون تاريخ).

٢٤. د. محمد مصطفى الزحيلي، *وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية*، الطبعة الثانية، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٩٩٤م.

٢٥. د. نبيل إسماعيل عمر، *الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية*، (دون طبعة)، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٦. عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، *توصيف الأقضية في الشريعة الإسلامية*، دراسة شرعية لأصول وفروع تنزيل الأحكام الكلية على الوقائع القضائية والفتوية، الطبعة الأولى، (دون ناشر)، ٢٠٠٣م

(و) الرسائل العلمية

١- ليث أحمد راضي، مشروعية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإجراءات الجنائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، س٢٠٢٣م. ٢-محمد جابر أحمد عبد الحميد، دور الحاسب الآلي في تيسير اجراءات التقاضي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة طنطا، س ٢٠١٢م.

٣- يوسف سيد عواض خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، س ٢٠١٢م.

(هـ)المواقع الإلكترونية.

١. محمد الترساوي، التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة، مقال في جريدة الأهرام المصرية، ١ يوليو ٢٠١٤م.
٢. أحمد بن محمد الشمري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مرفق القضاء الإداري على الموقع
٣. محمد خفاجي، مقال في جريدة الأهرام المصرية ٣ يوليو ٢٠١٥
٤. www.arablaw.com.
٥. مقال بعنوان: "بدء التقاضي وإصدار الصكوك إلكترونياً في جزئية جدة"، منشور في آفاق للأنظمة السعودية، ٢٠١٠م. متاح عبر الموقع الإلكتروني

: http://www.afaaqlaws.net/views/ViewNews.aspx?nwsid=176.

٦. المستشار فتحى المصري جريدة الوطن المصرية، بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٤

(ز)الأنظمة:

١. نظام التعاملات الإلكترونية السعودي ولائحته التنفيذية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ.

٢. نظام القضاء السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

٣. نظام المرافعات السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

ثانياً، المراجع الأجنبية.

1. 1-Commission europeenne pour l'efficacite de la justice CEPEJ systèmes judiciaires europeens, esition 2012 donnees 2012 efficacities et qualitied de la justice p.p 17, 18. sur le site. https://journal-la-mee.fr/

2. 2-German, P, lectronic litigation systems a comparison of security issues between web-based litigation and traditional paper based methods, elaw Journal murdoch university, vol 13, no 2, Australia, 2006.
3. Commission européenne pour l'efficacité de la justice CEPEJ, Systèmes judiciaires européens, édition 2012, données 2012, efficacité et qualité de la justice, pp. 17-18. Accessible via: https://journal-la-mee.fr.
4. David BENICHOU, Comité Franco-Britannique de Coopération Judiciaire, Rapport du stage effectué à Londres du 26-30 Avril 2004, sur le thème: Justice en ligne.
5. Mise en œuvre de la communication par voie électronique entre les avocats et les chambres civiles de la cour d'appel de Lyon, Signature de protocole, 9/1/2012, p. 5. Accessible via: https://www.cours-appel.justice.fr/lyon.